

الدلائل المتلازمة

بِنَقْضِ

الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني
المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) برحمة الله

(فريضة) موافقة المرحومة

وهي

نقداته - العوالي - وتفتاته - العوالي -

على (مواضع) من

كتاب «ظاهرة الإحياء» (د. سقر العوالي !!)

أجازه للنشر، وقدّم له

عائى بن حسن بن عالى بن عبد الحميد الحابى الأشرى

مكتبة الفرقان

عجبات

جميع حقوق الطبع محفوظة للتأشير

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م



مكتبة الفرقان

الإمارات العربية المتحدة - عجمان - ص.ب. ٢٠٢٨٨

هاتف : ٧٤٤٤٤٣٥ / ٩٧١٦ .. فاكس : ٧٤٢٤٠٩٤

فروع الشارقة : هاتف و فاكس : ٥٦٢٦٣٣٦ / ٩٧١٦ ..

فروع مصر : القاهرة - عين شمس - هاتف : ١٠٥٦١٨١٧٩

موقع المكتبة على شبكة الإنترنت : www.furqanalsalafia.com

قال عبدة بهر أي لباية:
لو ددت أدر عظمي من أصل الزمان لا
بأن توفني عنده شيء ذلك أسألهم كما يتكاثرون
بالمسائل كما يتكاثروا على الدواعيهم بالوراثة.
وقال أيضاً:

أنا من أمة الرجل لجواً ما رباً مبيهاً بمرئيه
فقد تمت غداً ربه.

ترتيب الأكمال ١٨ / ٥٤٤

حِكمَتانِ تَلِيقانِ بِهَذَا الزَّمانِ ...

بِخَطِّ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبانيِّ

- تَعَمَّدَهُ اللهُ بِرِحمَتِهِ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة^(١) :

إن الحمد لله ؛ نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله
من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله ؛ فلا مضل
له ، ومن يضلل ؛ فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله - وحده لا شريك له - .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا

وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ .

﴿يا أيها الناس اتقوا ربَّكمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ

وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ .

(١) بقلم : علي بن حسن الحلبي الأثري - عفا الله عنه - بِمَنَّةِ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا .
يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ؛ أَمَا بَعْدُ :

فإن أصدق الحديث كتابُ الله ، وخير الهدى هدى
محمد ﷺ ، وشرُّ الأمور محدثاتها ، وكلُّ محدثة بدعة ، وكلُّ
بدعة ضلالة ، وكلُّ ضلالة في النار ، وبعد :

فإن إجماع علماء أهل السنة - المعاصرين - رحمَ الله مبيتهم ،
وحفظَ للأمة حيَّهم - ليكادُ - ولله الحمدُ - ينعقد على إمامة
وأستاذية شيخنا الوالد العلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر
الدين الألباني ، المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) - تغمده الله برحمته - .

وكلماتهم - في ذلك - كثيرة مثورة ، ومشهورة مبرورة .

من أجمعها دلالة ، وأجملها إنشاء : كلمة فضيلة الشيخ
بكر بن عبد الله أبو زيد ^(١) - عافاه الله وسدده - في معرضِ ردِّه

(١) وفي رسالتي «بيني وبين فضيلة الشيخ بكر (أبو) زيد» تاريخ

(مفصل) لإصلاطنا العلمية - معاً - ومراحلها ! - منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ؛

يسر الله إتمامها - (ونهايتها) - على خير .

على بعض (الخصوم) :

«ارتسام علمية الألباني في نفوس أهل العلم، ونصرتة
للسنة، وعقيدة السلف: أمر لا يُنازع فيه إلا عدو جاهل.
والحكم ندعه للقراء؛ فلا نُطيل»^(١).

... وأما كلام علمائنا الكبراء - كابن باز، وابن عثيمين،
وغيرهما من العلماء الراسخين - فهي أكثر من أن تُحصى،
وأكبر من أن تُحصَر^(٢)...

■ الامتحان بموافقة أهل السنة :

ولقد امتحن الناس قديماً بحب أئمة السنة ومولاتهم؛ كأحمد،
وسفيان، وحماد؛ فمن أحبهم فهو على خير، ومن لا: فلا!!
بل قد وقع مثل هذا الامتحان والابتلاء - فيمن دون
هؤلاء الكبراء :

كما قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «إذا رأيت

(١) «الردود» (ص ٣٤٤).

(٢) انظر كتابي «مسائل علمية» (ص ٣٥-٣٨)، و«التعريف والتنبيه»

الشامي يحب الأوزاعي وأبا إسحاق الفزاري: فازج خيره». وفي لفظ: «فهو صاحب سنة»^(١).

وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: «امتحن أهل الموصل بمعافى بن عمران؛ فإن أحبوه؛ فهم أهل سنة، وإن أبغضوه؛ فهم أهل بدعة...»^(٢).

ومن هذا الباب - فيما نحن بصدده - قول العلامة الشيخ حمود التويجري^(٣) - تغمده الله برحمته - «الألباني - الآن - علم على السنة؛ الطعن فيه إغاة على الطعن في السنة».

وإذ قد استقر في أحوال دنيا الاجتماع، وشؤون النفوس والطباع؛ أنه: (لكل زمان دولة ورجال): كان لزاماً على أهل السنة السنية أن يعرفوا كبراءهم، وأن يميزوا مشايخهم...

(١) «الجرح والتعديل» (٢١٧/١).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٦٦/١).

(٣) كما سمعها منه أخونا الفاضل الدكتور عبد السلام بن برجس آل

عبد الكريم، ونقلها عنه أخونا الفاضل الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي في

رسالته «شذرات من ترجمة الشيخ الألباني» (ص ١٣) - حفظهما الله -.

فهذا العَصْرُ - بيقينٍ - عَصْرُ أئمتنا الكبار : ابن باز ،
والألباني ، وابن عثيمين - رحمهم الله أجمعين ، ومن سار على
نهجهم الأمين - ؛ الذين وفوا لهذه الأمة قِسْطاً عظيماً من حقّها ،
وأدوا جانِباً مهمّاً من الواجبات الثّقال الملقاة على
عواتقهم تُجاهها ؛ نصحاً ، وتوجيهاً ، وتعليماً ، وإرشاداً .

■ علماء السنة سدّ منيع :

ويعلمُ كلُّ ذي بصيرةٍ وبصيرةٍ كم قد رُدّت مِن فِتْنٍ على
الأمة - بوجودهم - ! وكم حَفِظت - بسببهم - عقولٌ وقلوبٌ !
وكم صيّنّت - بإمامتهم وأمانتهم - مِن دماءٍ وأعراضٍ وأموالٍ !
فرحمهم الله - تعالى - رحمةً واسعةً ، والحقنا بهم - في
الصالحين من عباده - على خيرٍ وحُسنِ خاتمةٍ - بمَنه وكرمِهِ - .

ولمّا كان حالُ هؤلاء الأئمّة : كذلك ؛ كان لا بُدَّ أن
يكونوا - هم - مِحنةَ المخالف ، ونُصرةَ المؤالف : لا تحزباً ؛
فالتحزُبُ سببٌ مقتدٍ لا ينقطع ، ولكن : ولاءٌ للحقِّ ، ودعائه ،
وحَمَلته :

فالمحبُّ لهم ، الرافِعُ قَدْرَهُم ، المادِحُ منهمجهم : خيرةٌ
مرجوٌ ، وفضلُهُ مأمولٌ ...

والمبغضُ لهم ، المُشككُ فيهم ، المُتَنقِصُ بهم : فضلُهُ
 مهضوم ، ونهجُهُ مهذوم !
 ■ أساليب مكشوفة :

...ولقد رأينا نهجاً جديداً بدأ يسري على أسلاتِ بعض
 الأقلام (ظاهره فيه الرحمة ، وباطنه من قبله العذابُ!) : يُظهرُ
 المديح (لبعض) هؤلاء الشيوخ ؛ لِيَلْتَفَّ بالذمُّ على بعضِ آخَرَ ؛
 تشقيقاً ، وتشويهاً ؛ ابتغاءَ الفتنة ، وابتغاءَ تضليله !

ومنه : صنيعُ بعضِ آخَرَ (!) يَمْدَحُ علماءنا هؤلاء
 (ببعض) علومهم ، ويطعنُ فيهم بما هو أهمُّ منها ؛ في اعتقادِ ،
 أو ديانةِ ، أو مسلِكِ !!

فليس يُجدي - ألبتة - مَدْحُ إمامةِ ابنِ باز في الفقه ، ثم
 الغمزُ بهِ والطعنُ فيه - زوراً وبُهتاناً - أنه من علماء
 السلاطين^(١) !

(١) ويلحقون به - في هذا - الشيخُ ابنُ عُثيمين !

كمثل ما صنع (عصام البرقاوي = أبو محمد المقدسي) ؛ صاحب

التساويد (الشهيرة!) في (تنظيرِ) الفكرِ الخارجيّ الحُرُوري ، وتهييج =

ولا ينفع الطاعنَ بعقيدة الألباني ، وإمامته ، المُشكِّكَ بمنهجه وطريقته : تصنعُ حُبّه ، والتعلُّقُ به ، والالتصاقُ باسمه ^(١) !!
 ﴿تلك إذا قسمةً ضيزى﴾ ...

■ انقلابٌ ، وانتكاسٌ :

فكيف يكون الحالُ -إذاً- إذا انتكس (الفكرُ) ، وارتكس

=الأتباع-الرُعا- على علماءِ الأُمَّةِ في سائر البقاع ...

ومن (آخرٍ) ما رأيت له : تسويدُ أحمرٍ ، وكتابٌ أخرقٌ ؛ عنوانه : «تبصيرُ العقلاء بتلييسات أهل التجهُّم والإرجاء» ؛ في الردُّ على كتابي «التحذير ...» !
 يطعنُ -بصراحةٍ ووقاحةٍ- فيه -بعلمائنا الأكابر المشاهير ...

فلم يسلمُ من إقذاع سبِّه -والمئين- : علماء الشام ، وعلماء الحرمين ..
 من ذلك : تصريحه (ص ١٠) بأنه هو -مؤلفُ كتاب «الكواشف الجليلة في كُفر الدولة السعودية» . وفي (ص ١٢٧) -منه- طعنه بسماحة الشيخ ابن عثيمين ، ووصفه -له- مع علماء آخرين بِ: (علماء الحكومات) !!

وفي (ص ٧٥ و ٧٦ و ٩٧ و ١١٥ و ١٢٦ و .. و ..) !! طعونات أخرى !!

عامله الله بعدله ؛ جزاءً قُبِحه بجهله ...

(١) والبيان في كتابي «الرد البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» .

العقل، وانعكس القلم؛ فصار العالم السنيُّ مُلْحَقاً بأهل البدع الضالين؟!!

وصار غيرُ العالمِ البِدْعِيِّ منظوماً مع كبار أهل السنة العارفين؟!!

وإليك -أخي النَّابِهْ- (شيئاً) من البيان :

■ سيد قطب ، والتوحيد :

- قال (د . سَفَر الحوالي) - غفر الله له - في «شرح الطحاوية» (١٨٦ / ٢ - الوجه الأول) بتاريخ (١٧ / ١١ / ١٤١٠ هـ) : «سيد قطب رحمه الله - ما كتب أحدًا أكثر مما كتب في هذا العصر في بيان حقيقة لا إله إلا الله ... انظر مئات الصفحات من «الظلال» تتحدث عن هذا الموضوع ...»!!!

- وحتى يُعمَّق - غفر الله له - هذا التصور الباطل في أذهان سُدج قرائه وبُسطائهم : أكثر من النقل عن (سيده!) - هذا - في مواضع كثيرة^(١) من رسالته الدكتورائية «ظاهرة الإرجاء في

(١) وقد صدرت في بلادنا - الأردن قريباً - مجلَّة (!) يقوم عليها

عددٌ من ذوي [الأفكار المناقضة = من تحريري، وسروري، وتكفيري، =

الفكر^(١) الإسلامي «؛ بل إنه أسس (بنيانها) عليه، ووجه أصولها (الفكرية) إليه؛ من ذلك - في الجزء الأول (فقط!) : (١/ ٣٠، ٣٣، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٥ (بدون عزو!)، و ٦٩، و ٧٠ و ٧٣...); بل نقل عنه نقلاً (طويلاً) في نحو عشر صفحات - مرة واحدة - (١/ ٩٦-١٠٤)!!!

= وقطبي، وجهادي، وجزبي، ومصلحي، و: سلفي - (س!)؛ عنوانها: (القبلة) - بالقاف المكسورة -! جعلت (صَدَرَ) صفحتها الأولى - من عددها الأول -! نصاً من كلام سيد قطب - هذا! -؛ قبل البسملة! أو الحمدلة! فضلاً عن (خطبة الحاجة) - النبوية -، أو أي شيء آخر من كلام الله، ورسوله ﷺ .
وكما قيل: المكتوب يُقرأ من العنوان؛ شعار توجُّه، وسمية منهج!!!
وقد كفونا بذلك مؤنة نقلهم ونقضهم!!

(١) وكلمة (الفكر) «خطرٌ عظيمٌ أدخله علينا أعداء الإسلام من حيث لا نشعُر» - كما قال فضيلة أستاذنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في كتابه «فتاوى أركان الإسلام» (رقم: ١١٥) ... فاقراً، واعجباً!
وفي محاضرة «الفكر والعلم» - لمعالي الأخ العالم المفضل، الشيخ المكرّم صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - ما يُشغف السمع، ويُثير الدرب؛ فلتراجع .

وهو في كل هذا - يكيل له أصناف المدح والثناء ؛ بصورة مباشرة - طوراً - ، وبطرائق غير مباشرة - أطواراً - !
بل إنه أدخله (١ / ٨٢) فيمن ساروا على (منهج أهل السنة والجماعة) !!
وذلك منه - هداه الله - لمزيد من الإقناع به ، والتأثير - والتأثر - بفكره !

■ مكان (سيد) بين العلماء :

ثم عطف - مباشرة - ! - بحشره (!) بين أئمة العلم والدين :
شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، واصفاً إياه بـ (الشهيد سيد قطب) !
ثم كرر بوصف الثلاثة بـ (العلماء) !!
فأين الكاتب المنشئ - المنحرف - الأديب : من العالم المتفتن - السنِّي - الأريب ؟!

أم أن وراء الأكمة ما وراءها ؟!
أيها المنكح الثرياً سهيلاً عمرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما ستقلت وسهيل إذا استقل يمانى
بل زاد - غفر الله له - الأمور ضغثاً على إبالة - كما

يقال! - بأن ختم بابه الأوّل (!) الذي استعرض فيه (حقيقة هذا الدين، وواقعه العلمي، وطبيعة سيره، ومنهج حركته وتزكّيته) - وذلك في (١ / ٩٤) - منه - بإيراد أسئلة، و(قضايا مهمّة) - قائلاً: (لعلّ الإجابة على هذه الأسئلة تُبدّد ما قد يبقى في النفس من آثار الإرجاء الباطن الذي توارثته الأمة^(١))، وإلفته النفوس مع طول الأمد!!

... على حدّ زعمه، وتعبيره!

... وعقب إيراده أربعة أسئلة تدور - كلّها - حول (الجهود، والتضحيات، والمشقّات) - بأساليب وصوّر! -، قال:

(إنّ علماء أهل السنّة والجماعة أجابوا عنها بلسان الحال، أو بلسان المقال، أو تلميحاً^(٢))؛ وقد وجدتُ أن أفضل مَنْ

(١) تأملْ هذا الإطلاق الشنيع، وما يحمله بين حروفه من الأثر

الفظيع!

(٢) وعند هذه الكلمة حشّى سَفَرٌ - على استحياء!! - قائلاً: «من أكثر

الناس حديثاً عن هذه القضايا: شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم!»!

قلت: فكان ماذا؟! ولم ينالا منك (بعض) ما نولته (سيّدك)!!!

أجاب على هذه الأسئلة من فقهاء الدعوة المعاصرين : هو
الأستاذ سيد قطب - رحمه الله...!!

■ ثناء في غير موضعه :

أقول : فابتدأ بوصفه بـ :

أ - (العالم)!

ب - (من أهل السنة والجماعة) !!

ج - (أفضل) !!!

د - (فقيه الدعوة المعاصرة) !!!!

... وقبل ذلك - وبعده ! - وصفه - مراراً - بـ :

هـ - (الشهيد)!

... وهو في ذلك - كله - بعيد البعد كله عن الصواب ؛ لِمَا

هو معروف من كلام (علماء أهل السنة) ، و(فقهاء الدعوة
المعاصرين) - فيه - :

- أما أن سيِّداً من (العلماء) ؛ فلا ، وألف لا ...

فهو لا يعدو - غفر الله له - أن يكون كاتباً مُنشئاً ، ذا قلم

سلس ، بنفسي (!) إسلامي !!

فكيف يكون الحال إذا عَرَفْنَا أن (البعض) يُطلق عليه

وصفَ (الإمام)؟!؟!

- وأما أنه من (أهل السنة)؛ فهو لا يعرفها سمناً، ولا حقيقةً، ولا تصوراً؛ فضلاً عن أن يكون من أهلها، وروادها!!
- وأما أنه من (فُقهاء الدّعوة):
- فإن أراد الدعوة الحزبية التكفيرية^(١) الخارجية: فنعم!

(١) وفي كتاب «الحكم بغير ما أنزل الله، وأصول التكفير» (ص ١٧٠) للأخ الدكتور الشيخ خالد العنبري - نفع الله به - نقول أخرى في كشف حقيقة (سيد) الحرورية الخارجية .

(فائدة): رأيتُ بأُمّ عيني -واللّهُ يشهد- ما كتبه شيخنا الألباني -رحمه الله- بخطه -تقريباً وتقدماً لكتاب «الحكم...» المذكور-، وقد كان ذلك قريباً من نصف صفحة، وقف شيخنا عندها؛ ليضم إليها (أهم) ما أخذه على (سفر الحوالي) في كتابه «الظاهرة»... ثم (ضعف) شيخنا عن إتمام مقدمته المذكورة، ومات -رحمه الله- دونها... ولقد بحثنا عن تلكم الورقة -أنا وبعض أنجال الشيخ وأقاربه-؛ فلم نجدها... ثم (بلّغني) أنها (وقعت) -فكّمت!- يَد بعض النفعيين، المتلوثين؛ ممن لا (عِصام) لهم بقاعدة الحق والعدل! ولا (هادي) لهم إلا مصالحهم وأهواؤهم!!
فلا حول ولا قوة إلا بالله...

وهذا غير مُرادٍ قطعاً لسفر!!

- وإن أرادَ دعوةَ أهلِ السنّةِ، ومنهجها: فليس هو

منها، وليست هي منه!!

■ الوصفُ بـ (الشهيد):

- أمّا وصفه إياه بـ (الشهيد)؛ فهذا هو بابُ الإرجاء

(المعاصر)، وظاهرتهُ التي طمّت وعمّت!!

فكم رأينا من فاسقٍ يُقال فيه: شهيد؟!

وكم رأينا من (جورج) (حنّا) (بطرس)، يُوصَفُ بأنّه:

شهيد؟!

وكم رأينا من مبتدعٍ ضالٍّ، وجاهلٍ منحرفٍ يُصدّر

للعمامة على أنّه شهيد؟!

بل كم رأينا من (كاتب) أو (أديب) يصفُ الحلاجَ

- وأشكاله! - بأنه شهيد؟!

■ إلحاق الجزم بالشهادة بـ (الاستثناء) الإرجائي:

والمأخذُ العِلْمِيُّ (الدقيق=الواضح) في الصلّةِ بين الوصفِ

بـ (الشهيد)، وبين (الإرجاء) -تلازماً، وأثراً-: أن السلفَ

- رضوان الله عليهم- كانوا على قولٍ مؤتلفٍ غيرٍ مختلفٍ في

مسألة الاستثناء في الإيمان :

قال ابن بطة العُكْبَرِيّ في «الإبانة» (٢/ ٨٧٢) :

«فهذه سبيلُ المؤمنين ، وطريق العقلاء من العلماء : لزوم الاستثناء والخوف والرجاء ، لا يدرون كيف أحوالهم عند الله؟! ولا كيف أعمالهم؟! أمقبولة هي أم مردودة؟!» .

ثم قال - بعد ذكر أدلة وشواهد - :

«بهذا مضت سنة المسلمين ، وعليه جرت عاداتهم ، وأخذة خلفهم عن سلفهم ، فليس يخالف الاستثناء في الإيمان ويأبى قبوله : إلا رجلاً خبيثاً مرجئاً ضالاً ، قد استحوذ الشيطان على قلبه ؛ نعوذ بالله منه » .

■ مأخذ منع (الاستثناء) :

فهذا من السلف - ومن أتبعهم - «ترك لتزكية النفس والشهادة لها بتكميل الأعمال»^(١) .

أقول : فكيف إذا كان الحال في هذه التزكية أخطر من

(١) «زيادة الإيمان ونقصانه» (ص ٤٦٣) للأخ الشيخ عبد الرزاق ابن

أستاذنا الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله ، وأباه ، وجدّه - .

مُجَرَّدَ عَدَمِ الاستثناء ، وأعظمَ من مَحْضِ الثَّناء ؟!
 إنه الوصفُ بالشَّهادةِ ، وما يترتَّبُ عليها من أحكام
 دنيويَّة ، وأخرويَّة ^(١) ...

■ لا تقولوا : « شهيدٌ » :

وقد أخرج الترمذي (١١١٤) ، وأبو داود (٢١٠٦) ،
 والنسائي (١١٧/٦) ، وابن ماجه (١٨٨٧) ، وأحمد (٢٨٥) ،
 و(٣٤٠) عن عُمر - رضي الله عنه - قوله - في بعضِ نَهيه ،
 وأمره - :

«... وأخرى تقولونها لمن قُتل في مغازيكم - أو مات - :
 قُتل فلانٌ شهيداً ، أو : مات فلانٌ شهيداً ؛ ولعله أن يكونَ قد
 أوقرَ عَجْزَ دَابَّتِهِ - أو دَفَّ راحِلَتِهِ - ذهباً أو ورقاً ؛ يلتمسُ
 التَّجارةَ ، لا تقولوا ذاكم ! ولكن قولوا كما قال النبي ﷺ :

(١) نقل الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (ص ١٩٠) عن ابن

الأخباري قوله :

«سُمِّي [الشهيد] بذلك ؛ لأنَّ الله - تعالى - وملائكته يشهدون له

بالجنة» .

«مَنْ قُتِلَ [أَوْ مَاتَ] فِي سَبِيلِ اللَّهِ : فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ».

وصحّحه شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الإرواء» (١٩٢٧).

وحسنه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «فتح الباري» (٩٠/٦)، وقال :

«وعلى هذا؛ فالمرادُ النهيُ عن تعيين وصفٍ واحدٍ بعينه بأنه شهيدٌ، بل يجوز أن يقالَ ذلك على طريق الإجمال».

وكلامُ الحافظ - رحمه الله - هذا - تحت باب (لا يقول : فلان شهيد) ^(١) - من «صحيح البخاري» -؛ فتأملهُ !!

■ كلامٌ محرّرٌ للعلامة ابن عثيمين :

وفي بعضِ أجوبةِ أستاذنا العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - تغمّده الله برحمته - قوله :

«لا يجوزُ لنا أنْ نشهدَ لشخصٍ بعينه أنه شهيدٌ، حتّى لو قُتلَ مظلوماً، أو قُتلَ وهو يدافع عن الحقِّ؛ فإنّه لا يجوزُ أنْ

(١) وعلّق الحافظ قائلًا: «أي: على سبيل القطع بذلك؛ إلا إن كان

نقول: فلان شهيداً!

وهذا خلاف لما عليه الناس اليوم، حيث رخصوا هذه الشهادة!! وجعلوا كل من قُتل - حتى ولو كان مقتولاً في عصبية جاهلية! - يسمونه شهيداً!

وهذا حرام؛ لأن قولك عن شخص قتل: هو شهيد؛ يُعتبر شهادة سوف تُسأل عنها يوم القيامة، سوف يُقال لك: هل عندك علم أنه قتل شهيداً؟!

ولهذا لما قال النبي ﷺ: «ما من مَكْلوم يُكَلِّمُ في سبيل الله - والله أعلم بمن يُكَلِّمُ في سبيله -؛ إلا جاء يوم القيامة وكَلِّمَهُ يَتَعَبُ دَمًا، اللُّونُ لَوْنُ الدَّمِ، والرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ».

فتأمل قول النبي ﷺ: «والله أعلم بمن يُكَلِّمُ في سبيله» - يُكَلِّمُ؛ يَعْنِي: يُجْرَحُ -؛ فإن بعض الناس قد يكون ظاهره أنه يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ولكن الله يعلم ما في قلبه، وأنه خلاف ما يظهر من فعله.

■ تبويب البخاري في «صحيحه»:

ولهذا بوب البخاري - رحمه الله - على هذه المسألة في «صحيحه»، فقال: (باب لا يُقال: فلان شهيد)؛ لأن مدار

الشهادة على القلب ، ولا يعلم ما في القلب إلا الله - عز وجل - .

فأمرُ النية أمرٌ عظيمٌ ، وكم من رجلين يقومان بأمرٍ واحدٍ يكون بينهما كما بين السماء والأرض ، وذلك من أجل النية ، فقد قال النبي ﷺ :

«إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ؛ فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأةٍ ينكحها ؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه» ، والله أعلم^(١) .

وقال - رحمه الله - في جواب آخر^(١) - مُعللاً :

«لأنَّ الشهادةَ بالشيءِ لا تكونُ إلا عن علمٍ له ، وشرطُ

(١) «المناهي اللفظية» (رقم : ٦٥ و٦٤) - له - رحمه الله - .

وانظر «معجم المناهي اللفظية» (٣١٩-٣٢٠) للشيخ بكر أبو زيد - عافاه

الله ، وسدده - .

قلتُ : وللأخ جزاع الشمري - وفقه الله - رسالةٌ لطيفةٌ بعنوان :

«الرأي السديد في : هل يُقال : فلان شهيد ؟!» .

كون الإنسان شهيداً : أن يُقاتِلَ لتكونَ كلمةَ الله هي العليا ،
وهي نيةٌ باطنةٌ لا سبيلَ إلى العلمِ بها» .

وقال - رحمه الله - متمماً : «... ولأننا لو شهدنا لأحدٍ
بعينه أنه شهيدٌ : لزمَ من تلك الشهادة أن نَشهدَ له بالجنة ، وهذا
خلافُ ما كان عليه أهلُ السنة ؛ فإنهم لا يشهدون بالجنة إلا لمن
شهدَ له النبي ﷺ ؛ بالوصفِ أو بالشخصِ» .

... فأَيُّ إرجاءٍ أكبرُ مِنْ وَصْفِ سَيِّدِ قُطْبٍ بالشهادة - بلا
(أدنى) تحفظٍ^(١) !- ، وهو (الكاتبُ) الذي (لم يكن على معرفة
بالإسلام - بأصوله وفروعه -)^(٢) ، ناهيكَ عن مدى (جهله ،
وخرافته عن الإسلام)^(٣) - عقيدةً ومنهجاً - .
ورَحِمَ اللهُ الإمامَ عبدَ الرحمنِ بنَ مهديٍّ - القائلَ - :

(١) ومِمَّا تَشعُرُ مِنْهُ إِبْشَارُ (المُوحِّدِينَ) بِالنَّاسِبَةِ ! - كَلِمَةُ (سَفَرٍ) فِي
رِسَالَتِهِ لَجُورِج (W) بوش - حَوْلَ الْقَضِيَّةِ الْأَفْغَانِيَّةِ - الْأَخِيرَةِ - فِي تَشْرِيحِ أُولَى
(سنة ٢٠٠١) - ؛ حَيْثُ قَالَ : «أَنْصَحُكُمْ وَأَخَوْفُكُمْ بِاللَّهِ : أَنْ تَقْفُوا ، وَتَكْفُوا عَنْ
الْعُدْوَانِ ، وَتَتَعَامَلُوا مَعَ الْقَضِيَّةِ بِعَدْلِ وَأَنَاةٍ ، وَسَوْفَ تَجِدُونَنَا مَعَكُمْ بِلا تَحْفُظٍ» !! .
(٢) التَّقْلَانُ مِنْ كَلِمَةٍ قَوِيَّةٍ لِشَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ ، وَسَاتِي - قَرِيباً - تَامَةً .

«أصل الإرجاء : ترك الاستثناء»^(١) .

■ تفسير (سيد) لكلمة التوحيد :

وَمِنْ أَقْرَبٍ - وَأَشْهَرُ وَأَبْيَنٍ - وَجْوه (جهله والمخرافه) :

تفسيره لـ (لا إله إلا الله) بـ (الحاكمية) !!!

قال في «ظلاله» - بالظاء المكسورة ! - (١٠٠٥ / ٢) :

«كان [العرب] يعرفون من لُغَتِهِمْ معنى (إله) ، ومعنى

(لا إله إلا الله) ، كانوا يعرفون أن الألوهية تعني (الحاكمية)^(٢)

(١) «السنة» (١٠٦١) - للإمام الخلال - .

وليس بخفي أن (الاستثناء) - المراد - هو معنى ، أكثر من كونه لفظاً !!

فتأمل !

(٢) قال فضيلة أستاذنا الشيخ ربيع بن هادي - زاده الله توفيقاً - في مقاله «من هم

الخوارج !!؟» المنشور على (شبكة سحاب السلفية) - في الإنترنت - بتاريخ

(٢٠٠١ / ١٢ / ٢١) : «تعلق هؤلاء القوم السياسيون بجانب من الإسلام هو ما سموه

(بالحاكمية) تعلقاً سياسياً ، فحرفوا من أجل ذلك أصل الإسلام كلمة التوحيد (لا إله إلا

الله) ، وفسروها بمعنى لا يعرفه الأنبياء ، ولا العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، فقالوا : إن

معنى (لا إله إلا الله) : لا حاكم إلا الله ! والحاكمية أخص خصائص الألوهية ! =

العُليا كانوا يعلمون أنّ (لا إله إلا الله) (ثورة) ^(١) على

= وشهد (كبراهم) أن الذي فسر (لا إله إلا الله) قد يُنْ معنى (لا إله إلا الله) بياناً لا نظير له في هذا العصر! وصدقوا! فلم يسبق الرجل إلى هذا المعنى أحد؛ لا الأنبياء ولا المصلحون، ذلك المعنى الذي ضُبع المعنى الحقيقي لـ(لا إله إلا الله)!

وجاء فريقٌ منهم لما لم يُسَلِّم العلماء حقاً بهذا التفسير. فقالوا: إن التوحيد أربعة أقسام... رابعها: توحيد الحاكمية! وهي لعبة سياسية من جملة الأعيهم وحيلهم على الأمة؛ يُريدون تخدير من استطاعوا من الشباب السلفي! حتى إذا سلّموا بهذا التقسيم واطمأنوا إليه؛ جعلوا الحاكمية هي المعنى الأول والأخير لـ(لا إله إلا الله).

(١) تأمل تعابير (الثورة) و(الخروج) وتكرزها!!

وهي تعابيرٌ وحقائق! - تلتقي - تماماً - فِكرَ (سَفَر) وآراءه!!

فهو - غفر الله له - يصفُ في «ظاهرة إرجائه» (١/٢٦٣) مسألة الخروج

الخطيرة! - بأنها (مسألة اجتهادية) (مصلحية) لا يترتب على الخلاف فيها تبديع

وتضليل!!

فانظرْ تَمَويهه - هنا! - بإقرار (المصلحة)! ثم تشكيكه بها - فيما يأتي - (ص ٣٩)!!

وتمام مناقشته - ونقضه - روايةً ودرايةً - في كتابي «حوار هادي مع

(د. سفر الحوالي)»!!

السلطان الأرضي الذي يغتصب أولى خصائص الألوهية ،
 و(ثورة) على الأوضاع التي تقوم على قاعدة هذا الاغتصاب ،
 و(خروج) على السلطات التي تحكم بشرية من عندها لم يأذن
 بها الله...»!!

■ (الحاكمية) أخصّ خصائص الألوهية عند (سيد) :

بل جعل سيد - غفر الله له - (الحاكمية) «أخصّ

خصائص الألوهية»!!

كما في «ظلاله» (٢/ ٨٩٠) ^(١) !

■ الخلط بين (الرؤية) ، و(الألوهية) :

ويعظم فهمه (!) لـ (لا إله إلا الله) - وتحقيقه لها !!- عندما

يخلط خلطاً قبيحاً بين (توحيد الرؤية) ، و (توحيد الألوهية) ؛

قائلاً في «ظلاله» (٤/ ١٨٦٤) :

«ففضيلة الألوهية لم تكن محلّ خلاف ، وإنما قضية

الرؤية هي التي كانت تواجهها الرسالات ، وهي التي

(١) وتراه يكرّر هذا (اللفظ = المعنى) في مواضع كثيرة من «ظلاله» !!

منها (٦١٠ و٦٨٨ و١٨٥٢ و١٩٩٠ و١٩٩١ و...) ، وغيرها !!!

واجهت الرسالة الأخيرة» !!!

وكرر هذا (المعنى) في مواضع (٤ / ١٨٥٢) و (٤ /

!!(٢١١٠)

وهذا غلطٌ مُريب - وليس هو بالعجيب! - لا يخفى على
صينان الكتائب؛ ثم يجهله هذا (الكاتب الأديب) - غيرُ
الأريب - !!

بل قال في (٢ / ١٤٩٢) - منه - :

«والذين لا يُفردون الله بالحاكمة في أيّ زمان ، وفي أيّ
مكان : هم مُشركون .

ولا يُخرجهم من هذا الشرك أن يكون اعتقادهم أن لا
إله إلاّ الله مجرد اعتقاد ، ولا أن يقدموا الشعائر لله
- وحده» !!!

■ بين (سيد قطب) ، و(محمد قطب) :

وقد أخذ هذا المعنى من سيد قطب أخوه محمد قطب
- فسرّ به ، وسرّبه! - ؛ فقال في كتابه «حول تطبيق الشريعة»
(ص ٢٠) شارحاً معنى (لا إله إلاّ الله) :

«أي : لا معبود إلاّ الله ، ولا حاكم إلاّ الله» !!

بل نراه يجعل في كتابه «واقعنا المعاصر» (ص ٢٩)
 المقتضى الرئيسي لـ (لا إله إلا الله)؛ هو: (تحكيم شريعة
 الله) !!

ولقد سأل أخونا الفاضل جمال الحارثي^(١) -زاده الله
 توفيقاً- فضيلة الأستاذ الشيخ صالح الفوزان -نفع الله به- عن
 ذلك، فأجاب فضيلته:

■ المعنى الحق لـ (لا إله إلا الله) :

«معنى (لا إله إلا الله) بينه الله -سبحانه وتعالى- في
 كتابه، وبينه الرسول ﷺ؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا
 تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وقال -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ
 رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وقال -تعالى-:
 ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾.

هذا هو معنى (لا إله إلا الله)؛ قال -تعالى-: ﴿وَمَا
 خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وقال ﷺ: «أمرت أن
 أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله -وفي رواية: إلى أن

(١) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (ص ٦١-٦٣).

يُوْحَدُوا اللَّهَ» .

فمعنى (لا إله إلا الله) ؛ أي : لا معبودَ بحق إلا الله ، وهو إخلاصُ العبادةِ لله وحده ، ويدخلُ (فيها) تحكيمُ الشريعة .

ومعنى : (لا إله إلا الله) أعمُّ من ذلك ، وأكثرُ وأهمُّ من تحكيم الكتابِ في أمور المنازعات ، أهمُّ من ذلك هو : إزالةُ الشركِ من الأرضِ ، وإخلاصُ العبادةِ لله - سبحانه - ؛ فهذا هو التفسير الصحيح .

أما تفسيرها بالحاكمية ، فتفسيرٌ قاصرٌ ، لا يعطي معنى (لا إله إلا الله)!

وأما تفسيرها بأن (لا خالق إلا الله) ^(١) : هذا تفسيرٌ باطلٌ ؛ ليس قاصراً فقط ؛ لأنَّ (لا إله إلا الله) لم تأتِ لتقريرِ أنه (لا خالق إلا الله) ؛ لأنَّ هذا يقرُّ به المشركون ؛ فلو كان معناه (لا خالق إلا الله) : لصار المشركون موحدين ، قال الله - تعالى - : ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ ؛ معنى هذا :

(١) وهو توحيد الربوبية - حسب .

أن أبا جهلٍ مُوحَّدٍ - وأبا لهبٍ - !
 وتفسيرها بأن (لا معبودَ إلاَّ الله) تفسيرٌ باطل ، يلزمُ
 عليه وخدَّةُ الوجود ؛ فهناك معبوداتٌ كثيرةٌ من الأصنام
 والقبور ؛ فهل عبادتها عبادةٌ لله ؟!
 والواجب أن يُقال : (لا معبود بحقٍ إلاَّ الله) ، كما قال
 الله - تعالى - :

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ
 الْبَاطِلُ﴾ .

■ بين (سَفَرِ الحوَالِي) ، و(محمد قطب) :

قلتُ : ومحمد قطب - هذا - هو أستاذُ (سَفَرِ) ومُعَلِّمُهُ - في
 الماجستير ! والدكتوراه !! - ، وهو الموصوفُ عنده في مقدِّمة
 «ظاهرة إرجائه» (١ / ١٨) بـ(الرأي الصائب) ^(١) !!
 فلئن كان محمد قطب أستاذَ (سَفَرِ) على مقاعد

(١) وفي كتابه «واقعنا المعاصر» بلايا وطامات : تعقبه فيها أخونا

الفاضل الشيخ سليم الهلالي - نفع الله به - في كتاب له - تحت الطبع - عنوانه :

«عقد الخناصر» - يسره الله - .

الدراسة... فإنَّ (سيِّداً) أستاذةً في (الفكر) والسياسة !!
 والعَجَبُ يعظُمُ - ويعظُمُ ، ويعظُمُ !- عندما نقف على
 ذلك التناقض الصارخ في عقل (سَفَر) ، وقلمه ؛ لما يؤسّس
 (بنیان) «ظاهرة إرجائه» - وأركانَه - على تمجيد سيِّد قطب
 وتعظيمه ، ويجعلُ (خلاصته) - وخاتمته !- في الطعن بالإمام
 الألباني ؛ ولكن... بالواهن من الكلام ، والواهي من القول !
 وزيادةً على ما وقع به (سَفَر) - نفسه - من معنى الإرجاء
 في وصفه سيِّداً بـ (الشهيد) !! فإنه غضَّ طرفه - وكنم حقه !- في
 كشف ما وقع لسيِّد - هذا !- من ضلالاتٍ وكفرياتٍ كان أجدرَ
 به (التفرُّغ) لكشفها ، والتحذير منها ، بدَل أن يفعل ذلك ضدَّ
 أهل السنَّة وعلمائها ...

(ولعلّ) من أهونِ ضلالات (سيِّده) - هذا !- ^(١) : ذاك
 الإرجاء الضالُّ - بل الخارجيّة المضلّة المنحرفة ! ^(٢) - في تفسير

(١) وسيأتي ذكر أشدها ، وشرّها !!

(٢) فاصلٌ بدعة الطائفتين واحدة ؛ كما شرحه (سَفَر) - نفسه !- في

«ظاهرته» (١/ ٣٧٤) !! فتأمّل ! وانظر كتابنا «تنوير الإرجاء» (١٣٦-١٣٧ و١٦١) .

(الإيمان) بقوله : (الإيمان وحدة لا تتجزأ) ^(١) !! - كما في «ظلاله» (٢/٧٩٨) - !.

■ (سيد قطب) بين عقيدة الخوارج والمرجئة :

وقد قال فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الدويش - المتوفى سنة (١٤٠٨ هـ) - رحمه الله - في كتابه «المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال»، (٣/٤٦-٤٧) - ضمن مجموعة مؤلفاته ^(٢) - ردّاً على هذا القول الباطل - :

«هذا خلاف قول أهل السنة والجماعة ؛ لأنّ عندهم أنّ

(١) وهو - من أجل ذاك - لا يُقيم لعقيدة أهل السنة في «قضية : الإيمان يزيد وينقص» وزناً !! بل يعدّها من (قضايا علم الكلام في فترة الترف العقلي ، والفراغ من الاهتمامات العملية الجادة) !! كما في «ظلاله» (٣/١٤٧٥) !!
وردّ هذا الهراء - ونقضه - وتفصيل القول فيه في رسالتي : «الكواشف المنهجية عن (عقيدة) سيد قطب الخارجية» - يسر الله إتمامها - .

(٢) ولم يُطبع معها رسالته في الردّ على سلمان العودة في بعض أفكاره ،

وآرائه !!! والتي سمّاها : «النقض الرشيد على مدعي التطرف والتشديد» !

فلماذا؟! لماذا!؟

الإيمان ذو شعبٍ - كما في الحديث المتفق عليه : « الإيمان بضَعٌ وسبعونَ شعبةً » - ، والناسُ متفاضِلونَ فيه .

وأما من يقول : إنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ : فهُم أهلُ البدعِ ؛ والمرجئةُ والخوارجُ - ونحوهم - ؛ فإنَّ المرجئة يقولون : هو التصديق ، والأعمال ليست من الإيمان ، ولا يضرُّ مع الإيمان معصية ، والخوارجُ يقولون : إذا زال بعضُ الإيمانِ زالَ كلُّه ، ويكفرون أهلَ القبلةِ بالذنوبِ .

ثم نقل - رحمه الله - ما يؤيد كلامه من رسالةٍ للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن - رحمه الله - في « الدرر السنّية » (١ / ٢٣٨) .

■ (سيد قطب) ، وتكفير المجتمعات :

أقول : وهذا - مع ذلك ، مضافان إلى ذِيَاك ! - كلّه - : يؤكّد كلامَ الدكتور يوسف القرضاوي - الحركيِّ المشهور ! - غفر الله له - في كتابه « أولويات الحركة الإسلامية » (ص ١٠١) - حيثُ قال - :
«... ظهرت كتبُ (الشهيد) ^(١) سيد قطب - وهي تمثل

(١) تقدّم نقدُ هذا ، ونقضُه .

المرحلة الأخيرة من تفكيره ، والتي تنضح بتكفير المجتمعات !!!
... وهو به خير !!

فهي الخارجية المستتره !

.. بل (الظاهرة) المعلنة !!

وفي مُصنّفات ومؤلفات أستاذنا العلامة الشيخ ربيع بن هادي - جعله الله شوكةً في حُلوق المُبتدِعة والأعادي - النافعة المتعدّدة - ما يُوضّح حقيقة ذلك ، ويكشفه ، ويظهره ؛ بما لا يدعُ مجالاً لمتشكك طلابٍ للحق^(١) ..

(١) انظر - مثلاً - كتابه : «أضواء إسلامية على عقيدة سيّد قطب وفكره»

(ص : ٧١-١٠٧) ، تحت عنوان : (سيّد قطب وتكفير المجتمعات الإسلامية) .

وفي كتابه النافع «العواصم مما في كتب سيّد قطب من القواصم» بيان

كثير من المآخذ العلمية - بعامة - ، والعقائدية - بخاصة - عليه !!

ولقد نقلت - بنفسني - من خطّ أستاذنا الوالد الإمام الشيخ محمد ناصر

الدين الألباني - رحمه الله عليه - في آخر صفحة من نُسخته الخاصة - من

الكتاب المذكور - قوله :

«كلُّ ما رَدَدْتُهُ على سيّد قطب حقٌّ وصوابٌ ؛ ومنه يتبيّن لكلّ =

أما المتعصّب : فليس له إلا : لعل ! و : قد !! و : لا !!!

بقلب بارد ، و(عقل) وافد !

■ (سفر الحوالي) وأفكار (سيد) التكفيرية :

... وَيَصُوغُ (سَفَرٌ) هذا المزيج (الفكري) الغالي - من الغلو ،

لا الغلاء ! - بأمشاجه كلها - قائلاً في رسالته «وعد كيسنجر» (ص :

= قارئ مسلم على شيء من الثقافة الإسلامية : أن سيد قطب لم يكن على

معرفة بالإسلام - بأصوله وفروعه - ؛ فجزاك الله خيراً أيها الأخ الربيع على

قيامك بواجب البيان ، والكشف عن جهله ، وانحرافه عن الإسلام . ناصر .

قلت : هذا ما كنتُ كتبتُه في مقدّمة الطبعة الثانية من كتابي «فقه الواقع

بين النظرية والتطبيق» (ص ٦) - قبل تمام ستين - .

ثم رأيتُ كلامَ فضيلة المحدث العلامة - ذرّة اليمَن - الشيخ مقبل بن

هادي الوداعي - رحمه الله - في كتابه «غارة الأشرطة على أهل الجهل

والسفسطة» (٢/٢١٨) - بحق كتابي هذا ، وهو قوله :

«وهناك كتابٌ - ما علمت له نظيراً - لأخيينا علي بن حسن عبد الحميد

بعنوان : «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق» ؛ فأسأل الله أن يجزيه خيراً ، وأنصحُ

جميع إخواني باقتنائه» . قلت : (فأسأل الله أن يجزيه خيراً) ...

١٣٨-١٣٩ - وقد طُبعت بأسماء - وفي بلدان - متعددة (١) :

«لقد ظَهَرَ الكُفْرُ والإلْحَادُ فِي صُحْفِنَا، وَفِشَا الْمُنْكَرُ فِي نَوَادِينَا، وَدُعِيَ إِلَى الزُّنَى فِي إِذَاعَتِنَا وَتَلْفِيزُونِنَا، وَاسْتَبَحْنَا الرَّبَا^(١)، حَتَّى إِنَّ بَنُوكَ دَوْلِ الْكُفْرِ لَا تَبْعُدُ عَنِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ إِلَّا خُطَوَاتٍ مَعْدُودَاتٍ .

أَمَّا التَّحَاكُمُ إِلَى الشَّرْعِ - تِلْكَ (الدَّعْوَى الْقَدِيمَةُ) - ؛ فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِلشَّرِيعَةِ عِنْدَنَا إِلَّا مَا يَسْمِيهِ أَصْحَابُ (الطَّاعُوتِ الْوَضْعِيِّ) ^(٢) الْأَحْوَالَ الشَّخْصِيَّةَ، وَبَعْضُ الْحُدُودِ الَّتِي غَرَضُهَا ضَبْطُ الْأَمْنِ ؛ (وَمِنْذَ أَشْهُرٍ لَمْ نَسْمَعْ شَيْئًا عَنِ حَدِّ أَقِيمِ !).

وَمَعَ ذَلِكَ ؛ وَضَعْنَا الْأَغْلَالَ الثَّقِيلَةَ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَصَفَدْنَا الدَّعْوَةَ وَالْمَوْعِظَةَ بِالْقَيْدِ الْمُحْكَمَةِ، وَهَذَا مِنْ اسْتِحْكَامِ الْخِذْلَانِ وَشِدَّةِ الْهَوَانِ ، ﴿وَمَنْ يَهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾ ^(٣) .

(١) وفي «الظاهرة» (٨٦/١) كلامٌ مشابهٌ ؛ ولكن بلفظ : (الاستحلال) !!

(٢) ماذا يوجد (أصرح) من هذا التعبير في التكفير ؟!

وانظر (ص ١٠-١١ و ٤٠) - فيما سبق ، وفيما يأتي - ؛ لِضَمِّ النَّظِيرِ إِلَى النَّظِيرِ !!

(٣) وهي - كما في «تفسير ابن كثير» (٣/٣٣٨) - واردةٌ فِي الْكُفْرِ !

وهكذا جَئِنَا ثَمرةَ الصِّراعِ الَّذِي اسْتغْرَقَ تَارِيخَنَا المَعاصِرَ
كُلَّهُ بَيْنَ مَبْدَأَيْنِ (مُتَنَاقِضَيْنِ) ؛ هُمَا :

١- مَبْدَأُ (دَوْلَةِ العَقِيدَةِ) ^(١) الَّتِي تَجْعَلُ الجِهَادَ غَايَتَهَا ،
وَالأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ وَظَيَّفَتَهَا .

٢- وَمَبْدَأُ (دَوْلَةِ الرِّفَاهِيَةِ) ^(٢) الَّتِي تَجْعَلُ الشَّهَوَاتِ
الدُّنْيَوِيَّةَ (غَايَتَهَا) ، وَالتَّغْرِيْبَ وَسَيَّلَتَهَا .

وَحِينَ انْحَاذَتْ فِلسَفَةُ التَّنْمِيَةِ وَخَطَّطَتْهَا إِلَى الأَخِيرِ مِنْهُمَا ،
وَلَمْ يَبْقَ لِلأَوَّلِ إِلاَّ شَعَارَاتُ إِعْلَامِيَّةٍ وَهِيَائِكُلُ تَقْلِيدِيَّةٍ تَتَأَكَلُ مَعَ
الزَّمَنِ كَانِ لا بَدَ...!! إلى آخِرِ مَا قَالِ !!!

■ مِنْ أَفْكَارِ (سَفَرٍ) ، وَفِكْرِهِ :

وَقَدْ قَالِ فِي «ظَاهِرَةِ إِرجَائِهِ» (٥٦٩ / ٢) - مُشِيرًا إِلَى (مَا)
وَقَعَتْ فِيهِ الأُمَّةُ - كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا - مِنَ الِاعْتِرَاضِ عَلَى تَوْحِيدِ

(١) يُشِيرُ إِلَى الدَّوْلَةِ السُّلْطَنِيَّةِ (الأولى) الَّتِي أَرَسَى دَعَائِمَهَا الإِمَامُ مُحَمَّدُ

ابن عبد الوهاب ، وَالأَمِيرُ مُحَمَّدُ بنِ سَعُودٍ - رَحِمَهُمَا اللهُ - .

(٢) يُشِيرُ إِلَى (وَأَقْعِنَا المَعاصِرِ) فِي الدُّوَلِ الحَاضِرَةِ !

وَلَا أَزِيدُ ! فَالمَوْضُوعُ لا يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ !!!

المعرفة والإثبات ، والاعتراض على الأمر الشرعي بالتحليل
والتحريم (...))!! إلى أن قال :

«ومنهم مَنْ حَكَمَ الأقيسةَ العقليةَ والأعرافَ السياسيّةَ ،
بِحجّةِ تحقيقِ (المصلحةِ) ^(١) الشرعيّةِ ، ومراعاةِ الأصولِ العقليةِ ^(٢)»

(١) هنا (يُشكِّكُ) بالمصلحة ، وفي (ص ٢٦) - كما تقدم - ترى اعتبارهُ

(المصلحة) ! وإقرارُهُ إيّاها !!

(٢) وقد علّق هنا - بقوله - : «وهم فقهاء الرأي وعلماء السلاطين من

جهة ، وحكّام عصور الانحراف من جهة أخرى ، والحق أن كلّ ما خالف الشرع
فلا (مصلحة) فيه مطلقاً ، وكل أصل لم يؤخذ من الشرع فهو فاسد الاعتبار!»!

وكان قد قال في (١/١٨٧-١٨٨) - مُبيناً - أكثرَ وأكثر :

«ويحق لنا أن نعجب - أيضاً - لأقوام يتسبون إلى العلم ولا يقروُن

الإرجاء نظرياً ، ولكنهم يجادلون عن أناس وقفوا أنفسهم على حرب الله

ورسوله ، ومعاداة الدين وأهله ، وطمس معالم الحق والهدى ، ومخاربة أحكام

الشرعية ، وموالاتة أعداء الله ، وجعلوا ذلك شغلهم الشاغل ، وعملهم

الدائب ، وهمم الأكبر ؛ لا يشذ عنه إلا أعمال من التلبيس يذرون بها الرماد

في العيون ، وقد كان أهل الجاهلية الأولى يتنسكون بمثلها - أو أكثر منها - !! =

بزعمهم - ؛ فأحلوا - من الدماء ، والأموال ، والفروج - ما ورد
النص الصريح بتحريمه ، وكان ذلك - مع وقوعه في دائرة الاجتهاد
الخطأ والتطبيق المتعسف - ممهّداً لما وقعت فيه الأمة في العصر
الحديث من الشرك الأكبر - والاعتراض الأطم - بتحكيم (القوانين
الوضعية) ، وإحلالها محلّ الشريعة ، بل الكراهية الصريحة لكثير مما
أنزل الله ، وبخاصة في الجهاد ، والحجاب ، والموالة ، والسياسة .

وربّط هذا بسابقه (ص ١٠-١١ و٣٧) : يكشف أطراف

القضية ، بصورة واضحة جليّة !!

وهو - كلّ - كلام لا يحتاج إلى شرح كثير ، ولا تعليق كبير ..

فهو خطيرٌ خطيرٌ^(١) ...

= أقول : من هم يا ترى - هؤلاء (الأقوام) ! ؛ الذين (لا يقرؤون الإرجاء

نظرياً)!! أشاعرة ، أم سلفيون ؟! وليس لهم ثالث !!

نعوذ بالله من الحور بعد الكور ...

(١) ولخطورة أفكار (سفر) ، وعظم آثارها : ردّ عليه عددٌ من أهل

العلم - زيادةً على شيخنا العلامة الألباني ، وأستاذنا الشيخ ربيع - ؛ منهم :

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، وسماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، =

■ الجمع بين تقيضين متناقضين :

ومهما (حاول) المتعصبة التأويل أو التعطيل : فليس لهم إلى ذلك أدنى سبيل !!

نعم ؛ إذا كان ثمة تراجع عن هذا الخلل العليل ؛ فهو مقبول بما ينصره الدليل ...

وكفى الله المؤمنين القتال والقتيل !!

وعوداً على بدء :

كيف يجتمع النقيضان ؟!

وكيف يلتقي الضدان ؟!

(ناصر) للسنة يضحى في قائمة المبتدعة^(١) !!

= وفضيلة الشيخ عبد المحسن العباد ، وفضيلة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي ، وآخرون - جزاهم الله خيراً .

(١) وما أجهل قول الإمام الشوكاني - رحمه الله - في كتابه «قَطْرَ الْوَيْي» في

شرح حديث الويي» (ص ٢٧٥) : «وأما العداوة بين المتبع والمبتدع : فأمرها

أوضح من الشمس ؛ فإن المتبع يُعادي المبتدع لبدعته ، والمبتدع يُعادي المتبع

لأتباعه ، وكونه على الصواب» .

(سيّد) للبدعة يُمسي في عدادِ أهل السنة !!
لهذا وغيره من أمثاله - كتبتُ ، وكتب مشايخنا ، وكتب
إخواننا ...

وما هذا منا - جميعاً - إلا سلوكاً للمحجّة البيضاء النقيّة ...
حتى تتضح الهويّة ...
وتتكشف البليّة ...

ليكون - من بعدُ - تمييزٌ للرأية ، وتحديدٌ للغاية ...

أما اختلاط الأوراق ، واضطراب المقدمات ، وتغيير - أو
تغيّر! - الأدوار ... فهذه مسالكٌ من نَبأ فهمه عن استيعاب
المنهج السلفي ، وخبأ وهجُه في الانتصار للنهج السنيّ السنّي !!
■ أثر تعظيم المبتدعة ، وخطره :

ولا يزال تعظيم المبتدعة - والسيرُ في ركابهم - طريقاً ظالماً
- مظلماً - يغرّ الدّهماء ، بل يلبّسُ - فيلبّسُ - على (بعض)
العُلَماء ، وينشرُ البدعَ المدلّهة العمياء !!

ولقد أورد الإمام الذهبيّ في «سير أعلام النبلاء»
(٥٥٨ / ١٧) - في ترجمة أبي ذرّ الهروي - عن أبي الوليد الباجي -
عند ذكر القاضي أبي بكر ابن الباقلاني الأشعري المعروف! -

قوله :

«لقد أخبرني الشيخ أبو ذر [الهروي] - وكان يميلُ إلى مذهبه - ، فسألته : من أين لك هذا ؟! قال : إني كنتُ ماشياً ببغداد مع الحافظ الدارقطني ، فلقينا أبا بكر بن الطيب [الباقلائي] ، فالتزمه الشيخ أبو الحسن ، وقبّل وجهه وعينه ، فلما فارقناه ، قلتُ له : من هذا الذي صنعتَ به ما لم أعتقِد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك ؟! فقال : هذا إمامُ المسلمين ، والذّابُ عن الدّين ، هذا القاضي أبو بكر محمدُ ابنُ الطيب .

قال أبو ذر : فَمِنَ ذلك الوقت تكررْتُ إليه مع أبي ؛ كلُّ بلد دخلتُه من بلاد خراسان - وغيرها - لا يُشارُ فيها إلى أحدٍ من أهل السُّنة إلاّ من كان على مذهبه وطريقه !!! .»

قلتُ : فانظروا - رحمكم الله - كيف انقلب السنيُّ مبتدعاً ! وكيف غدا المبتدعةُ أهلَ سُنّةٍ ^(١) !!

(١) بعد أن نقل الذهبي في «السير» (٥٥٧/١٧) قول ابن الأکفاني أن

أبا ذر الهروي (كان على مذهب مالك ، ومذهب الأشعري) ؛ قال :

«أخذ الكلام (ورأي) أبي الحسن [الأشعري] عن القاضي أبي =

وهذه جاذبةٌ مسلوكةٌ - اليوم - من قِبَلِ كثيرٍ من
 (الحركيين) : تلميحاً لأهل البدع من أهل (الفكر) ؛ لا الذِّكر !!
 نعم ؛ هم - واللَّه - (تفوقوا) علينا في (هذه !) ؛ لِمَا يُتَقَنُونَهُ
 من الإعلام والإعلان .. وما (يدفعهم) مِنْ رِقَّةِ الأذيان ، وهَوَانِ
 الإيمان !!

ف(سيدهم) - وقُطْبُهُم !- ذو عقيدةٍ مخالفةٍ لأهل السُّنة
 والجماعة ، ومنهج السلف في جُلِّ المسائل ، وعُظم القضايا :
 ■ من الردود على (سيده) ، وعقائده :

ولقد كشف الشيخ عبدُ الله الدُّويش - رحمه الله - في كتابه
 «المورد الزُّلال» - المشارِ إليه قريباً - عن وجوهٍ كثيرٍ مِنْ ذلك ؛

= بكر بن الطَّيِّب ، وبثُّ ذلك بمكَّة ، وحمله عنه المغاربةُ إلى المغرب ، والأندلس .
 وقبل ذلك كانت علماء المغرب لا يدخلون في (الكلام) ، بل يُتَقَنُونُ
 الفقه أو الحديث أو العريئة ، ولا يخوضون في (المعقولات) ؛ على ذلك كان
 الأصيليُّ ، وأبو الوليد بن الفرَّضي ، وأبو عمر الطَّلْمَنَكِيُّ ، ومكِّي القَيْسِيُّ ،
 وأبو عمرو الدَّانِي ، وأبو عمر بن عبد البرِّ (والعلماء) .

قلتُ : فما أشعَ تأثيرَ صنيعِ (الحركيين) - هذا - بمدحِ المبتدعة المنحرفين !

بالأدلة والبيّنات ؛ وبخاصّة في باب (توحيد الأسماء والصفّات) وما يتصل به- ؛ فانظر المواضيع التّالية من كتابه في نقد (سيد) وعقائده- :

تأويل «الاستواء» (٣ ، ٧٣ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ٢٠٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٣٢٥).

تأويل «المسخ» (١٣ ، ٨٤).

تأويل «المكان والعلو» (١٥ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ١٢٥ ، ٢٠٩ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣).

تأويل «الإحياء بعد الموت» (٣١)

تأويل «الكرسي والعرش» (٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤).

تأويل ﴿ونفخ فيه من روحه﴾ (٣٨).

قوله : «نهج من صنع الله» (٤٣).

تأويل «الكلام» (٤٨).

تأويل «الميزان» (٦٥ ، ١٣٦ ، ٣١٠).

رؤه «أحاديث خلق حواء من ضلع آدم» (٦٩)

تأويل «التجلي» (٨٢).

تأويل ﴿وأمطرنا عليها حجارة﴾ (٩٩ ، ١١٣ ، ١٥٠ ،

(٢٢١).

تأويل ﴿يوم تبدل الأرض﴾ (١٠٧).

تأويل «السماء» (٤٨، ٨٣٠، ٣٠١، ١١٠، ٢٢٢،

(٥٦٠).

تأويل ﴿إلا من استرق السمع﴾ (١١١، ١٧١).

تأويل «الإسراء والمعراج» (١١٤).

قوله: «القرآن من صنع الله» (١٧٩، ١٠٦، ١٤٨٢).

تأويل «خروج يأجوج ومأجوج» (١٠٨، ١٣١).

تأويل «الكلام» (١٢١، ١٢٤، ١٤٧).

تأويل ﴿وأيوب إذ نادى ربه أني مسني الضر﴾ (١٣٠).

تأويل ﴿الله نور السماوات والأرض﴾ (١٣٨).

تأويل «صفة السمع» (١٤٦، ٢٣٨).

تأويل ﴿وينزل الغيث﴾ (١٥٩).

تأويل ﴿في كتاب مبين﴾ (١٦٢).

تأويل ﴿لما خلقت بيدي﴾ (١٨١).

تأويل ﴿والأرض جميعاً قبضته﴾ (١٨٧).

إطلاق كلمة (الحقيقة الكبرى) على الله (٢٣٣).

الاقتصار في تفسير القرآن على القرآن ، وترك السنة (٢٨٨).
 تاويل «النظر إلى الله» (٢٩١).
 تاويل «مجيء الله» (٣٠٥).
 كلامه في وحدة الوجود (٣١١).
 أقول :

...وكلُّ هذا مِن (سيّد) مبنيّ على أصليين - مُتداخلي
 الحقيقة والمعنى !- :

أولهما : التاويل ! وثانيهما : المجاز !!

■ بين (سَفَر) و(سيّده) في التاويل :

ولقد أنكر (سَفَر) في «ظاهرة إرجائه» (٤٣٧/١) على
 بعض المبتدعة هذين الأصليين ؛ واصفاً الأوّل منهما بأنّه : (أصل
 من أصول الضلال) ، والثاني بأنّه : (من أصول منهجهم
 البدعي ؛ لأنّ مرادهم به تحريف النصوص ، وإبطال
 ظواهرها) !!

فأين هي غَضَبَةُ الحقّ للسنة وأهلها !؟

أم أنّها (تقف) عند (سيّد) -لِقُطْبِيَّتِهِ!- !؟

ولتوطيد هذه المعاني في نفوس الرّعاع من الأتباع : اخترع

كثيرٌ من المُخالفين للسُّنَّةِ وَعُلَمَائِهَا ، والتوحيد ودُعَاةِهِ : مسالكَ
(جديدة) يُوَثِّرُونَ فِيهَا عَلَيْهِمْ - لَأَسْبَابِ !- ، (يُغْلِقُونَ) عَلَى
مُخَالِفِهِمْ - بِهَا - الأَبْوَابِ !!

■ علامات باطلة :

حَتَّى إِنَّهُمْ - هَدَاهُمْ اللَّهُ - اِخْتَرَعُوا (!) أَمَارَاتٍ (جديدة) ،
وعلاماتٍ (مُبتكرة) لِحَدِّ الإِرْجَاءِ والمرجئة^(١) :

فَمَنْ قَالَ كَذَا ... فهو مرجئٌ !

وَمَنْ قَالَ كَذَا ... فقد وافقَ المرجئة !!

وَمَنْ ... وَمَنْ ...

دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ سَلْفٌ مِنَ السَّلْفِ ... بل ولا مِنْ

(١) ولقد رأيت في بعضِ مواقعِ (الشبكة العنكبوتية!) - الحزبية! -

مقالاً (!) يذكر ثلاث عشرة جملةً (!) (مَنْ قَالَ إِحْدَاهَا : فقد وقع في الإرجاء ،
أو دخلت عليه شبهته) !!

كذا !!

وجلبها من أوهايمه ، أو إيهامه ! تشكيكاً بالحق ، وتضييقاً على أهله ..

بل (إرهاباً) فكرياً شديداً ، وقولاً حزيباً ظالماً ...

الخَلْف !!!

وقد غَفَلُوا - غفر الله لهم - بل تغافلوا! - أن أحكام العقيدة

ليست رياضيات !

وليست أوامر حِزبية !

وليست قومية أو قبلية !

وليس (مُلزماً) منها - في كثيرٍ أو قليلٍ - إلا ما كان مقروناً

بالدليل !

... أما التمويه ، والتشويه ... فهذا يُحسِنُه كلُّ أحدٍ - منه

فيه !!

■ جهل (سيد) بـ (توحيد الأسماء والصفات) :

وهذه الضلالات العقائدية - القُطبيَّة -! - في (توحيد

الأسماء والصفات) تشي - بكثيرٍ من الوضوح - إلى أن الرجلَ

- لعلَّه -! - لم يسمع بشيءٍ اسمه (توحيد الأسماء والصفات)

- ذَهَرَ كُلهُ -! - ؛ لمناقضاته له ، ومُخالفاته إِيَّاه !!

وهذا هو الحقُّ - فيه - بغير ظلم وتسفيه -! - ؛ فقد ذَكَرَ في

«ظلاله» (ص ١٥٣ - «طريق الدعوة!») سبعةً (أنواع!)

للتوحيد (!) ، وليس منها (توحيد الأسماء والصفات) ؛ فقال :

«إنَّ توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد القِوامة،
وتوحيد الحاكمية، وتوحيد مصدر الشريعة، وتوحيد منهج الحياة،
وتوحيد الجهة التي يدين لها النَّاسُ الدينونةَ الشاملة... إنَّ هذا التوحيد
هو الَّذي يستحقُّ أن يُرسل من أجله كلَّ هؤلاء الرسل...!!»
إلى آخر ما زَعَمَ وادَّعى !!

ولقد نقل (د. سفر الحوالي) في «ظاهرة إرجائه» (٩٦/١)
هذا الكلام عن (سيد) -ضمن نقلٍ طويلٍ طويل- في نحو عشر
صفحات !!

ثم لم يتعبه بأيّ شيء !!

فهل هذا الصنيع من المنقول عنه، أو الناقل -يتلاءم مع
(حقيقة لا إله إلا الله) -صواباً وخطأ-، فضلاً عن أن يكون
واحدٌ منهما -أو كلاهما - أكثر مُبَيَّن - أو مُبَيَّنِينَ! - (حقيقة لا
إله إلا الله!) في (هذا العصر) الحديث^(١) !!!

(١) لِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى تَقْيِيدِ (سَفَرٍ) لِهَذَا التَّفْوِيقِ بِـ(هَذَا الْعَصْرِ) !! وَإِلَّا

فإنَّ (قَطْبِيَّتَهُ) -الشَّدِيدَةَ- لَا تَتَوَانَى أَنْ تَدْفَعَهُ لِأَن يَشْمَلَ بِذَلِكَ جَمِيعَ الْعَصُورِ !!

ولكن؛ «اللَّهُ لَطِيفٌ» !

فهو - والحالة هذه - جاهلٌ بأنواع التوحيد - كلها - بدئها
والمنتهى - !!

وميزانُ (سَفَر) - الطَّاعِي - بِحَكْمٍ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْمُنْحَرِفِ
بِالسُّنَّةِ فِي الْحَالِ !! وَيُحَكِّمُ عَلَى إِمَامِ السُّنَّةِ بِالْإِرْجَاءِ الضَّالَّ !!
■ بين (سَفَر) ، و(سَيِّدِه) فِي الطَّعْنِ بِالصَّحَابَةِ :

ومثال آخر :

فقد كتب (سَفَر) فِي (١ / ٣٥٠) - مِنْ «ظَاهِرَتِه» - رَدًّا عَلَى
بَعْضِ (الدَّكَاتِرَةِ) طَعْنَهُمْ بِبَعْضِ الصَّحَابَةِ ؛ كَمُعَاوِيَةَ وَعِثْمَانَ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، وَيَصِفُ هَذَا الطَّعْنَ بِالْمُفْتَرِيَّاتِ ، وَأَنَّهُ
(يَتَمَشَّى مَعَ الْمَنْهَجِ الشَّيْعِيِّ التَّرْفُضِيِّ) !!

فَمَا بِالْهَيْسَكِ - وَلَا يَنْبَسُ بِنْتِ شَفَةِ ! - لَمَّا يَصِلُ بِهِ
الْمُطَافُ إِلَى (سَيِّدِه) وَ(قُطْبِه) !! ؟

■ طَعْنُ (سَيِّدِ) بِمُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :

فَهَا هُوَ سَيِّدُ قُطْبٍ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ «كُتِبَ وَشَخْصِيَّاتُ»

(ص ٢٤٢) :

«... وَحِينَ يَرْكُنُ مُعَاوِيَةَ وَزَمِيلَهُ (عَمْرٍو) إِلَى :

الكذب ...

والغشّ ...

والخدعة ...

والنفاق ...

والرشوة ...

وشراء الذمم :

... لا يملك عليّ أن يتدلّى إلى هذا الدرك الأسفل ...»!!!

■ طعن (سيد) بعثمان - رضي الله عنه - :

بل يصفُ (سيد) خلافة عثمان بأنها (فجوة!) بين عهد

الشيخين ، وعهد عليّ - رضي الله عنهم - !! كما في «العدالة

الاجتماعية» (ص ١٧٢)!

ويؤكد هذا المعنى (ص ١٦٢) - بصورة أخرى! - قائلاً :

«جاء عليّ ليردّ التصوّر الإسلامي للحكم إلى نفوس

الحكام والناس»!!

فلو وصفتُ (أنا) : (سقراً الحوالي) ببعض ما وصف به

(سيده) - هذا - صحابة نبينا ﷺ !! ماذا سيكون موقف

المتعصبة ، والمتحرّبة ؟!

وكيف ستكون هجمتهم ؟!

وما هي الفاظهم في ردّهم عليّ، ودفاعهم عنه؟!؟

وهل من سبيل إلى (حل) معهم؟!؟

لقد ضاع الولاء الشرعيّ، والبراء الدينيّ!! إلا ما شاء ربك!

■ حكم الطعن بالصّحابة، وأنه زندقة:

وقد قال فضيلة الشيخ بكر أبو زيد - عافاه الله، وسدّده -

في رسالته «تصنيف الناس» (ص ٢٦):

«أطبّق أهل الملة الإسلاميّة على أن الطعن في واحدٍ من

الصحابة - رضي الله عنهم - زندقة مكشوفة».

فكيف إذا كان الطعن في أكثر من واحد؟!؟

كلّ ذلك - وأضعافه معه! - يهون في نفوس (كثير) من

(هؤلاء)، مقابل عصبيّتهم المزاجيّة، ومواقفهم الحزبيّة!!

■ طعن (سيد) بنبيّ الله موسى - عليه السلام -:

فكيف إذا جمّح (سيد) قلمه - وقلبه - فطعن بنبيّ الله موسى:

واصفاً إياه بـ (الزعيم المندفع [الفتى] العصبيّ المزاج) (١)؟!؟

(١) انظر «أضواء إسلاميّة على عقيدة سيد قطب» (ص ٣٧) لفضيلة

الشيخ ربيع بن هادي - حفظه المولى -.

فالأمرُ -واللَّهِ- أدهى وأمرٌ ...

■ (سيد) وإنكاره حجية خبر الأحاد في العقيدة :

ومثالٌ ثالثٌ :

فقد ردَّ (سفر) -في «ظاهرة إرجائه» (٢/٤٣٧) -على بعض الأشاعرة عدم أخذهم بحديث الأحاد في الاعتقاد ؛
قائلاً :

(هذا أصلٌ كبيرٌ من أصول الضلال ؛ يبني عليه ردُّ أكثر
السُّنة)...

وهو مُصيبٌ (في هذا) -والحمدُ لله-...

ولكن :

أين هو من (سيده) -وقطبه!- الذي يؤصّل لهذا الضلال
-نفسه- بقوله في «ظلاله» (٦/٤٠٠٨) - :

«وأحاديث الأحاد لا يُؤخذُ بها في أمر العقيدة، والمرجع
هو القرآن، والتواتر شرطٌ للأخذ بالأحاديث في أصول
الاعتقاد!!!»

... فلماذا وقَّفَ القلمُ هنا، و(انفَلَتَ) هنالك؟!!

وهل يستحقُّ صاحبُ هذه العقائد (!) أن يوصف

بـ(السُّنة)، فضلاً عن أن يُنسب إلى (العلم) ^(١) - بله أن يُجزم بأنه
(شهيد) - !!؟ ﴿تلك إذا قسمة ضيزى﴾ !!!

■ نعم؛ إنه الإرجاء الأكيد؛ بثبوت جديد:

أم أن هذه الضلالات الكبرى تسقط - بل تتساقط! -
مقابل مواقف (سيد) السياسيّة في مسألة (الحاكميّة)؟!
أليس -بالله- هذا هو الإرجاء الضالّ المضلّ؛ الذي لا
يقيم (للعقيدة) وزناً، ولا يرفع (للتوحيد) رأساً، ولا يجعل
لمناقض (الإيمان) بأساً؟!؟!!

إن لم يكن هو!! فماذا يكون؟!!

■ نماذج أخرى من انحرافات (سيد):

... وللوقوف على (نماذج) أخرى من ضلالات (سيد)

العقيدية = الكفرية: يُنظر كتاب «فكر سيد قطب بين رأيين» ^(٢)
-لفضيلة الشيخ سعد الحصين- نفع الله به.

(١) فضلاً عن أن يُرفق اسمه - في سطر واحد! - وثناءً أوحداً! - مع

شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام محمد بن عبد الوهاب.؟!!

(٢) نشر (دار السنة) في المنطقة الشرقية - السعودية.

فَمِنْ نَقْدَاتِهِ وَمَا خِذَهُ عَلَيْهِ :

- ذَمَّ موسى - عليه السلام - (ص ٢٣-٢٦).

- ذَمَّ عثمان - رضي الله عنه - ، وانتقاص عهده

(ص ٢٦-٣٢).

- لَمَزُ عدد من الصحابة - رضي الله عنهم - (ص ٣٢-٣٨).

- القول بوحدة الوجود والكيونة (ص ٣٨-٤٤).

- إباحة التشريع الجديد للمصلحة والعرف (ص ٤٥-٤٩).

- جهل معنى (لا إله إلا الله) ، والخلط بين (الألوهية)

و(الربوبية) (ص ٤٩-٥٥).

- تكفير المسلمين عامة (ص ٥٥-٦٤).

- القول بخلق القرآن (ص ٦٤-٦٦).

- تأويل الصفات (ص ٦٦-٧٠).

■ منهج (سيد) في التفسير ، وبيان خَلَلِهِ وَزَلَلِهِ :

...فضلاً عن منهجه المنحرف ، وأسلوبه في التفسير ؛

بجيث (كان من نتائج خروجه عن منهاج السلف في التفسير ما

يلي :

- وصف كلام الله تعالى بمفردات اللّهُوِ والسحر

والشعوذة، والفن، والشعر، والتمثيل، والمسرح، والسينما،
والتصوير، والرسم، والألوان، والموسيقى، والسحر،
والهيمنة، والتعوذة!

ولم يدخر بعض تفاصيلها: الوتر، والإيقاع، والجرس،
والمقطوعة، والأصدا، والنغم، والألحان، والتشخيص،
والمشاهد المسرحية والسينمائية، والبطل، والنظارة، والسُتار،
والريشة، والظلّ، ووحدّة الرسم، واللوحة الطّبيعية، وتناسق
الإخراج، وتناسق التصوير، والتناسق الفني... إلخ!!

بل وصَفَ آياتٍ من سورة الفجرِ - (الموسيقى الرُخية
المتماوجة)! ووَصَفَ آياتٍ منها: (بالعرض العسكريّ الذي
تشارك فيه جهنم بموسيقاها العسكريّة المنتظمة الدقات)!
«التصوير الفني في القرآن» (ص ٧٦-٧٧ - ط بيروت).

وأكد أنه يعني - ولا يَكْنِي - موسيقى اللّهُو - حقيقةً،
بقوله: (تفضّل الموسيقى المبدع الأستاذ محمد حسن الشّجاعي
بمراجعة هذا الجزء الخاصّ بالموسيقى في القرآن الكريم، وكان
له الفضلُ في ضبط بعض المصطلحات الفنيّة الموسيقيّة)!
«المصدر نفسه» (ص ٨٠).

وأكد أنه يعني - ولا يكفي - رسمَ وصوَرِ اللّهُو؛ بقوله :
 (تفضّل الأستاذ الفنان ضياء الدين محمد مفتش الرّسم بوزارة
 المعارف بمراجعة هذا القسم الخاصّ بتناسق الصّور) !! «المصدر
 نفسه» (ص ٨٩) ^(١).

■ موافقات (سَفَر) لِـ (سَيِّدِه) :

قلت : ولننظرُ إلى (د. سَفَرِ الحَوَالِي) في مُوافقاتِه (سَيِّدِه)
 - وسكوتِه عنه !- في بعض أخطر قضايا فكره ؛ وهي قضية التّكفير :
 فقد نقل - غفر الله له - في «ظاهرة إرجائه» (١/٩٩)
 - من «ظلال» ^(٢) (سَيِّدِه) - قوله :

« إن العبودية للعباد تتمثل في صورٍ أخرى (خفية) ^(٣) ،
 ولكنها قد تكون أقوى وأعمق وأقسى من هذه الصّورة ؛ ألا وهي
 (عبودية الأعراف والأوضاع والتقاليد) ، ونضربُ مثلاً لهذا :
 تلك (العبودية) لصانعي المودات والأزياء - مثلاً !- أيُّ

(١) «فكر سيّد قطب بين رأين» (ص ٧٠-٨١) - مُختارات - .

(٢) «الظلال» (١٥٣-١٦٢ - «طريق الدّعوة» !)

(٣) ويعدّه في النصّ التالي - اضطراباً !- من (الشرك الواضح الظاهر) !!

سلطان هؤلاء على قطع كبير جداً من البشر؟ كل الذين يسمونهم متحضرين .

إن الزيّ المفروض من (آلهة) الأزياء في الملابس أو التصاميم ، والموديلات ، أو العرّبات ، أو المباني ، أو المناظر ، أو الحفلات : أزياء الصّباح ، أزياء بعد الظّهر ، أزياء المساء ، الأزياء القصيرة ، الأزياء الضيقة ، أزياء السّهرة ، الأزياء المضحكة ، أزياء المساء ، أزياء المراسم ... إلخ -! ليمثّل (عبودية صارمة) ، لا سبيل لجاهلي أو لجاهلية أن يُفِلتَ منها ، أو يفكر في الخروج عنها .

لو دان النَّاسُ في هذه (الجاهلية الحضارية) لله بعض ما يدينون لصانعي الأزياء لكانوا عبّاداً متبتّلين !

فماذا تكون (العبودية) إن لم تكن هي هذه ؟!

ومماذا تكون (الحاكمية والرّبوبيّة) إن لم تكن هي (حاكمية

وربوبيّة) صانعي الأزياء أيضاً ؟!

وإنّ الإنسان ليُنصِرَ - أحياناً - بالمرأة المسكينة وهي تلبس ما

يكشف عن سواتها ، وهو في الوقت ذاته - لا يناسب شكلها

ولا تكوينها ، وتضع من الأصباغ ما يتركها شائهة أو مثاراً

للسُّخْرية ! ولكنّ (الألوهية القاهرة) لأرباب الأزياء والمُودات

تقهرها وتذلها لهذه المهانة التي لا تملك لها رداً ، ولا تقوى على
 رفض (الدينونة) لها ؛ لأن المجتمع كله من حولها يدين لها ،
 فكيف تكون (الدينونة) إن لم تكن هي هذه ؟!
 وكيف تكون (الحاكمية والرئوسية) إن لم تكن هي
 تلك ؟! !!

ثم نقل (سفر) (١/ ١٠٠) عن (سيده) - بين كلام ! -
 قوله - مُتَمَّماً - :

« وقد مثلنا لتكاليف (الدينونة لغير الله) في الأعراف
 والتقاليد : بأرباب الأزياء والمودات .. » !!

وقد ذكر (سيد) في «ظلاله» (٤/ ٢٠٣٣) - ما يوضح هذا
 التكفير الصارخ - أكثر وأكثر ؛ مشيراً إلى :

« (الشرك الواضح الظاهر) ، وهو (الدينونة) لغير الله في
 شؤون الحياة ، (الدينونة) في شرع يُتَحاكَمُ إليه ^(١) ، وهو نصٌّ

(١) ويُصْرَحُ (سيد) بالتكفير المطلق للدُّول ، والشعوب ؛ بل (البشرية)

كلها - في «ظلاله» (٤/ ٢١٢٢) قائلاً : «إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة

مُسلمة ، ولا مُجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله والفقهاء الإسلامي» . =

في الشرك لا يُجادل عليه ، و(الدينونة) في تقليد من التقاليد ؛
 كاتخاذ أعيادٍ ومواسمٍ يشرعها الناس ولم يشرعها الله ،
 و(الدينونة) في زيٍّ من الأزياء يخالف ما أمر الله به من
 التستر ، ويكشف أو يحدد العورات التي نصت شريعة الله أن
 تُستر !!

أقول : ها هنا ثلاثة تنبيهات :

الأول : أن (سَفَرًا) لم يُعلّق على هذا الهراء بشيء !!
 فهل (نُلزِمُه) به !؟

= وقال في (٢/١٠٥٧) منه : «فقد (ارتدّت) البشرية إلى عبادة العباد ،
 وإلى جور الأديان ، ونكصت عن (لا إله إلا الله) ، وإن ظلّ فريق منها يردّد
 على المآذن (لا إله إلا الله) دون أن يدرك مدلولها ، ودون أن يعنى هذا المدلول
 وهو يرددها» .

وقال : «البشريّة بجُمليتها بما فيها أولئك الذي يردّدون على المآذن في
 مشارق الأرض ومغاربها كلمات (لا إله إلا الله) بلا مدلول ولا واقع ، وهؤلاء
 أفضل إنمّا وأشدّ عذاباً يوم القيامة ؛ لأنهم (ارتدّوا) إلى عبادة العباد من بعد ما
 تبين لهم الهدى ، ومن بعد أن (كانوا) في دين الله» .

وهو - في الحالين! - على غلط عظيم!

■ (سيد) وتشبهه بالكفار :

الثاني : ماذا نفعُ بالحال الذي كان عليه (سيد) - نفسه -
من حلقه لحيته !! ولباسه البذلة الإفرنجية !! ووضعه ربطة العنق
- ذات الأصل الصليبي - !!

فهل نكفره !!؟

لولا إعدارنا له بالجهل^(١) : لكفرناه!!! على مذهبه .

نعم ؛ هو ضلالٌ عريض ! أو (إرجاء) مريض !!

... بل هما - معاً - بدون أدنى تحريض - !

■ النقص على (سيد) :

الثالث : قال فضيلةُ أستاذنا الشيخ ربيع بن هادي - نفع
الله به - في كتابه «أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب
وفكره» (ص ٧٧) - متعقباً - : «وفي هذا الكلام أمران خطيران :
أولهما : تكفيرُ المجتمعات الإسلامية بالمعاصي والمخالفات
الواقعة في العادات والتقاليد والأزياء ، وهذا المذهب أشدُّ خطراً

(١) ثم يصفه (سفر) - هذاه الله - بـ (العالم) (السني) (الشهيد) !!!

من مذهب الخوارج (١).

وثانيهما : تأويل القرآن بغير ما أراد الله بالشرك ، إذ المراد بالشرك هنا : ما استقر في القرآن والسنة وعرفه المسلمون ، وهو الشرك الأكبر المطلق ، وهو اتخاذ أنداد مع الله يدعون ، ويستغاث بهم ، ويذبح لهم ، ويتقرب إليهم ، ويصرف لهم حق الله من العبادات التي أمرهم أن يعبدوه بها ، ويخلصوا بها الدين لله .
أقول :

يغور الذي في (مصر) أو يُنجِد

الذي يغور (تهامات) فيلتقيان

فما أجل الإنصاف وأنداه !

وما أعز الحق وأبهاه !

■ أمانة أهل الحديث :

... ولقد سئل الإمام الحافظ علي بن المديني عن حال أبيه

(١) وفي «المجلة السلفية» (العدد : ٧) مقال نافع بعنوان : «سيد قطب

(أقنوم) الخوارج الجدد وقطبهم» (ص ٤٤-٤٤) للاخ الشيخ موسى بن عبد الله

آل عبد العزيز - وفقه المولى .

في رواية الحديث؟!؟

فقال : اسألوا غيري !!

فقالوا : سألناك ...

فأطرق !

ثم رفع رأسه ، فقال : هذا هو الدين .. أبي ضعيف^(١) ..

... فأين هذا الحزمُ الدينيُّ -ولاءٌ وبراءٌ- من تلك المجاملات

الحزبية ؛ التي جعلت الأسود أبيضاً ؟ والجاهلَ عالماً ، والمبتدعَ

سُنِّيًّا؟! والعبدَ (سيداً)؟!؟

■ انعكاس ، وارتكاس :

ثم تنعكسُ الصورةُ -رأساً لِقَدَمٍ!- ؛ فإذا بـ (ناصر) السنة

يَصِيرُ مبتدعاً!!! والدَّاعِي إلى منهج السلف يَغْدُو مُتمشعراً!!

فَوَاغُوْثَاهُ!!!

□□□□□

(١) «المجروحون» (٢/١٤-١٥) لابن حبان .

وبعد :

فقد كنتُ كتبتُ - قبل سنتين! - كلمةً في كتابي «مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية» (ص ٣٠-٣١) حول هذا الكتاب «الظاهرة» ؛ فقلتُ - ضمنَ كلامٍ - :

■ العداةُ للألباني بسبب موقفه من (التكفير) :

«فالألباني مشهورٌ لدى الخاصِّ والعامِّ بمحاربتِه التكفير^(١) ، وكتبه وأشرطه مليئةٌ بذلك ، ولا يكابر في منهجه

(١) والمقصود - حيث يردُّ هذا اللفظ ، أو ما في معناه - : التكفيرُ المنفعلُ ، الذي لا يقومُ على أسس وضوابط - فضلاً عن تطبيقاته المغلوطة ، وآثاره السيئة - ؛ وإلا فإنَّ (التكفير : حكمٌ شرعيٌّ) له أصوله وشروطه - كما قرّرناه في كتابنا «مجمَل مسائل الإيمان» (ص ١٧ - الطبعة الأولى) - .

ومن هذا الباب - نفسه - قولُ سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد اللّٰه آل الشيخ - مفتي بلاد الحرمين - : (التكفير أمرٌ خطيرٌ ، يجب على المسلمين عدمُ الخوضِ فيه ، وتركه لأهل العلم الراسخين) ؛ كما في صحيفة (الشرق الأوسط) ، بتاريخ : ٢١ / ٤ / ٢٠٠١ من التاريخ الإفرنجي .

وفي رسالتي «التنبيهات المتوامة .. مزيدُ تفصيلٍ وبيان ...

هذا - وواقعه المستقيم : إلا كل أفك أئيم . . .
والحزبيون والتكفيرون في العالم كله - يجاربونه ويطعنون
فيه ؛ لأنه حامل لواء الحرب على التكفير ، ويرمونه من أجل
ذلك بالإرجاء ! وكتبهم مليئةً بذلك ؛ بل إن كتاب «ظاهرة
الإرجاء» - لسفر الحوالي ! قائمٌ في نواحٍ متكاثره منه - على
الطعن في الألباني ؛ من أجل محاربه للتكفير ؛ لأن مؤلفه يرى
ذلك منه إرجاء !! .

■ كتاب «الظاهرة» بين (ناصر) ، و(سيد) :

وعلقتُ ثمةً - في الحاشية - قائلاً :

«أعجبتني كلمةٌ ليغض إخواننا من طلاب العلم - في
وصف هذا الكتاب - ؛ حيث قال : «نصفه الأول في مدح سيد
قُطب وفكره ، ونصفه الثاني في القدح في الألباني ودعوته» .

ولقد (طار) بهذا الكتاب «الظاهرة» كثيرٌ من المشغبين
المشاغبين ؛ لا لشيء : إلا لأنه يردُّ على الشيخ الألباني ،
وإخوانه ؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله . . .

ولقد رأيتُ النسخةَ الخاصةَ بشيخنا من كتاب «ظاهرة
الإرجاء» - وكان قد قدمها له بعض الطامعين بموافقته ! - :

فإذا هي (مطرزة) برودِه - رحمه الله - عليها ، ونقدَاتِه على كاتبها . . .

وقد سمعته - نفع الله به - يصفُ هذا الكتابَ بأنه : «غايةٌ في السوء . . .» .

ولقد ناولني شيخنا - رحمه الله - قبل نحو ثمانية أشهر^(١) - بيده - نسخته الخاصة في بيته - لتَهَيِّئَتِهَا للنشر والطبع .

ثم إنَّ تَمَّةَ كلامِ شيخنا - رحمه الله - الَّذِي سمعتهُ منه في نقد هذا الكتاب - «الظاهرة»^(٢) - ونقضه - ؛ أوردتها في حاشية لي

(١) في ذلك الحين .

(٢) وكتابُ «الظاهرة» - هذا - طُبِعَ طبعةً تجاريّةً في مكتبة الطيّب (١)

- في القاهرة - في شهر ربيع الأول : سنة ١٤١٧هـ !!

ولقد وَقَعَ في هذه الطبعة زياداتٌ عدّة - وبخاصّةٍ في الحواشي - على ما

كان مُتداولاً بين طلاب العلم من مصوِّرة (رسالة الدكتوراه) قبل طباعتها !! ممّا

شكَّك فيها ، وسرَّب الظنون إليها ! فقام بعضُ إخواننا الطلّبة بإرسال (فاكس)

إلى المكتبة المذكورة يستفسرُ - فيه - عن تلكم الزيادات ؟ ! فجاء الجوابُ عبر

(الفاكس) من المكتبة نفسها - أيضاً - بتاريخ (٣٠/٩/١٩٩٧م) فيه =

على كتابي «مع شيخنا ناصر السُّنة والدين» (ص ٤٩) ؛
ونصُّها :

«...وما كنتُ أظنُّ أنَّ الأمرَ يصلُ بصاحبه إلى هذا
الحدِّ...» .

وأزيدُ هنا_ بقیةَ الكلام ، وآخِرَه ؛ حيث قال -رحمه الله_
بَعْدَ :

«...ويبدو أنَّ إخواننا المشايخَ في المدينة [النبويَّة] كانوا
أعرفَ بهؤلاءِ منَّا» .

= الإقرار بهذه الزيادات والإضافات ، وأنَّ واضعها هو المؤلف نفسه (!) وأنَّ
ذلك تمَّ بعلمه قَبْلَ السُّجْن !!

(تنبيه) : في كتاب «مدارك النظر» (ص ٤٩٠) -لأخ الشيخ عبد المالك
رمضاني- صورةُ بيان (هيئة كبار العلماء=رقم ٢/٩٥١) -بالإجماع- برئاسة
سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، وختمه- في منع سَقَرِ الحوالي ، ورفيقه سلمان
العودة من المحاضرات ، والندوات ، والخطب ، والدروس ؛ لما وَقَعَا فيه من
(تجاوزات) ؛ (حماية للمجتمع من أخطائهما) ...

فأحببتُ الإشارةَ إلى هذا_ هنا_ للذكرى والتاريخ .

... سمعتُ هذا -كلهُ- بأذنيّ هاتين ، ووعاه -بمجد اللّهِ-

قلبي وعقلي ، واللّهُ على ما أقول شهيد .

وعليه ؛ فإنّ ما أقام (سَفَرٌ) عليه كتابه هذا -من تعظيم المنحرفين ، وطعن السلفيّين- : لهُوَ -واللّهِ- شيءٌ إِدّ ، لا يصبر عليه أحدٌ ...

ومَعَ ذلك ؛ فقد صَبَرْنَا ، وصَبَرْنَا ... لعلّ .. وعسى !!

.. ولا حياة لمن تُنادي !

ولقد كتب أستاذنا الشيخ أبو محمد ربيع بن هادي المدخلي -حفظه اللّهُ- ردّاً على هذا التناقض -المُقام عليه هذا الكتاب- سلسلة مقالاتٍ علميّة بعنوان :

«مأخذ منهجيّة على د. سفر الحوالي» ؛ نُشر منها ثلاث

حلقات في رسالتنا «الأصالة» (عدد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦) ، ولها

بقية ...

■ (إرجاء) آخرُ (!) في السكوت عن أهل البدع :

وفي «فتاوى شيخ الإسلام» (١٢ / ٤٦٦ - ٤٦٧) كلامٌ

مَين يكشفُ صورةَ (إرجاء) ضالٍ يقعُ فيه (سَفَرٌ) وأمثاله

-سواء أشعرَ أم لم يشعرَ!- ، حيث قال -رَجِمَهُ اللّهُ-

«وَبِإِزَاءِ هَؤُلَاءِ الْمُكْفَرِينَ بِالْبَاطِلِ : أَقْوَامٌ لَا يَعْرِفُونَ
 اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَمَا يَجِبُ ، أَوْ يَعْرِفُونَ بَعْضَهُ
 وَيَجْهَلُونَ بَعْضَهُ - وَمَا عَرَفُوهُ مِنْهُ قَدْ لَا يُبَيِّنُونَهُ لِلنَّاسِ ، بَلْ
 يَكْتُمُونَهُ ! - ، وَلَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْبِدْعِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،
 وَلَا يَذْمُونَ أَهْلَ الْبِدْعِ وَيَعَاقِبُونَهُمْ ؛ بَلْ لَعَلَّهُمْ يَذْمُونَ الْكَلَامَ فِي
 السُّنَّةِ وَأَصُولِ الدِّينِ ذَمًّا مُطْلَقًا ؛ لَا يُفَرِّقُونَ فِيهِ بَيْنَ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ
 الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ، وَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْبِدْعَةِ وَالْفِرْقَةِ ، أَوْ
 يَقْرُونَ الْجَمِيعَ عَلَى مَذَاهِبِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ ! كَمَا يَقْرَأُ الْعُلَمَاءُ فِي
 مَوَاضِعِ الاجْتِهَادِ الَّتِي يَسُوعُ فِيهَا النِّزَاعُ .

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ قَدْ تَغْلِبُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُرْجِئَةِ ^(١) ،
 وَيَعْضُ الْمُتَفَقِّهَةَ ، وَالْمُتَصَوِّفَةَ ، وَالْمُتَفَلِّسِفَةَ ؛ كَمَا تَغْلِبُ الْأَوْلَى
 عَلَى كَثِيرٍ مِنَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْكَلامِ .

وَكِلَا هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ مُنْحَرِفَةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ .

(١) وهو عين ما وقع به (سفر) ؛ سكوتاً عن (قطب) التكفير ، وطعناً

■ الوسط الحق (العدل) :

أقول: فالحمد لله الذي جعلنا على الوسط الحق العدل... بلا إفراط ولا تفريط، ومن غير غلو ولا تقصير...
 ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.

والحق لا يأتي إلا بالحق، والباطل لا يأتي إلا بالباطل :

■ خارجية عصريية :

ولقد سئل شيخنا الوالد العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني -رحمة الله- في ليلة السابع عشر من ذي الحجة (١٤١٨هـ) - كما في شريط له بعنوان: «خارجية عصريية» - :
 يا شيخنا! «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» - لسفر الحوالي-؛ هل رأيتة؟

فقال الشيخ: «رأيتة».

فقيل له: الحواشي -يا شيخنا-! خاصة الموجودة في المجلد الثاني؟!

فقال الشيخ: «كان عندي -أنا- رأي صدر مني يوماً -منذ نحو أكثر من ثلاثين سنة- حينما كنت في الجامعة الإسلامية،

وَسُئِلْتُ فِي مَجْلِسِ حَافِلٍ عَنِ رَأْيِي فِي جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ ؟ فَقُلْتُ
يَوْمئِذٍ : صُوفِيَّةٌ عَصْرِيَّةٌ !

فَالآنَ خَطَرَ فِي بَالِي أَنْ أَقُولَ بِالنِّسْبَةِ لَهُؤُلَاءِ هُنَا تَجَاوِبًا
مَعَ كَلِمَةِ الَّذِينَ خَرَجُوا فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ ؛ وَخَالَفُوا السَّلْفَ
فِي كَثِيرٍ مِنْ مَنَاهِجِهِمْ ، فَبَدَأَ لِي أَنْ أَسْمِيَهُمْ : «خَارِجِيَّةٌ
عَصْرِيَّةٌ» ؛ فَهَذَا يُشْبِهُ الْخُرُوجَ الْآنَ .

حِينَ نَقَرْنَا مِنْ كَلَامِهِمْ ؛ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْوَاقِعِ يَنْحُو
مَنْحَى الْخَوَارِجِ فِي تَكْفِيرِ مُرْتَكِبِ الْكِبَايِرِ ؛ وَلَعَلَّ هَذَا مَا أَذْرِي
أَنْ أَقُولَ !- غَفْلَةٌ مِنْهُمْ ، أَوْ مَكْرٌ مِنْهُمْ !

وَهَذَا أَقُولُهُ أَيْضًا مِنْ بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا
يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ لَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَىٰ﴾ !

مَا أَذْرِي ! لَا يَصْرَحُونَ بِأَنْ كُلُّ كَبِيرَةٍ مُكْفَّرَةٌ ؛ لَكِنَّهُمْ
يُدْنِدُونَ حَوْلَ بَعْضِ الْكِبَايِرِ ، وَيَسْكُتُونَ - أَوْ يَمْرُونَ - عَلَى
بَعْضِ الْجَوَابِ ؛ وَهَذَا مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ ^(١) .

(١) انظر رسالتنا (الأصالة) عدد : ٢٤ (ص ٨٨ - ٨٩).

■ صور انحراف (المرجئة = الخوارج) :

وَلَقَدْ عَلِقَ فَضِيلَةُ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ رِبِيعِ بْنِ هَادِي
الْمَذْحَلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - عَلَى كَلَامِ شَيْخِنَا الْكَبِيرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ :
«يَنْبَغِي أَنْ يَتَّبِعَ الْقَارِئُ وَالسَّامِعُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ عَنْ هَذِهِ
الْفِئَةِ بِأَنَّهُمْ : خَالَفُوا السَّلْفَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَنَاجِحِهِمْ .

فَهَذِهِ الْمَنَاجِحُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي خَالَفُوا فِيهَا السَّلْفَ تَدُلُّ عَلَى
انْحِرَافٍ كَبِيرٍ ؛ (قَدْ) تَكُونُ أخطرَ وَأشدَّ^(١) مِنْ مُخَالَفَةِ الْخَوَارِجِ ؛
الَّذِينَ وَصَفَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ ، وَبِأَنَّهُمْ
كِلَابُ النَّارِ ، وَبِأَنَّهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ ،
وَبِأَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ .

وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَقًّا ؛ فَلَقَدْ خَالَفُوا

السَّلْفَ فِي أَصُولٍ كَثِيرَةٍ وَخَطِيرَةٍ ، مِنْهَا :

١- حَرْبُهُمْ لِأَهْلِ السُّنَّةِ^(٢) ، وَتَنْفِيرُ النَّاسِ مِنْهُمْ ، وَمِنْ

(١) وَغَالِبُ دَوَافِعِ (هُؤُلَاءِ) : الْجَهْلُ ، وَالْحَمَاسَةُ !

(٢) إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ كَشَفُوهُمْ ، وَأَظْهَرُوا مَكْتُونَهُمْ ، وَأَفْسَدُوا

عَلَيْهِمْ طَرَائِقَهُمْ !!

كُتِبَهُمْ ، وَأَشْرَطَتِهِمْ ، وَبَغْضُهُمْ لَهُمْ ، وَمُعَادَاتُهُمْ ، وَحِقْدَهُمْ الشَّدِيدُ عَلَيْهِمْ .

٢- وَمِنْهَا : مُوَالَاتُهُمْ لِأَهْلِ الْبِدْعِ الْكَثِيرَةِ الْكَبِيرَةِ ، وَإِقْرَارُهُمْ لِمَنَاهِجِهِمُ الْفَاسِدَةِ ، وَكُتْبِهِمُ الْمَلِيئَةَ بِالضَّلَالِ ، وَنَشْرُهُمْ لَهَا ، وَذَبُّهُمْ عَنْهَا ، وَدَفْعُ الشَّبَابِ إِلَى الْعَبِّ وَالنَّهْلِ مِنْهَا ؛ مِمَّا كَانَ لَهُ أَسْوَأُ الْأَثَارِ عَلَى الْأُمَّةِ وَشَبَابِهَا مِنْ تَكْفِيرٍ وَتَذْمِيرٍ ، وَحُرُوبٍ مُسْتَمِرَّةٍ ، وَسَفْكَ دِمَاءٍ ، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضٍ .

٣- وَمِنْهَا : أَنَّهُمْ قَدْ دَفَعْتَهُمْ أَهْوَاؤُهُمْ إِلَى رَمِي أَنْفُسِهِمْ وَأَتْبَاعِهِمْ فِي هَوَاةِ الْإِرْجَاءِ الْغَالِي الَّذِي أَدَّى إِلَى التَّهْوِينِ مِنْ خَطُورَةِ الْبِدْعِ الْكُبْرَى بِمَا فِيهَا الْبِدْعُ الْكُفْرِيَّةُ ؛ مِمَّا أَوْهَنَ الْحِسَّ السَّلْفِيَّ ، وَالغَيْرَةَ عَلَى دِينِ اللَّهِ وَحَمَلْتَهُ مِنْ صَحَابَةِ كِرَامٍ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ ؛ بَلِ التَّهْوِينِ مِنْ شَأْنِ الطَّعْنِ فِي بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ .

٤- وَمِنْهَا : أَنَّ أَهْوَاءَهُمْ قَدْ دَفَعْتَهُمْ إِلَى وَضْعِ الْمَنَاهِجِ الْفَاسِدَةِ لِلذَّبِّ عَنِ الْبِدْعِ وَأَهْلِهَا ، مِثْلَ مَنَهْجِ الْمُوَازَنَاتِ بَيْنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ، وَمَا يَدْعُمُهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى مُعَارَضَةِ مَا قَرَّرَهُ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ ، وَإِلَى

هَذَا السُّنَّةِ وَعُلُومِهَا - لَا سِيَّمَا عِلْمَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ - ^(١) الَّذِي
امْتَلَأَتْ بِهِ الْمَكْتَبَاتُ .

بِالإِضَافَةِ إِلَى مُسَاوِيٍّ أُخْرَى وَضَلَالَاتٍ .

نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُنْقِذَ الشَّبَابَ مِنْ شُرُورِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ وَوَيْلَاتِهَا ،
وَعَوَاقِبِهَا الْوَحِيمَةِ - فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ - .

وَفِي النِّهَايَةِ : يَنْبَغِي أَنْ يُوصَفَ هَؤُلَاءِ بِأَنَّهُمْ : غُلَاةُ
مَرْجِئَةِ الْعَصْرِ ، قَبْلَ وَصْفِهِمْ بِأَنَّهُمْ : خَوَارِجُ الْعَصْرِ ^(٢) .

أَقُولُ : فَأَمَّتْهُمْ غَيْرُهُ - بِغَيْرِ حَقٍّ - بِالْإِرْجَاءِ ، هُوَ أَوْلَى بِهِ
- حَقًّا - بِلا اسْتِثْنَاءٍ !!

فَالْحَالُ مَعَ (هَؤُلَاءِ) (!) عَلَى وَفْقِ مَا كَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ
الرُّحْمَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ - وَيُكْرَرُ : (رَمْتَنِي بِدَائِهَا
وَأَنْسَلْتُ) !!

(١) وَالتَّهْوِينِ مِنْ شَأْنِ هَذَا الْعِلْمِ الْكَبِيرِ : مِنْ بَدَعِ الْإِرْجَاءِ الْخَطِيرِ !
وَقَدْ قِيلَ قَدِيمًا - فِي أَهْلِ - : «لَوْ لَا حَمَلَةُ الْمَحَابِرِ ؛ لَخَطَبَتْ الزُّنَادِقَةُ عَلَيَّ

الْمَنَابِرِ» !!

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ .

■ من آخر ما كتب شيخنا الإمام :

ولشيخنا الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - كَلِمَةً رَائِقَةً فِي
الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنْ كِتَابِ «سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» وَهُوَ آخِرُ
مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللهُ - فِي هَذَا الْكِتَابِ الْفَذُّ الْعُجَابُ ،
فَقَدْ أُوْرِدَ فِيهِ (بِرَقْمِ : ٣٠٥٤) إِحْدَى طُرُقِ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ
- بِرِوَايَاتِهِ ، وَزِيَادَاتِهِ - ، وَبُوبَ عَلَيْهِ - رَحِمَهُ اللهُ - بِقَوْلِهِ :
«حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ ، وَأَنْهَا تَشْمَلُ تَارِكِي الصَّلَاةِ مِنْ
الْمُسْلِمِينَ»^(١) .

ثُمَّ تَكَلَّمَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ صَفْحَةً فِي تَثْبِيْتِ هَذَا الْحُكْمِ
- فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافِيَّةِ^(٢) (الاجتهادية) الْمَشْهُورَةَ - ، وَرَدَّ مَا

(١) ولا يلزم من هذا الحكم - بدهاءة - التقليل من شأنها ، فضلاً عن
التهوين من ضلال تاركها وفجوره ؛ وإلا قيل ذلك - تماماً - في تارك الزكاة ، أو
الصيام ، أو الحج !! وهو باطلٌ - بالاتفاق - ؛ فتنبه .

(٢) وَقَدْ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) فِي كِتَابِهِ «الظَّاهِرَةُ» (٢/٦٥٠) ضَارِباً
بِخِلَافِ الْعُلَمَاءِ - الْعَالِي - عَرْضَ الْحَائِطِ !- وَذَلِكَ بَعْدَ زَعْمِهِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ
عَلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ !! : «وَلَمْ يَقُلْ : إِنْ تَارِكَهَا غَيْرُ كَافِرٍ ؛ إِلَّا مَنْ =

خالفه، وختَمَ بِحُثِّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ :

■ حول رسالة «حكم تارك الصلاة» :

«ثُمَّ طَبَعْتُ هَذَا الْبَحْثَ فِي رِسَالَةٍ خَاصَّةٍ بِعُنْوَانِ «حُكْمُ تَارِكِ

= تَأَثَّرَ بِالْإِرْجَاءِ ؛ شَعَرَ أَمْ لَمْ يَشْعُرْ» !!

وَلَقَدْ ذَكَرْتَنِي هَذَا (التَّعْبِيرُ) - الْغَرِيبُ الْمُرِيبُ - بِقَوْلِ (الْكُوْتُرِي) فِي كِتَابِهِ
«التَّائِبُ ..» (ص ٤٤) - مُدَافِعاً عَنِ الْحَنْفِيَّةِ ! وَرَاداً وَقَوَعَهُم بِالْإِرْجَاءِ !! - قَائِلاً :

«... وَالْإِرْجَاءُ - بِالْمَعْنَى الَّذِي هُمْ يَقُولُونَ بِهِ ! - هُوَ مَخْضُ السَّنَةِ ، وَمَنْ
عَادَى ذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِي مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ أَوْ الْمُعْتَزِلَةِ ؛ شَاعِراً أَوْ غَيْرَ

شَاعِراً» !!!

قُلْتُ : أَلَيْسَ هَذَا - كَذَلِكَ - ؛ وَإِنْ تَبَاعَدَتِ اطَّرَافُهُمَا !!؟

أَقُولُ : فَأَيْنَ تِلْكَ الدَّعْوَى الظَّالِمَةَ مِنَ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ !؟

وَأَيْنَ هِيَ مِنْ آدَابِ الْخِلَافِ !؟ وَأَصُولِ الْاِخْتِلَافِ !؟

وَأَيْنَ صَاحِبُهَا مِنَ الْإِمَامِينَ الْأَحْمَدِيِّينَ الْكَبِيرِينَ !؟ وَمَا أَصْلَاهُ - فِي هَذِهِ

السَّأَلَةِ - مِنْ أَحْكَامِ تَمَلُّا الصُّنَدَرِ وَالْعَيْنِ !؟

أَقُولُ : هَذَا مِنْ هَذَا - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - كَلَامٌ مُلْقَى عَلَى عَوَاهِينِهِ ، وَعَدَمُ

إِتْقَانٍ لِعِبَارَتِهِ ؛ أَوْ أَنَّهُ فَهَمٌ مَغْلُوطٌ ، وَقَوْلٌ غَيْرُ مُضْبُوطٌ ...

الصَّلَاةِ»^(١)، فَفَنَعَ اللَّهُ بِهَا مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، وَاسْتَنْكَرَ بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ مَا فِيهِ مِنَ الْحُكْمِ : أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَسَلًا - مَعَ إِيمَانِهِ بِهَا - لَيْسَ بِكَافِرٍ - لِمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ عَقِيدَةً ؛ فَهُوَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ مُخَالَفٌ لَهُ - ، وَهُوَ^(٢) عَمَلٌ قَلْبِيٌّ ، وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ضَمِنَ أَنْ لَا يُضَيِّعَهُ ؛ كَمَا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [الْحَذْرِيُّ] فِي الْحَدِيثِ - هَذَا : «فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْ بِهَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَلْيَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ...﴾» .

وَبِالنَّظَرِ إِلَى تَرْكِهِ الصَّلَاةَ : فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْكَفَّارِ عَمَلًا ؛ الَّذِينَ يَتَحَسَّرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيَقُولُونَ وَهُمْ فِي سَقَرٍ : ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾ ، فَكُفْرُهُ كُفْرٌ عَمَلِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ عَمَلِ الْكَفَّارِ ، فَهُوَ كَالتَّارِكِ لِلزُّكَاةِ ؛ وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ - أَيْضًا - أَنَّ مَانِعَ الزُّكَاةِ يُعَذَّبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَالِهِ الَّذِي كَانَ مَنَعَهُ ،

(١) وَمَعَ ذَلِكَ يُشَكِّكُ (الدكتور) سَفَرِ الْحَوَالِي بِهَا - أحياناً ! وإلا فيثبتها متناقضاً في أحيانٍ أُخرى !! ، وذلك في «الظاهرة...» (٢/٧٥٩) ؛ بِوَصْفِهِ إِيَّاهَا - غَامِزًا - : «المنسوبة للشيخ الألباني» !!

(٢) أَي : إِيمَانُ التَّارِكِ لِلصَّلَاةِ - بِهَا - ؛ فَمَنْ هَذَا حَالُهُ «لَمْ يَتْرَكَ

الوَاجِبَ كُلَّهُ» ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٢٠ / ٩٠ - ٩١) .

ثُمَّ يُسَاقُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ .

■ تاويل (سفر) ، وتعطيله :

وَلَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ هَدَانَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ تَأَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثَ - كَمَا تَأَوَّلَ حَدِيثَ الْمَانِعِ لِلزَّكَاةِ - تَأْوِيلًا عَظْلَ دِلَالَتِهِ الصَّرِيحَةَ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْكُفْرِ الْاِعْتِقَادِيِّ وَالْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ ؛ مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَعْضِ تَلَامِذَتِهِ ^(١) ، وَجَرَى عَلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ السَّلْفِ ؛ كَابْنِ الْقَيْمِ وَشَيْخِهِ ^(٢) - كَمَا تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْبَحْثِ - ؛ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ الْمُؤَمِّي إِلَيْهِ مُطْلَقًا ، وَلَوْ لِرَدِّهِ ؛ وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ ! وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ !؟

■ كَتَمَ لِلْعِلْمِ :

وَكَذَلِكَ صَرَفَ الْمُؤَلَّفَ الْمَذْكُورَ نَظْرَهُ عَنِ حَدِيثِ : «إِنَّ

(١) وَهُوَ قَوْلُهُ : «كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ» - وَهُوَ الْفَاطُ أَخْرَى - ، وَهَذَا (قَاصِمَةٌ

ظَهَرَ جَمَاعَةُ التَّكْفِيرِ ، وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْغَلَاةِ) - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا فِي «الصَّحِيحَةِ»

نَفْسِهِ - (٧ / ١٣٥) - .

(٢) انظُرْ كِتَابَنَا : «تَنْوِيرَ الْأَرْجَاءِ ..» (ص ٩١-٩٢) .

لِلإِسْلَامِ صَوِيٌّ...» الصَّرِيحُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ: «مَنْ تَرَكَ سَهْمًا؛ فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ»، وَبَيْنَ: «مَنْ تَرَكَ الْأَسْهَمَ كُلَّهَا؛ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ كُلَّهُ»^(١)، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ بِجَوَابٍ!! وَلَا أَسْتَبْعِدُ أَنْ يُحَاوَلَ تَأْوِيلَهُ أَوْ تَضْعِيفَهُ؛ كَمَا فَعَلَ بغيرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ!!

■ غُلُوُّ (سَفَرٍ) ، وَمَخَالَفَتُهُ :

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَمَجَالُ الرُّدِّ عَلَيْهِ وَاسِعٌ جِدًّا، وَلَا أَذْرِي مَتَى تَسْنَحُ لِي الْفُرْصَةُ لِلرُّدِّ عَلَيْهِ^(٢)! وَيَبَانَ مَا يُؤْخِذُ عَلَيْهِ فَقَهًا

(١) وَهُوَ مُخْرَجٌ فِي «الصَّحِيحَةِ» (رَقْمٌ: ٣٣٣).

وَقَدْ عَلَّقَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الاسْتِذْرَاكِ) الْمُلْحَقِ بِ«السُّنَنِ

الصَّحِيحَةِ» (مَجْلَدٌ ١ / قِاسْمٌ ٢ / ص ٩٣٥ - الطَّبَعَةُ الْجَدِيدَةُ) بِقَوْلِهِ:

«أَقُولُ: فَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ (الْمُسْلِمَ) لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِتَرَكَ

شَيْءٍ مِنَ أَسْهَمِهِ - وَمِنْهَا الصَّلَاةُ -، فَحَسَبُ التَّارِكِ أَنَّهُ فَاسِقٌ لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ سُوءُ الْخَاتِمَةِ».

(٢) ثُمَّ يَسُرُّ اللَّهُ تَعَالَى - لِشَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ - قِرَاءَةَ هَذَا الْكِتَابِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ

«الظَّاهِرَةَ...» جُمْلَةً، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ تَعْلِيقَاتٍ مُخْتَصِرَةً، لَكِنَّهَا بِحَمْدِ اللَّهِ قَوِيَّةٌ...

وَهِيَ هَذِهِ - الَّتِي أَقَدَّمُ لَهَا - بَيْنَ يَدَيْكَ - أَخِي الْقَارِءُ - .

وَحَدِيثًا!!، وَإِنْ كُنْتُ أَشْكُرُ لَهُ أَدَبَهُ وَلُطْفَهُ وَتَبَجِيلَهُ^(١) لِكَاتِبِ
هَذِهِ الْأَحْرَفِ؛ وَدِفَاعَهُ عَنِ عَقِيدَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي أَنْ الْإِيمَانَ
يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اقْتَرَنَ بِهِ - أَحْيَانًا - شَيْءٌ مِنَ الْغُلُوبِ،
وَالْمُخَالَفَةِ، وَالْإِتِّهَامِ بِالْإِرْجَاءِ^(٢)؛ مَعَ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي أَحَا لِفُهُمْ
مُخَالَفَةُ جَذْرِيَّةً، فَأَقُولُ: (الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ)^(٣)، وَإِنْ
(الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ مِنَ الْإِيمَانِ)^(٣)، وَإِنَّهُ (يَجُوزُ الْاسْتِثْنَاءُ
فِيهِ)^(٣)؛ خِلَافًا لِلْمُرْجئةِ، وَمَعَ ذَلِكَ رَمَانِي أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ
بِالْإِرْجَاءِ! فَقَلَّبَ بِذَلِكَ وَصِيَّةَ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ
تَمَحُّهَا...»!!!

فَقُلْتُ: مَا أَشَبَّهُ الْيَوْمَ بِالْبَارِحَةِ! فَقَدْ قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ
الْمُبَارَكِ: «مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَزْنِي وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ؛ أَمْؤِمِّنٌ هُوَ؟

(١) تأمل حُسنَ الظنِّ - هذا - مِن شيخنا - رحمه الله - مع سوءِ الصنيعِ

- ذاك - مِن (سَفَرٍ) - هداه الله - !!

(٢) وهو (بهذا): ينقضُ (ذاك)!! - كما سيُشيرُ شيخنا - بَعْدُ - .

(٣) وَهَذِهِ أَصُولُ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فِي الرُّدِّ عَلَى

الْمُرْجئةِ ... ثُمَّ يُقَالُ ... وَيُقَالُ!! فَإِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ...

قَالَ : لَا أَخْرِجُهُ مِنَ الْإِيمَانِ ؛ فَقَالَ الرَّجُلُ : عَلَى كِبَرِ السَّنِ صِرْتَ مُرَجِّئًا؟! فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ : إِنَّ الْمُرَجِّئَةَ لَا تَقْبَلُنِي ! أَنَا أَقُولُ : الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَالْمُرَجِّئَةُ لَا تَقُولُ ذَلِكَ ، وَالْمُرَجِّئَةُ تَقُولُ : حَسَنَاتُنَا مُتَقَبَّلَةٌ ، وَأَنَا لَا أَعْلَمُ تَقَبَّلْتَ مِنِّي حَسَنَةً ! وَمَا أَحْوَجَكَ إِلَيَّ أَنْ تَأْخُذَ سُبُورَةَ فَتَجَالِسَ الْعُلَمَاءَ ، رَوَاهُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣/ ٦٧٠-٦٧١).

■ اتِّهَامُ ظَالِمٍ :

قُلْتُ : وَوَجْهَ الْمَشَابَهَةِ بَيْنَ الْإِتِّهَامَيْنِ الظَّالِمِينَ هُوَ الْإِشْتِرَاكُ بِالْقَوْلِ مَعَ الْمُرَجِّئَةِ فِي بَعْضِ مَا يَقُولُهُ الْمُرَجِّئَةُ ^(١) ؛ أَنَا بِقَوْلِي بِعَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ كَسَلًا ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِهِ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ ! وَلَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَقَابِلَهُ بِالْمِثْلِ لَرَمَيْتُهُ بِالْخُرُوجِ ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ يَكْفُرُونَ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، وَبَقِيَّةَ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ ! وَ «أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ» .

(١) مِمَّا لَمْ يَخَالَفُوا فِيهِ الْحَقَّ - بَدَاهَةٌ - ، وَانظُرْ كِتَابِي «الرَّدَّ الْبِرْهَانِي»

أقول: هذا بطوله. كلام شيخنا رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى
وَجْهِ الْإِنصَافِ، وَهُوَ وَافٍ كَافٍ، وَلَأَهْلَ الْحَقِّ شَافٍ !!
■ موافقة (سفر) قديماً! لأهل الحق:

وحتى تكتمل (الصورة) من جوانبها كافة لا بُدَّ من
سَوِّقِ كَلَامٍ آخَرَ لـ (د. سفر الحوالي) قبل حرب الخليج (الثانية)
التي كانت كاشفةً لأقنعة الحزبيين، وأفكارهم القبيحة
المنحرفة!؛ وذلك في كتابه «منهج الأشاعرة في العقيدة»
(ص ٧٤-٧٥)، حيث قال ضمن كلام:

«مِنَ الْفَاطِرِ الْوَعِيدِ «الضَّلَال»؛ وَهُوَ لَيْسَ مُرَادِفًا لِلْكَفْرِ
بِاطْلَاقٍ؛ إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَجْهَلُونَ أَوْضَحَ بَدَهِيَّاتِ الْعَقِيدَةِ، فِإِذَا
أُطْلِقَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ: فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَعْصِيَةُ فِي
الْإِعْتِقَادَاتِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ «الْفَسْق» يُطْلَقُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ فِي
الْأَعْمَالِ.

مع أن الضلال والفسق يُطْلَقَانِ عَلَى الْكُفْرِ أَيْضًا، كَمَا
فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾،
وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا
الْفَاسِقُونَ﴾.

لكن؛ إذا كانت كلمة (الكُفر) نفسها تطلق في الأحاديث ولا يُراد بها الكفر الأكبر المخرج من الملة؛ كما في قوله ﷺ في «الصحيح»: «سبابُ المسلم فسوقٌ، وقتالُه كفرٌ»؛ فكيف بلفظتي (الفسوق) و(الضلال) اللتين دون ذلك في الوعيد!؟

ولماذا هذا التفريق بين نصوص الكتاب والسنة، وقد فسّر السلف رضي الله عنهم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ بأنه: كفرٌ دون كفرٍ، أو: كفرٌ لا يخرج من الملة.

قال ابن القيم في «كتاب الصلاة وحكم تاركها»: «وهذا قول الصحابة -جميعاً-، وجاء ذلك عن ابن عباس من الصحابة، وعطاء وطاووس من التابعين وأبو^(١) عبيد والإمام أحمد من تابع التابعين، وكذلك جاء عن الإمام البخاري في «صحيحه»، وغيرهم من الأئمة والعلماء ما لا يحصيهم إلا الله -تبارك وتعالى-...!»

(١) كذا! والصواب: أبي .

إلى آخر ما قال ^(١) !!
 فأقول :

وهو - بهذا التأصيل - موافق لعلماء أهل السنة المتقدمين
 - كالإمام أحمد ، والمتأخرين - كابن تيمية وابن القيم ،
 والمعاصرين - كابن باز ، والألباني ، وابن عثيمين . . .
 ولكن :

إذا به ينكصُ على (عقبيته) ، ويتهمُ القائلَ هذا القولَ
 بموافقة المرجئة ! أو الإرجاء !!
 ■ اضطراباً ، وتناقضاً :

فهل (قولُ الصحابة - جميعاً) صار باطلاً ، بعد أن كان
 حقاً ؟ !

أم ماذا ؟ !

فإن لم يضبط الحق في الأولى !! فهل (نضمن) أن يضبطه
 في (الآخرة) ؟ !

(١) وفي كلامه - بعد ما ينقضُ هذا ، أو يتناقضُ معه !!

وأحلاهما مرًا ، وخيرهما شرًا !

ولماذا هذا التغيير ، والتبدل^(١) ؟ !
وما هي دوافعه ؟ !
دينية شرعية ، أم سياسية (واقعية) ؟ !

(١) وقد زرناه في منزله في مكة - قبل بضع سنوات - في أيام الحج ليلة يوم التروية - بصحبة الأخ الشيخ سليم الهلالي - وأخ ثالث من طلبة العلم في الرياض ، وكان ولده عبد الرحمن - آنذاك - صغيراً - في المجلس - .
وقد تكلمنا معه في عدد من الأمور ؛ و(أظهر) موافقة تامة لما طرحناه ، وذكرناه ...

ومما لا أنساه - بل لا ننساه ! - في ذلك المجلس - عرضه علينا تأليف كتاب مشترك في (منهج التغيير عند أهل السنة والجماعة) !!

ومثله : طلبه منا أن نقوم بنصح (رفيقه = سلمان العودة) للتخفيف من حدة تهيجه في دروسه ومحاضراته !! لكونه لم يستجب لنصحه - هو - !

... فضلاً عن قضايا آخر ؛ لعله يأتي (وقت) لسرّدها بالتفصيل !!

والعجب لا يكاد ينقضي من كلام له - بعد المجلس ! - زعم فيه أن زيارتنا له كانت للإجابة على بعض (إشكالات) وقعت لنا ؛ أجبنا هو عليها !!
فإننا لله ، وأنا إليه راجعون ...

وماذا وراءَ هذا -كُلّه- ؟ !

أم أنه (الانبهارُ) بجهالات ، وضلالات ، وانحرافات (سيّد قطب) لصياغتها -وقولتبتها- من جديد ! وتصديرها تحت عباءة (السلف) التليد !!

■ تناقض (سيّد) في الحكم والحاكمية :

وإنّي لأكادُ أجزمُ أنّ «ظلال» سيّد ، و«معالمه» ، وسائر تساويده (تلفّ وتدور) حولَ مسألة (الحكم) و(الحاكمية) -وما يُطيف بهما !- ؛ بحيث لو أخصّيت مواضعُ بحثه لهما -أو ذكره إياهما !- في تساويده : لتجاوزتِ المئات -ييقين- !

مع أنّ (سيّداً) -في هذه المسألة- كتلميذه (الروحي !)
يتناقضُ :

فها هو يقولُ في «ظلاله» (١/ ٢٥٧) على قوله -تعالى- :
﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ : «فللزوجة ولوليها إن كانت صغيرة أن تعفو وتترك ما يفرضه القانون» !

وقد تعقبه الشيخ عبد الله الدويش -رحمه الله- في كتابه
«المورد الزلال» (ص ٢٨-٣٠) قائلاً :

«إسناده الفرض إلى القانون مما ينكر عليه ؛ لأنه بين

أمرين :

- إن كان يقصد الكتاب والسنة فقد أخطأ في تسميته قانوناً ؛ فإنه يُسمى حكماً شرعياً لا قانوناً ، ولذلك لم يرد تسميته بذلك لا في الكتاب ، ولا في السنة ، ولا في كلام العلماء ، وإنما سماه به من أتصل بالغربيين وتأثر بهم ، فلا ينبغي للمسلم أن يعدل عن الاسم المعروف في الكتاب والسنة ومضى عليه خير الأمة : إلى اسم مبتدع قد صار شعاراً لمن يحكم بغير ما أنزل الله .

- وإن كان قصده بالقانون نظاماً غير ما دلّ عليه الكتاب والسنة : فشناعة مثل هذا أشهر من أن ينبّه عليها في هذا المختصر...» .

... ومع ذلك فهو يغلو في (الحاكمية) ؛ بحيث يكاد يعزو كلُّ خللٍ أو انحرافٍ (في العالم) إليها - أو ما يلحق بها - ، فقد قال في «ظلاله» (٣/١٣١٧) على قوله تعالى : ﴿وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله...﴾ ، إلى قوله : ﴿فأوفوا الكيل والميزان﴾ :

«وندرک من هذا النهي أنّ قوم شعيب كانوا قوماً مشركين

لا يعبدون الله وحده ، إنما يشركون معه عباده في سلطانه ، وأنهم ما كانوا يرجعون في معاملاتهم إلى شرع الله العادل ، إنما كانوا يتخذون لأنفسهم من عند أنفسهم قواعد للتعامل ، ولعل شركهم إنما كان في هذه الخصلة .

وقد تعقبه الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله في «المورد الزلال» (ص ٧٩) -بقوله- : «شركهم هو عبادتهم مع الله غيره - كما قال - تعالى - عنهم - أنهم قالوا : ﴿ يا شعيب أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعد أبأؤنا . . . ﴾ الآية» .

■ سيد قطب وتجويزه (التشريع) :

... . وما يؤكد عدم وضوح (قضية الحاكمية) بصورتها الشرعية - في ذهنه (!) ، وعلى قلمه (!!) - أو أنه (لعله) له فيها اصطلاحات (خاصة) كاصطلاحات الصوفية !! - قوله في «ظلاله» (٣/ ١٦٦٩) في قوله - تعالى - : ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية :

«وفي الرقاب ؛ ذلك حين كان الرق نظاماً عالمياً تجري المعاملة فيه على المثل في استرقاق الأسرى بين المسلمين وأعدائهم ، ولم يكن للإسلام بُدٌّ من المعاملة بالمثل ؛ حتى

يتعارف العالم على نظام آخر غير الاسترقاق» اهـ .
وقد تعقبه صاحبُ «المورد الزلال» - رحمه الله - (ص ٩١)
بقوله :

«قوله : «حتى يتعارف العالم على نظام آخر غير
الاسترقاق» كلامٌ مردودٌ ؛ لأنه ليس لأحد أن يشرعَ للناس
نظاماً يخالف ما جاء في الشرع ، وقد دلَّ الشرع على أن
المسلمين إذا دَعَوْا الكفار إلى الإسلام ، فامتنعوا من الإسلام
وبذل الجزية إن كانوا ممن تؤخذ منهم ، فقوتلوا واستولي
عليهم ؛ جاز استرقاقهم ، كما هو معلوم من سيرة النبي ﷺ
وأصحابه - رضي الله عنهم - .

وإذا مضى عصر النبي ﷺ وأصحابه والقرون المفضلة
ومن بعدهم ؛ فكيف يحدث بعدهم نظام غير ما فعلوه
وقرروه؟! وهل هذا إلا كما قال تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ
شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾؟! .

■ حقيقة (العبادة) عند (سيد) :

أقول : وإن اضطراب (سيد) الفكري = العقائدي
هذا الشديد!! - : لِيُظْهِرُ جَلِيًّا فِي (مذْهِبِهِ) - فِي «ظلاله»

(٦/ ٣٢٩١) - بعض العابدين لله ؛ ممن (لا ينظرون وراء ذلك إلى جنة أو إلى نار ، ولا إلى نعيم أو عذاب - على الإطلاق) !!
ثم عزز (فتواه) - هذه !- بالنقل عن رابعة العدوية
- الشخصية القليلة ! الصوفية !!

... هكذا يكون فهمه لـ (حقيقة لا إله إلا الله) !!!
وهكذا - فعلاً - يكون حال أكثر من تكلم في (حقيقة لا
إله إلا الله) - كما زعم (سفر) !! -!
... نعم ؛ هو كذلك ! ولكن ؛ على غير نهج العلم ،
وعلى خلاف طريقة أهل السنة ...
بل انحرافاً ، وتطرفاً^(١) ...
جهلاً ، وتعدياً ...

(١) وأما من أراد التوسط (!) بحال (سيد) - هذا ! - بغير حق -
متأرجحاً بين (الغلو ، والجفاء) - فسوء ، وتكلم - فهو - غفر الله له ،
وهده ، وسدده - : لم ينصر سنة ! ولم يكسر بدعة !!
بل أضاع الحق ... وضيع أهله !!!

وختاماً :

فهذه -أخي القارئ- بين يدَيْكَ ، وأمامَ عَيْنَيْكَ - تعليقاتُ شيخنا المُمام ، الوالد الإمام أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدّين الألباني - تغمّده الله برحمته - على هذا الكتاب «الظاهرة»^(١) ،

(١) ولقد رأيتُ (حواليًا) آخرَ - هو عبدُ الله الشمراني - ياثبات الميم !- يكتبُ كتاباً (ظاهره فيه الرحمة ، وباطنه من قبيله العذاب) يُسميه «بِت مؤلفات الإمام الألباني»^(٢) !! والحقّ أنّ هذا الكتاب جماعُ شبهةٍ ! وجمالُ ريبٍ !!

من ذلك : كلامه حول كتاب «الظاهرة» - هذا - حيث قال (ص ٥٩) :

«و«ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» كتاب نفيس في موضوعه ، ضاق به البعض ، لما أبان عن رأي الشيخ - رحمه الله - في بعض المسائل ، فسغبوا على الكتاب ، ونبذوه ، وتكلّموا فيه ، وفي مؤلفه ، وفيه الكثير من الحقّ الذي لا خلاف فيه» !!

وهو كلامٌ متعصّبٍ جهولٍ ؛ لا يدري ما يقول !!

وقد كان تساءل - قبل ذلك بسطور - عن ردِّ شيخنا - هذا - على كتاب =

(١) ولقد أخبرني ناشرةُ الأخ سعد الصّميل - سدّده الله - أنّه نشرَ الكتابَ بناءً على تركيبةٍ من

بعضِ زملائه (١) - دون أن ينظر فيه !- ، ثم إنه فوجيءٌ به بعد نشره ! وأن ما فيه ساءٌ ، وأسخطه جدًّا !!

مختصرة وجيزة؛ على وفق ما قيل : (كلام السلف : قليل ؛ كثير

=«الظاهرة» -قائلاً- : «لا أعلم هل هذا الرد خاص بالقسم الذي رد فيه الشيخ سفر -حفظه الله- على الشيخ ناصر- رجمه الله- في بعض المسائل ، أو أن هذا الرد عام على الكتاب ؟ فالله أعلم !

أقول : هو ذا بين يديك ؛ فهو عامٌ -بالجملة- في نقض الكتاب من أسه !!
وهذا (الحوالي!) مؤلّع بذلك (الحوالي!) -ولا أدري : تعصباً قبلياً أم نهجاً مغلوطاً!- ؛ فهذا هو يسلكه (ص ١٦١) ضمن (السلفيين الأثرين!) الذين ردوا على شيخنا الألباني ، ورأس قائمتهم (شيخ الإسلام عبد العزيز بن باز -رحمه الله-) !!
فهل (سفر-) بعد (النُبذ) السابقة يستحق أن ينال هذا الوصف ، وأن يلحقَ بهذه القائمة ؟ !

ومن شدة ولع (الحوالي = بالحوالي) قوله (ص ١٦٤) -عند ذكر مَنْ رد على الشيخ ضمن كتاب- ، قال : «فكثيرٌ ؛ وليس هذا على شرطي ، ومن ذلك . . .» !!
... فلم يذكر إلا هذا الكتاب «الظاهرة» ! فانظروا -رحمكم الله- واحكموا !!
أقول : وفي كتابي «المعجم الكبير» -وفي الخصوص حاشيته المسماة : «رد عنَت العاني ، الواقع في «ثبت !» الشمراني ؛ لمؤلفات الإمام الألباني»- تفصيلاً يكشفُ تلبيساته ! وتأصيلٌ يُطل تلبيساته !! والحمد لله . .

البركة ، وكلام الخلف : كثير ؛ قليل البركة) ..
وهي -بذا- تحتاجُ إلى تدقيق ذهنيّ ، وإدراكٍ علميٍّ :
لاستيعاب وجازتها ، وهضم دقائقها ...
ولم أُرِدِ التعليق على شيء منها -البتة- ؛ مُكْتَفِيًا بنقلها كما
هي -دوغما شرح ، أو بيان^(١) - ..
وهي -على ما هي عليه- تكفي طالبَ الحقّ ، وتقنعه
بالحقّ ، وتردّه إلى الحقّ .. بالحقّ ...

■ كلمة حق :

وأختم مقدّمتي هذه -وقد طالّت^(٢)- !- بكلمة جميلة قالها
باحثٌ متخصصٌ ، وكاتبٌ مُنصفٌ ؛ حيث قال^(٣) :
«ليس كلُّ مَنْ رُمِيَ بالإرجاء فهو مُرجئ ! لا سيّما في

(١) سوى العنوان الأصلي للكتاب ؛ إضافة إلى العناوين
الفرعية المتضمنة تلخيص مجمل مضمون الانتقاد .

(٢) وأنا مُتهمٌّ للسفر ظهر غدٍ إلى الحجّ -إن شاء الله- ؛ فالذهن

مُشْتَت ، والقوّة واهنة ! ! والله الناصر ...

(٣) «القَدْرِيّة والمرجئة» (ص ١٢١) للدكتور ناصر العقل -سلّمه المولى

عصرنا هذا؛ فإن أصحاب النزعة (التكفيرية) وأهل التشدد - سواء ممن كانوا على مذاهب الخوارج، أو من دونهم - من الذين (يجهلون) قواعد السلف في الأسماء والأحكام - أقول: إن أصحاب هذه النزعات صاروا يرمون المخالفين لهم من العلماء وطلاب العلم بأنهم مرجئة!! وأكثر ما يكون ذلك في مسائل الحكم بغير ما أنزل الله، ومسائل الولاء والبراء ونحوها.

وقد يقعُ بعضُ (المنتسبين) للعلم والسنة في شيء من ذلك^(١) دون روية!!

بل من الجدير بالتنويه: أن بعض طلاب العلم الكبار (!!) الذين كتبوا في مسائل التكفير في هذا العصر - اتهموا المخالفين لهم في (التوجهات): بالإرجاء؛ في مسائل خلافة بين السلف، ولا تدخل - عند التحقيق - في أصول الإرجاء.

قلت: وهذه الإشارة - عندي - بيقين - موجهة إلى (د. سفر) - هذا -، وكتابه «الظاهرة» - ذاك!!

وما سبق - كله - من هنا وهناك! - لا يعدو ملاحظات

(١) أي: في الرمي والانتهاج.

عابرة (!) ، ونقداتٍ سريعةً . . . لكنّها قويّة - والحمد لله . . .
 وعليه ؛ فإنّي (أرجو أن يتقبّله [د. سَفَر] بِصدرِ رَحْبٍ) ^(١) !!
 ... وأما التفصيلُ - بالتأصيل - فمحلّه كتابي : «حوار هادي
 مع (د. سفر الحوالي)» - يَسرّ الله إتمامه على خيرٍ ، ونشره على
 برٍّ ؛ إنه - سبحانه - سميعٌ مجيب .
 وصلى الله على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتب

أبو الحارث الحلبي الأثري

— عفا الله عنه —

مساء يوم الاثنين

اليوم قبل الأخير من شهر ذي القعدة (سنة ١٤٢٢هـ)

(١) «الظاهرة» (٧٢٩/٢) !

وإنّي أحمد الله - تعالى - أخيراً - على ما وفق - سبحانه - أولياء الأمور
 في بلاد الحرمين - أمراء وعلماء - في منع هذا الكتاب ، والحجرِ عليه - ليخطره
 وأثره - ؛ فجزاهم الله خيراً .

فهؤلاء الذين يكونون حينئذ - نسأل الله العافية - تقول كما قال حذيفة : إن لا إله إلا الله تنجيهم من النار ، إذ لا يملكون غيرها في ذلك الزمان الذي هو أسوأ زمان .

لكن ليس في مقدور أحد أن يجزئ بأنهم لن يدخلوا النار مرة ، أو أنهم من الجهنميين الذين لا يعرفهم المؤمنون ، وإنما يعلمهم الله ويرحمهم فينجيهم من النار بعد دخولها ، أو هم بين ذلك ؛ إذ المرجع في هذا التوقيف ، وإن كان غالب الظن أنهم - أو جلهم - إلى الجهنميين أقرب ؛ من جهة أن أهل ذلك الزمان هم من شرار الخلق ، ومن جهة أنهم ليسوا من أهل الصلاة ؛ فلا علامة لسجودهم ، ومن هنا لا يعرفهم المؤمنون في النار ، ومن جهة أنهم عتقاه الله يدخلهم الجنة بنسب عمل ولا خير . . . والله أعلم .

وهذا الحديث بقدر ما يدل على نجاة مخصوصة ، هو يدل على الأصل في القاعدة ، ألا ترى أن التابعي عجب وألح في سؤال الصحابي ، وما ذلك إلا لما علمه التابعون ، من إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على أن تارك العمل ليس يؤمن ، ولا ينجو في الدنيا من سيف المؤمنين ، ولا في الآخرة من عذاب رب العالمين . والله أعلم .

٣ - العطف :

في أكثر كتبهم ينتدل المرتجة على أن العمل ليس من الإيمان ، بأنه قد جاء في القرآن في مواضع كثيرة عطف على الإيمان قالوا :

والمعطوف غير المعطوف عليه ، فهذا التنابر والتفريق الذي عطف على ذلك

صورة نموذج سادس من خطوط وتعليقات شيخنا الألباني

— رحمه الله — على الكتاب «الظاهرة» !

الدرر المتلألئة

بِنَقْضِ

الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني

المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) - رَحِمَهُ اللهُ -

(فريّة) موافقته المرجئة

وهي

نقداته - العوالي - ، ، وتعقباته - الفوالي -

على (مواضع) من

كتاب «ظاهرة الإرجاء» (د. سفر الحوالي (١))

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- اضْطِرَابًا :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - عَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةَ ٣١٧)
- عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى تَوْقِفِ طَائِفَةٍ مِنَ الْخَوَارِجِ فِي الْحُكْمِ عَلَى
الصَّحَابَةِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْفِتْنَةِ - :

«وهذا الموقِفُ هو التَّوْقِفُ والإِرْجَاءُ؛ أي: إِرْجَاءُ
حُكْمِهِمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى -، مَعَ إِثْبَاتِ اسْمِ الْإِيمَانِ
لَهُمْ فِي الدُّنْيَا؛ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي اتَّخَذْتَهُ أَكْثَرُ فِرْقِ
التَّوْقِفِ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ دُونَ الْكُفْرِ لَا يُطْلَقُ عَلَى صَاحِبِهَا
اسْمُ الْكُفْرِ، وَلَا يُنْفَى عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِبًا - :

«هذا خِلَافٌ مَا نَقَلَهُ (صَفْحَةُ ٣١٢-٣١٣) عَنِ الْإِبَاضِيَّةِ
أَنَّ مُخَالَفِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ كَفَّارٌ... وَأَنَّ مَرْتَكِبِي الْكِبَائِرِ فِي
النَّارِ».

٢- تَنَاقُضٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - : (صَفْحَةٌ ٣١٧)
- مُتَكَلِّمًا عَنِ الْخَوَارِجِ - :

«وَبِغَضِ النَّظَرِ عَنِ مَفْهُومِهِمْ لِمُصْطَلَحِي «الْكُفْرِ
وَالْإِيمَانِ» ، وَمَدَى مُوَافَقَتِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ عَدَمِهَا ؛
فَالْمُهْمُ هُوَ أَنَّهُمْ لَا يَحْكُمُونَ عَلَى مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ - كَالزُّنَى ،
وَالْقَذْفِ ، وَالسَّرِقَةِ - بِالْكُفْرِ وَالْخُلُودِ فِي النَّارِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِبًا - :
«هَذَا خِلَافٌ مَا تَقْدُمُ» .

٣- إِيهَامٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةٌ ٣٧٢) :
«فَالْأَثَارُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ - فِي التَّرْجِمَةِ - تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
عَقَدَ هَذَا الْبَابَ لِلرُّدِّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ الْقَائِلِينَ : إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا
عَمَلٍ ، وَإِنَّ النَّاسَ يَتَسَاوَوْنَ فِيهِ ؛ وَهَذَا هُوَ إِرْجَاءُ الْفُقَهَاءِ - كَمَا
سَيَأْتِي بَيَانُهُ -» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِبًا
قَوْلَهُ : «وَهَذَا هُوَ إِرْجَاءُ الْفُقَهَاءِ» بِقَوْلِهِ - :

«هذا الإطلاق غيرُ صحيح ، وموهم».

٤- تَهْيِيجُ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةَ ٣٧٦) :

«في هذا الْجَوِّ الْحَالِكِ أَعْلَنَ ابْنُ الْأَشْعَثِ تَمَرْدُهُ عَلَى الْحَجَّاجِ ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى النَّهْوِضِ مَعَهُ ؛ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ ، وَرَفْعِ الظُّلْمِ ، وَتَحْكِيمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُشِيرًا إِلَى

أَحْوَالِ (الْحَرَكَيَيْنِ) ، وَمُشَابَهَتِهِمْ لِطَرَائِقِ (أَوْلِيكَ) الْمَخَالِفِينَ - :
«ما أشبه اليوم بالبارحة !».

٥- اسْتِنْجَالُ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةَ ٣٧٦) - فِي وَصْفِ ابْنِ

الْأَشْعَثِ - :

«وَلَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عَنْهُ بِدَعَاةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ نَائِرٌ سِيَاسِيٌّ ،
فَرَأَى فِيهِ هَوْلًا الْعُلَمَاءِ وَالْقُرَّاءِ مَنْفَذًا بَيْنَ نَارَيْنِ ، وَاسْتَعْجَلُوا
الْأَمْرَ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُؤَكِّدًا

(التَّشَابُهَ) الْآيْفَ الذِّكْرَ ، وَالِاسْتِنْجَالَ - :

«اللَّهُ أَكْبَرُ».

٦- دَعْوَى بَاطِلَةٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةٌ ٤٤٣) _ بَعْدَ ذِكْرِهِ شَيْئاً مِنْ عَقَائِدِ الْمُرْجِئَةِ - :

«فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَنْسِبُ نَفْسَهُ إِلَى السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ، ثُمَّ يُوَافِقُهُمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ ، فَمَهْمَا عَمِلَ أَحَدٌ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبْطَلًا

دَعْوَاهُ - :

«هذا الإطلاقُ فِيهِ نَظَرٌ ؛ كَالِاسْتِهْزَاءِ - مِثْلًا - ؛ فَإِنَّهُ عَمَلٌ وَنَحْوُهُ - ؛ كَالْإِنْكَارِ» .

٧- بَيْنَ (الْحُكْمِ) وَ(التَّشْرِيعِ) :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةٌ ٤٤٣) - مُتَمَّأً - :

«كَالتَّشْرِيعِ مِنْ دُونِ اللَّهِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِبًا ،

وَمُبَيَّنًا - :

«هذا تعبيرٌ سياسيٌّ غير واضح ؛ لأنه يحتمل أنه استحلٌّ

ذلك ، فلا قائل به ! وإن كان يعني : مجرد العمل مع اعتقاد

حُرْمته ؛ فهو موضع الخلاف ، وهو الكفر العملي ؛ وقد قال ابن القيم : «وأما الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك الصلاة ؛ فهو من الكفر العملي [قطعاً]» .

انظر تعليقي عليه في «حكم تارك الصلاة» (ص ٣٩) .

٨- بَيْنَ الْكُفْرِ (الْأَصْفَرِ) ، وَ(الْأَكْبَرِ) :

قال (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَة ٤٤٣) - مُتَمَّماً مُعَلَّلاً :

«فإنه لا يكفرُ عندهم إلا إذا جحد أو استحل ؛ مُراعاةً منهم لهذا الإذعان أو التصديق - المزعوم -» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزِماً :

«لم يبيِّن - لنا - بعدُ - موقفُ المؤلِّفِ من قوله ﷺ : «من حلف بغير الله ؛ فقد كفر» - وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ - ، وَنَحْنُ إِلَى الْآنَ - مُتَنْظِرُونَ مِنْهُ جَوَاباً وَتَوْضِيحاً» .

٩- سَقَطَ :

قال (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَة ٤٦٩) :

«فَكَانَتِ التَّيْبِجَةُ الْقَاصِمَةَ ، وَهِيَ أَنْ أَعْمَالَ الْإِسْلَامِ كُلِّهِ - ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَانْتِهَاءً بِالنَّوَافِلِ - مَا هِيَ إِلَّا عَرَضٌ لِلْإِيمَانِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ مَاهِيَّتِهِ ، وَأَنَّهُ [...] لَمْ يَأْتِ

بشيءٍ مِنْ ذَلِكَ - قَطُّ - يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ - وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ - !!» .
 ■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :
 «لعله سقط : (لو)» .

١٠- حَوْلَ (جِنْسِ الْعَمَلِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةٌ ٥١٠) :

«هُنَاكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ بَيْنَ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْأَعْمَالِ ، وَمَنْ تَرَكَ جِنْسَ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ - وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ الرُّدِّ - ، كَمَا أَنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ بَيْنَ انْتِفَاءِ الْإِيمَانِ وَنَقْصِهِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا عَلَى
 كَلِمَةِ (جِنْسِ الْعَمَلِ) - :

«من الظاهر أن المقصود عمل الجوارح ، وحينئذ يرد السؤال
 عن حديث : «... لم يعمل خيراً قط» - في حديث الذي أوصى
 بحرقه - ، وحديث شفاعة رب العالمين في أناس لم يعملوا خيراً قط .
 انظر رسالة «حكم تارك الصلاة» (ص ٢٧-٢٨) ، ويأتي
 جواب المؤلف عنه (ص ٧٤٦) دون الأول !!» .

١١- اعْتِرَاضٌ وَانْتِقَاضٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةٌ ٥١٨) - مُعَرِّضًا - :

«والمؤسفُ - للغاية - أن بعضَ علماء الحديث المعاصرين - الملتزمين بمنهج السلف الصالح - قد تبعوا هؤلاء المرجحة في القول بأن الأعمال شرطُ كمال - فقط - ، ونسبوا ذلك إلى أهل السنة والجماعة - كما فعل أولئك الذين ذكرنا بعضهم أغلاة - ، ولا أدري كيف يوافقون هؤلاء في هذه المسألة العظيمة من مسائل العقيدة ؛ التي جاء بيانها في الكتاب والسنة وإجماع السلف - كما تقدم - ، وتضافرت عبارات السلف على ذم من خالف فيها ، ووصفه بالبدعة والضلال - كما أسلفنا - .»

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - راداً ،
ومعلقاً - :

«لا أذكر أنه تقدم أنه ذكرَ عن أحد من السلف أنه قال بأن الأعمال شرط صحة ! حتى ينسب إلى من أشار إليهم ما ذكر ! وإنما هو قولهم : إن العمل من الإيمان .»

ولا أظن (!) أن المؤلف يعتقد أن من ترك العمل بأي شيء فرض عليه أنه يكفر !! فقد تقدم - منه - قوله (ص ٤٥٦) أن السلف لا يعتبرون مجرد نقص الإيمان كفراً ! ولا أظن أنه

يعني بالنقص ما لا يجب!». .

١٢- الزام :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةٌ ٥٢٧) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ :

«فَمَنْ ارْتَكَبَ هَذِهِ الْفَاحِشَةَ بِجَوَارِحِهِ ؛ فَإِنَّ عَمَلَ قَلْبِهِ مَفْقُودٌ بِلا شَكٍّ - خَاصَّةً حِينَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ عَلَى التَّرْكِ يَسْتَحِيلُ مَعَهَا وَقُوعُ الْفِعْلِ ، فَمِنْ هُنَا نَفَى الشَّارِعُ عَنْهُ الْإِيمَانَ - تِلْكَ اللَّحْظَةُ - : « لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ، لَكِنَّ وَجُودَ قَوْلِ الْقَلْبِ - عِنْدَهُ - مَنَعَ مِنَ الْحُكْمِ بِخُرُوجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ - كُلِّهِ - خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ - ؛ فَلَوْ أَظْهَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ إِيْمَانِ الْقَلْبِ وَاسْتِحْلَالِهِ لَهُ ؛ لَكَانَ خَارِجًا مِنَ الْمِلَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، أَمَّا مُجَرَّدُ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ عَمَلِ الْقَلْبِ ، لا قَوْلِهِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزِمًا :

«لماذا لا يُقال هذا في تارك الصلاة؟!» .

١٣- تَأْوِيلٌ ؛ بَلْ تَغْطِيلٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةٌ ٥٢٩) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ -

(مُؤَوَّلًا) :

«ولهذا تحصل حالة شاذة! خفيفة! وهي أن يضعف إيمان القلب ضعفاً لا يبقى معه قذرة على تحريك الجوارح لعمل خير، مثله مثل المريض الفاقِد الحركة والإحساس، إلا أن في قلبه نبضاً لا يستطيع الأطباء معه الحكم بوفاته - مع أنه ميؤوس من شفائه -؛ فهو - ظاهراً - في حكم الميت، و - باطناً - لديه هذا القدر الضئيل من الحياة؛ الذي لا حركة معه، وهذه هي حالة الجهنميين الذين يخرجهم الله من النار، مع أنهم لم يعملوا خيراً - قط -».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - موافقاً،
وملزماً - :

«قلت: ومنها الصلاة، وهو دليل صريح على المؤلف،
ولذلك تراه هناك تأوله بتأويلات باردة!»

١٤ - غمزاً باطلً :

- قال (د. سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٥٦٢)

- معرضاً - :

«حتى لقد وصل بهم التماذي إلى إخراج شعائر التقرب
والتسك - كالنذر، والتوسل، والذبح، والتعظيم - من مسمى

الْعِبَادَةِ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَنَّ السُّجُودَ لِلصَّنَمِ لَيْسَ بِكُفْرٍ لِذَاتِهِ ! وَمِنْ
الْعَجَبِ أَنْ بَعْضَ مَنْ يَنْتَسِبُ لِلسَّلَفِ يُوَافِقُهُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ». ■
فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبْطَلًا

دَعْوَاهُ - بِوُضُوحٍ ظَاهِرٍ - :

«عَمَزَ بِاطِلًا».

١٥- اسْتِدْلَالٌ بِالضَّعِيفِ :

- قَالَ (د. سَقَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٥٨١) :

«كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ

تَبَعًا لِمَا جَنَتْ بِهِ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبِينًا - :

«ضَعِيفٌ».

١٦- كَثَرَتِ لِلْعِلْمِ :

- قَالَ (د. سَقَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٥٨١)

- تَعْلِيْقًا عَلَى الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ - :

«انْظُرْ الْكَلَامَ عَنْ سَنَدِهِ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَقُولَ : وَضَعْفَهُ !؟» .

١٧- تخريج :

قال (د. سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٥٩٣) :

«وفي حديث جابر - رضي الله عنه - يقول: أنا من شهد معاذاً - حين حضرته الوفاة - يقول: اكشفوا عني سَجَفَ القُبَّةِ ، أَحَدْتُكُمْ حديثاً سمعته من رسول الله - ﷺ - ، لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَحَدْتُكُمْوهُ إِلَّا أَنْ تَتَكَلَّمُوا ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصاً مِنْ قَلْبِهِ - أَوْ : يَقِيناً مِنْ قَلْبِهِ - لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ» ، أَوْ «دَخَلَ الْجَنَّةَ» ، وَقَالَ مَرَّةً : «دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَلَمْ تَمْسُهُ النَّارُ»... .
ثُمَّ قَالَ : «وَسَنَدُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَسَانِيدِ ، وَأَجَلُّهَا ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُؤَكَّدًا :
«(الصحيحة) (٣/ ٢٩٨-٢٩٩)».

١٨- إِنْزَامٌ بِأَعْمَالِ الْقُلُوبِ :

قال (د. سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٦١٢) :

«والمقصود أن نعلم أن الرجل قد يكون في باطنه مؤمناً بالدين - في الأصل والجملة - ؛ ولكنهُ يكره شيئاً مما أنزل الله» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزَمًا :

«عمل قلبي».

١٩- إِنْزَامُ ثَانٍ :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٢٨) :

«فَالْوَاقِعُ أَنْ إِجْرَاءَ الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ تَوْقُفِ بَعْضِ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْعِلْمِ وَالدَّعْوَةِ قَدِيمًا - كَمَا بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - وَحَدِيثًا - كَمَا نَرَى عِنْدَ الْقَوْلِ بِكُفْرِ تَارِكِ الْعَمَلِ كُلِّهِ ، مَعَ ثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَنِ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزَمًا - :

«وَهَلْ تَرَى فَرْقًا بَيْنَ الْكُلِّ وَالْجِزْءِ ؛ كَالزَّكَاةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالْجِهَادِ - وَنَحْوَهَا - ؟!».

٢٠- تَكْفِيرُ الْمُتَمَتِّعِ :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٢٩) :

«فَقَوْلُ الْمُرْجئةِ : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ مُقْرَأً بِالْفَرَائِضِ ، عَالِمًا بِوُجُوبِهَا ، مُعْتَقِدًا صِدْقَ الرَّسُولِ ﷺ فِي ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ يَأْبَى فِعْلَهَا وَيُصِرُّ عَلَى ذَلِكَ ، حَتَّى تُقَدَّمَ عُنُقُهُ لِلسَّيْفِ وَتُضْرَبَ ؛ فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ ، سَوَاءً قِيلَ

بِكُفْرِهِ فِي الظَّاهِرِ أَمْ لَا : هُوَ فَرَضُ مُحَالٍ ، وَخَبِطُ خِيَالٍ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُقَرَّرًا - :

«صَدَقَ؛ وَاَنْظُرْ رِسَالَتِي «حَكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٣٩)» .

٢١- مُغَالَطَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٢٩) :

«بَلْ لَوْ قَالَ ذَلِكَ ؛ لِحَكْمِنَا أَنَّهُ كَاذِبٌ ، رَافِضٌ لِلدِّينِ اللَّهِ ،

مُسْتَهْزِئٌ ، مُتَكَبِّرٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَشَدُّ كُفْرًا وَجُحُودًا مِمَّنْ لَمْ يُقَرَّ

بُوجُوبِهَا أَصْلًا» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقَّبًا - :

«مُغَالَطَةٌ» .

٢٢- حَوْلَ (الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٣١) :

«مَعَ أَنَّ الْكُفْرَ فِي الشَّرْعِ : مِنْهُ كُفْرٌ تَكْذِيبٌ ، وَكُفْرٌ

اسْتِهْزَاءٌ ، وَكُفْرٌ إِبَاءٌ ، وَامْتِنَاعٌ ، وَإِعْرَاضٌ ، وَكُفْرٌ شَكٌّ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُقَرَّرًا - مِنْ

جِهَةٍ - وَمَبِينًا - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى - :

«هَذِهِ كُلُّهَا مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، فَلَيْسَتْ كُفْرًا عَمَلِيًّا

محضاً ، وبعضها عمل يُنبىء عمّا في القلب ، وليس كلُّ عملٍ كذلك - بدهاءة - ؛ كقتال المسلم .

٢٣- من مذهبِ (الخوارج) :

قالَ (د. سَفَرُ الحَوَالِي) - غَفَرَ اللهُ لَهُ - (صفحة ٦٣٢) :

«فالجُحُودُ في اللُغَةِ وَعَرُفِ السَّلَفِ يُطْلَقُ عَلَى الامْتِناعِ

عَنْ أداءِ الحَقِّ الوَاجِبِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الألبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِباً - :

«هذا ليس على إطلاقه ؛ وإلا فهو مذهبُ الخوارج !» .

٢٤- حَوْلَ (تَارِكِ الصَّلَاةِ) :

قالَ (د. سَفَرُ الحَوَالِي) - غَفَرَ اللهُ لَهُ - (صفحة ٦٣٢) :

«فَمَنَاطُ الاختِلافِ في أمرِهِمْ - أوْلاً - ، ثُمَّ مَنَاطُ

الاتِّفاقِ عَلَى قتالِهِمْ وَتَسْمِيَتِهِمْ مُرتدِّينَ - أخيراً - : كَانَ المَنعُ

والإبَاء» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الألبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ - مُوضِحاً - :

«هذا يُشبهه تماماً تارك الصلاة الذي عُرض على القتل ،

إلا أن يصلي ، فأبى ، فقتل ، فتنبه !

انظر تعليقه المتقدم (ص ٦٢٩) .» .

٢٥- استِدْلَالٌ بِالضَّعِيفِ :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٣٢) :

«وَقَدْ بَلَغَ الْأَمْرُ بِالصَّحَابَةِ مِنْ زَوَالِ الشُّبْهَةِ [فِي قِتَالِ مَا نَبِيِ الزَّكَاةِ] إِلَى أَنْ قَالُوا : «لَوْ أَطَاعَنَا أَبُو بَكْرٍ كَفَرْنَا» .
«الْمُصَنَّفُ» لابنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٢ / ٢٦٥) .»

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَّقِدًا - :

«هُوَ مَنْقُطَعٌ بَيْنَ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَعَمْرٍ» .

٢٦- مِثْلُهُ :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٥١) :

«وَقَالُوا [أَي : الصَّحَابَةُ] : «لَوْ أَطَاعَنَا أَبُو بَكْرٍ كَفَرْنَا» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُكْرَّرًا - :

«ضَعِيفٌ ، مَنْقُطَعٌ - كَمَا تَقْدِمُ (ص ٦٣٢) -» .

٢٧- تَكْفِيرُ تَارِكِ (الزَّكَاةِ) :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٥١)

- مُدْلَلًا عَلَى (أَنْ إِبْتَاءَ الزَّكَاةِ شَرْطٌ فِي عِصْمَةِ الدِّمِّ ، وَثُبُوتِ

الْأُخُوَّةِ فِي الدِّينِ) - رَادًّا - :

«ثُمَّ انظُرْ مَعَهُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ رِسَالَةِ «حُكْمِ تَارِكِ

الصَّلَاةِ» (ص ١٥) : «وإن قيل : لَيْسَ أَخَا فِي الدِّينِ !! قُلْنَا : هَذَا بَاطِلٌ مِنَ الْقَوْلِ بَيِّنِينَ ؛ لَيْسَ عَلَيْهِ أَيْ دَلِيلٌ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُنْتَقِداً ،
وَمُدَافِعاً - :

«هو [أي : الدين] كالإيمان ؛ يقبل الزيادة ؛ وإلا فما قول المؤلف في قوله ﷺ : «لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له»؟!» .

٢٨- دَعْوَى بَاطِلَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُّ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٥٧) مُؤَكِّداً - (أَنْ تَرَكَ الْأَرْكَانَ الْأَرْبَعَةَ وَسَائِرِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ كُفْرٌ ظَاهِراً وَبَاطِئاً ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ لِحِجْسِ الْعَمَلِ) - .

ثُمَّ وَجَّهَ قَوْلَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ بَعْدَ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، أَنَّهُ (لَا يُؤَثِّرُ عَلَى مَا سَبَقَ) ، بِقَوْلِهِ - مُعَلِّلاً - :

«أَنَّهُ مَنْ خَالَفَ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ أَحَدِ الْمَبَانِي الْأَرْبَعَةَ - وَلَا سِيَّما الصَّلَاةَ - لَا يَنْبَغِي الْأَعْتِدَادُ بِخِلَافِهِ ، بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَالزُّكَاةِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - :

«هذا الإطلاق ينافي حديث «الصحيحين» - وغيرهما - في تعذيب مانع الزكاة بالذهب، والإبل، والبقر، والغنم، وفيه قوله ﷺ: «فیری سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار»، وبه استدلّ ابن نصر - وهو من القائلين بتكفير تارك الصلاة - استدلّ به على أن مانع الزكاة ليس بكافر، وكذلك قال في مَنْ أظفر في رمضان متعمداً، ونقل اتفاق علماء الأمصار».

٢٩ - استدرأك :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٥٧) :

«وَيَشْهَدُ لِهَذَا ... اشْتِهَارُ الْقَوْلِ بِعَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَإِطْبَاقُ مُتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ الطَّحَاوِيَّ نَسَبَ إِلَيْهِ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِهِ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (٤/ ٢٢٢-٢٣٠) - وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْمُزْنِيِّ - صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ، - وَقَدْ كَانَ شَافِعِيًّا، ثُمَّ تَحَوَّلَ حَنْفِيًّا، وَهَذَا يُؤَكِّدُهُ النُّقْلُ السَّابِقُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْاسْتِدْلَالِ بِآيَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُرْجِئَةِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«في هذه النسبة نظر؛ لأن المعروف عنه خلافه».

٣٠- خصوصاً ؛ وَلَا خصوصاً :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صفحة ٦٥٨)

- (مَوْجَهًا) بَعْضَ الْأَحَادِيثِ - :

«وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ فِي حَالَاتٍ مَخْصُوصَةٍ ؛ كَقَوْلِ
حَدِيثَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «تُنَجِّهِمْ مِنَ النَّارِ» - أَي : عِنْدَ
دُرُوسِ الْإِسْلَامِ وَاضْمِحْلَالِهِ - ؛ فَجَعَلَهُ النَّاقِلُ قَوْلًا عَامًّا
مُطْلَقًا» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَّقِدًا ،
وَمُتَعَقَّبًا - :

«لَيْسَ وَحْدَهُ - فَقَطْ - ، وَمُخَالَفًا لِمَا يَنَاقِضُهُ ! - كَمَا يَظُنُّ
الْمُؤَلِّفُ ! - بَلْ مُوَافِقًا لِغَيْرِهِ ؛ كَحَدِيثِ شِفَاعَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لِغَيْرِ
الْمُصَلِّينَ ؛ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ - الْآتِي (ص ٧٤٦) - .»

٣١- ظَلَمَ :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صفحة ٦٥٨) :

«وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُنْسُوبُ لِلْإِمَامِ الْمَتَّبِعِ هُوَ قَوْلُ
مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ - كُلِّهِمْ ، أَوْ بَعْضِهِمْ - ، لَا قَوْلَ الْإِمَامِ نَفْسِهِ ،
وَلَا سَيِّمًا إِذَا اعْتَقَدَ التَّابِعُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّكْفِيرِ هُوَ مَذْهَبُ

الخوارج والمعتزلة، فينفي عن إمامه القول به، وهذا ما وقع فيه كثير من فقهاء المذاهب، بل وقع فيه من يحارب المذهبية؛ كالشيخ الألباني.

■ فَقَالَ (شيخنا الألباني) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا - :

«فيه ظلم - لعله غير مقصود! -؛ لأنني لم أنف ما نسبه إلي، ولا تعرضت لذكره، وإنما ذكرت بخطورة التكفير، ووجوب التفريق بين المؤمن المهمل، والكافر المنكر».

٣٢- تَدْلِيْسٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٥٨) :

«وَذَلِكَ مِثْلُ اسْتِدْلَالِ بَعْضِهِمْ بِكَوْنِ الصَّحَابَةِ - وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُمْ - لَمْ يُخَصَّصُوا مَقْبَرَةً لِتَارِكِي الصَّلَاةِ».

■ فَقَالَ (شيخنا الألباني) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«لم يقل: (الصحابة) أحد - فيما أذكر -؛ لأنه لم يكن في

عهدهم من عرف بترك الصلاة - بخلاف من بعدهم -».

٣٢- فَرِيَّةٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٠) :

«وَالْمُؤَسِّفُ - مَعَ هَذَا - أَنَّ الشَّيْخَ الألباني - حَفِظَهُ اللَّهُ -

أَخَذَ بِكَلَامِ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ الْمَخْضِ - مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ - .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضاً :

« اتق الله ؛ فهم [أي : المُرْجئة] يقولون : الصلاة ليست

من الإيمان ، ونحن نقول بخلافه ! » .

٣٤- تَلْبِيسٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - هَذَا اللَّهُ - (ص ٦٦٠) - مُتَمَّماً :

« حَيْثُ جَعَلَ [أي : الألباني] التَّارِكَ الْكَلْبِيَّ ^(١) مُؤْمِناً مِنْ

أَهْلِ الشَّفَاعَةِ ، وَرَكَّبَ رِسَالَتَهُ كُلَّهَا عَلَى هَذَا !! » .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَادّاً ، وَنَاقِضاً :

« ليس كذلك ؛ فالرسالة قائمة على تارك الصلاة

- كسلاً ^(١) .

٣٥- فَرَقٌ شَاسِعٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦١) :

« وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَهَا كَافِرٌ ، لَا حَظَّ لَهُ فِي

الْإِسْلَامِ - وَإِنْ ادَّعَاهُ - ، وَأَيْضاً ؛ أَنَّ التَّارِكَ هُوَ مَنْ لَا يُصَلِّي

(١) وبيان الوجه في ذلك تقدّم (ص ٧٨) .

باطلاق؛ لأن الكافر كذلك؛ فقوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَهَا؛ فَقَدْ كَفَرَ»، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ؛ يُفَسِّرُ هَذَا.

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزِماً - :

«قلت: الذين نقلت كلامهم من الأئمة يقولون: ولو ترك صلاة واحدة!!».

٣٦- عِلَّةُ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦١) :

«فَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَهُوَ مِنْ جِنْسِ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ، وَمَنْ تَرَكَهَا فِي أَكْثَرِ أَحْيَانِهِ؛ فَهُوَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ، وَحَالُهُ بِهِمْ أَشْبَهُ، وَمَنْ كَانَ يُصَلِّي أحياناً وَيَدْعُ أحياناً؛ فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ مُتَذَبِذِبٌ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالْعِزَّةُ بِالْخَاتِمَةِ.

وَتَرَكَ الْمَحَافِظَةَ... غَيْرُ التُّرُكِ الْكُلِّيِّ؛ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُفْصِلاً،

وَمَوْصِلاً - :

«وهذا التفصيل نراه جيداً؛ ولكن: هل علة الكفر في

هذه الحالة هو الترك لأنه ترك؟ أم لأنه يدل بظاهره على

العناد، والاستكبار؛ وهو الكفر القلبي؟!»

هذا هو الظاهر ، وهو مناط الحكم بالكفر ، وليس مجرد الترك ، وهو معنى ما كنت نقلته في رسالتي عن ابن تيمية (ص ٤٤-٤٦) ، وهو المصّرُ على الترك - مع قيام الداعي على الفعل - كما فصلته هناك - ؛ فراجعه ، فكلام المؤلف لا يخرج عنه ؛ بل بيّنه ، ويوضحه» .

٣٧- قِيَّاسٌ مَرْدُودٌ :

قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤) -
مُؤَكَّدًا (رَأْيُهُ) - :

«... لَا سِيَّمًا مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ بَيَانِ اسْتِحَالَةِ أَنْ يَرْضَى
مُؤْمِنٌ بِأَنْ يُقْتَلَ وَلَا يُصَلِّيَ ؛ فَهَذَا لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا كَافِرٌ مُعَانِدٌ .
وَعَلَى هَذَا يُقَاسُ غَيْرُهَا مِنَ الْأَرْكَانِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا :

«هذا القياس مردودٌ بحديث مانع الزكاة - كما تقدمت

الإشارة [إليه] - ، وهو التالي» .

٣٨- هَلِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ مُرْجِيٌّ ؟!

قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤) :

«وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ : «حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ ؛

فِيرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ؛ فَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مُسْتَدِلٌّ عَلَى أَنَّ تَارِكَ الزُّكَاةِ بِإِطْلَاقٍ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، فَلَا يَكُونُ كَافِرًا، أَوْ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَالزُّكَاةِ.

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مَلْزَمًا - :

«مَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ [أَي: الْحَدِيثَ] ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِ

«الْإِيمَانِ»، فَهَلْ هُوَ مَرْجِيءٌ؟».

٣٩- مَعْنَى (الْإِتِّزَامِ) :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤)

- رَدًّا عَلَى الْمُسْتَدِلِّينَ بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ - :

«أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الزُّكَاةِ أَوْ تَرْكِ حَقِّ الْمَالِ بِالْكُلِّيَّةِ،

وَلَا بُدَّ مِنْ جَمْعِ الْأَحَادِيثِ وَالرَّوَايَاتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ،

وَبِمَجْمُوعِهَا يَتَّضِحُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ لَيْسَ تَارِكُ الْإِتِّزَامِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا، وَمَلْزَمًا - :

«وَإِذَا حَمَلْتَ الْحَدِيثَ عَلَى الْإِتِّزَامِ؛ كَانَ عَدَمُ الْإِتِّزَامِ

دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الْإِيمَانِ بَاطِنًا، كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي الصَّلَاةِ».

٤٠- تَارِكُ الصِّيَامِ وَالزُّكَاةِ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤)

رَدَا عَلَى مَنْ يَسْتَدِلُّ بِالْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ (عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ تَارِكِ
الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) - :

«كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ فِي كِتَابِهِ
«تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«وكَذَلِكَ قَالَ فِي تَارِكِ الصُّومِ فِي رَمَضَانَ عَمْدًا، وَنَقَلَ

اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ!» .

٤١- تَشْكِيكَ لِلْهَوَى :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةٌ ٦٦٥) :

«وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى فِي «الصَّحِيحِ» : «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَلَاحَ

يُؤَدُّ زَكَاتَهُ ؛ مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعٌ...» - إِنْخ - ، وَلَيْسَ

فِيهَا «حَتَّى يُقْضَى»...» إِنْخ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - (كَاشِفًا) - :

«تَشْكِيكَ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ ؛ لِيُوَافِقَ هَوَاهُ» .

٤٢- تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةٌ ٦٦٥)

- مُتَمَّمًا - :

«فهذا لا يعني أنه لا يدخل النار ولا يخلد فيها، بل هي على إطلاقها، فدل مجموع هذا على أن الوعيد وارد في ترك حق الله - عامة -، لا في الزكاة المفروضة - خاصة -».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - مبيناً :

«تحميل للحديث ما لا يحتمل».

٤٣- هروب حماسي :

- قال (د. سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٦٦٦) :

«وبهذا تجتمع الأحاديث التي كثر فيها الاختلاف منذ عهد الصحابة - رضي الله عنهم -، ويوضح ذلك حال النبي ﷺ، وكثير من أصحابه؛ فإنه لم يكن رسول الله ﷺ يكتز المال وينتظر حتى يحول الحول؛ فيؤذي القدر المعلوم من النصاب المعلوم؛ بل ثبت عنه أنه قال: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً إلا أنفقته كله»، فكان هو وكثير من أصحابه ينفقون - بالليل والنهار، سراً وعلاية - في نواب الحق، ويسارعون فيما لا يتعين عليهم، ويتنافسون فيه مثلما كانوا يبادرون إلى صلاة التطوع، ويحرصون عليها - سواء -».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - متعباً :

«خروج عن الموضوع بلغة خطابية».

٤٤- هُوَ بِهِ أَوْلَى :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٦) :

«وَأَمَّا مَنْ التَزَمَ طَرِيقَةَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَرُدَّ الْبَغْضَ ، أَوْ يُخْطِئَ فِي تَوْجِيهِهِ ، أَوْ يَتَعَسَّفَ فِي تَخْرِيجِهِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ هَذَا مُخَالِفٌ لِلْأُصُولِ ! أَوْ : إِنَّهُ مَنْسُوخٌ ؛ نَزَلَ قَبْلَ تَحْلِيدِ الْأَنْصِبِيَّةِ ! وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ إِلَى الظَّنِّ أَقْرَبُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزِمًا - :

«هَذَا ظَاهِرٌ مِنْ فِعْلِكَ هُنَا ، وَفِي حَدِيثِ الْجَهَنَّمِيِّينَ».

٤٥- بَيْنَ (الظَّاهِرِ) وَ(الْبَاطِنِ) :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٦) :

«فِي كِتَابِ «الإِيمَانِ الْاَوْسَطِ» - الَّذِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ شَرْحٌ مُسْتَفِيزٌ لِحَدِيثِ جَبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ؛ فَصَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْقَوْلَ فِي هَذَا ، وَأَظْهَرَ - بِمَا لَا يَدْعُ رِيْبَةً وَلَا شَكًّا - حَقِيقَةَ الإِيمَانِ الْمُرَكَّبَةِ ، وَكَفَرَ مَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ الظَّاهِرَ ، بَلْ كَفَرَ مَنْ تَرَكَ الْإِتِمَارَ بِأَحَدِ الْأَرْكَانِ الْارْبَعَةِ - كَالصَّلَاةِ ، وَالزُّكَاةِ ، وَالصَّوْمِ ، وَالْحَجِّ - ، وَعَزَمَ عَلَى الْأَفْعَالِهَا».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلَّقًا عَلَى
الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ :-

«هذا عملٌ قلبي، ولا إشكال فيه، فنتبه!».

٤٦- بَتْرُوحْ حَذْفًا :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٦)
- عَازِيًا مَا سَبَقَ - :

«هُوَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧ / ٤٦١-٦٤١)».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيِّنًا - :

«فيه (ص ٥٢٤) التصريحُ بكفر دون كفر، ونفي كمال
الإيمان لترك الواجب، مثل: «لا يزني...»، وهذا مما لم يصرح
به المؤلف؛ بل (وحذفه) من كلام ابن تيمية، والسببُ
واضح!».

٤٧- مَتَى يَكْفُرُ تَارَكَ الصَّلَاةَ؟

- نَقَلَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٨)
- عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَام - قَوْلَهُ - :

«وَبِهَذَا تَزُولُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ،
بَلْ أَكْثَرُهُمْ - فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ - لَا يَكُونُونَ مُحَافِظِينَ عَلَى

الصلوات الخمس، ولا هم تاركها بالجُملة، بل يُصلُّون أحياناً، ويَدْعُونَ أحياناً، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتَجْرِي عَلَيْهِمُ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ فِي الْمَوَارِيثِ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ إِذَا جَرَتْ عَلَى الْمُنَافِقِ الْمَخْضُصِ - كَابْنِ أَبِي وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ -، فَلَا تَجْرِي عَلَى هَؤُلَاءِ أَوْلَى وَأُخْرَى...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُقَرَّرًا - :

«كلامٌ عدلٌ من كلام شيخ الإسلام - رحمه الله -، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة - ولو مرة واحدة - بعد خروج وقتها! ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند، وقد مثل له بما تقدم؛ كَمَنْ عُرِضَ عَلَى السِّيفِ إِلَّا أَنْ يَصْلِيَ، فَأَبَى» .

٤٨- قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ :

- قَالَ (د . سَقَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٨٣) :

«قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ: وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّنْ قَالَ - فِي الَّذِي قَالَ جِبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ -، إِذْ سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ: «فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ؛ فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَرَّضًا - :

«مذهب أحمد».

٤٩- بين (العناد) ، و(الجحد) :

- قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٦٨٣)

- متمماً النقل - :

«فقال قائل: وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي ﷺ ؛

فهو مسلم أيضاً؟! فقال - أي : الإمام - : هذا معاند للحديث».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمد الله برحمته - مبيناً ،

وشارحاً ، وملزماً - :

«هو بمعنى الجحد ؛ كما في اللغة».

٥٠- حديث ضعيف :

- قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٦٨٦)

- مُعلّقاً على حديث «الإسلام علانية ، والإيمان في القلب» - وقد

صدره بصيغة التمريض (روي!!) - :

«سبق تخريجُه ، وأنه حسن - إن شاء الله - ، ويدلُّ

لصحة معناه حديث جبريل - نفسه - ، وحديث : «إن في الجسد

مُضغنة إذا صلحت صلح الجسد كله ...» ؛ فصلاح القلب

بالإيمان ، وصلاح الجسد بالإسلام ؛ الذي هو من الإيمان

العام».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَبًا - :

«لم أره فيما سبق ! وتحسينه تما لا وجه له - وإن كان صحيح المعنى - ؛ إذ لا تلازم بينه وبين ثبوت المعنى - كما لا يخفى على العلماء ! - ، وقد بينت علته في «تخريج الطحاوية» (٤٢٧ / ٣٤٦) ، وفي «تخريج الإيمان» لابن أبي شيبه (٦) ، ثم في «الضعيفة» (٦٩٠٦) .

٥١- حَمَاسَةٌ وَمُبَالَغَةٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٩٦) -
- رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُكْفَرُوا الْحَاكِمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - إِلَّا
تَفْصِيلاً - وَالزَّمَامَ - :

«... سواءً كَانَ شَخْصَ الزُّعِيمِ ، أَوْ الْحِزْبِ ، أَوْ الْمَجْلِسِ الشَّرِيعِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ فِي قَلْبِهِ يُفْضَلُ شَرَائِعَ الْبَشَرِ عَلَى شَرِيعَةِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ، وَمَا لَمْ نَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَكُلُّ أَعْمَالِهِ هِيَ عَلَى سَبِيلِ الْمَعْصِيَةِ ! حَتَّى وَهُوَ يُصْدِرُ الْقَوَانِينَ تَلْوِ الْقَوَانِينَ ، وَيَتَرَصَّدُ لِلْمُطَالِبِينَ بِتَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ ، وَيَبْلَغُهُمْ بِصُنُوفِ الْأَذَى ، وَيُظْهِرُ الْمُوَالَاةَ الصَّرِيحَةَ لِلْكَفَّارِ ،

وَيُلْغِي مَا شَرَعَهُ اللَّهُ مِنَ الْفُرُوقِ الْجَلِيَّةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَفَّارِ مِنَ الرَّعِيَّةِ ، وَيُرْخِصُ بِإِقَامَةِ أَحْزَابٍ لَا دِينِيَّةَ - كُلُّ ذَلِكَ مَعَاصٍ لَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ ؛ مَا لَمْ نَطَّلِعْ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ؛ فَتَعْلَمَ أَنَّهُ يُفْضِلُ شَرْعاً وَحُكْماً غَيْرَ شَرْعِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ عَلَى شَرْعِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ ، أَوْ يُصْرِّحُ بِلِسَانِهِ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْكُفْرَ وَيَعْتَقِدُهُ ، وَأَنَّهُ مُسْتَحَلٌّ لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ !!» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَقْضاً - :

«مبالغة مكشوفة ، وخطاب شعري» .

٥٢- بَيْنَ (الظَّاهِرِ) وَ(البَاطِنِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةٌ ٧٠٦) :

«كُفْرُ إِبْلِيسَ هُوَ كُفْرُ إِبَاءٍ وَاسْتِكْبَارٍ - كَمَا أَسْلَفْنَا - مِنْ جَنْسٍ مَنْ يَقُولُ : لَنْ أَصَلِّيَ وَلَنْ أَزْكِيَ ، وَكُفْرُ الْيَهُودِ كُفْرُ حَسَدٍ وَبَغْيٍ ؛ كَمَا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ فَهُوَ مِنْ جَنْسٍ مَنْ يَقُولُ : إِنْ كَانَ فُلَانٌ هُوَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي أَمْرَ اللَّهِ ؛ فَلَنْ أَطِيعَهُ .

فإِبْلِيسُ (اعْتَرَضَ) عَلَى الشَّارِعِ فِي نَفْسِ أَمْرِهِ ، وَالْيَهُودُ اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ فِي اخْتِيَارِ مَنْ يُبَلِّغُ الْأَمْرَ ؛ كَمَا قَالَ الْحَبْرَانِ - فِي الْقِصَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ - : لَوْ كُنْتُ مِنْ نَسْلِ دَاوُدَ لَا تَبِعْنَاكَ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيَّنًا - :

«وَهُوَ يُنْبِئُ عَنِ الْكُفْرِ الْقَلْبِيِّ».

٥٢- بَيْنَ (الْكَفْرِ الْعَمَلِيِّ) ، وَ(الْأَصْغَرِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧١٢)

- مُشِيرًا إِلَى بَعْضِ مَا وَرَدَ مِنْ أَحَادِيثَ فِيهَا وَصَفَ الْكُفْرَ فِيمَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْمَعَاصِي - :

«وَهَذَا قِسْمٌ آخَرَ غَيْرُ مَا يُسَمِّيهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْكُفْرَ

الْعَمَلِيِّ ، وَيَقْصِدُونَ بِهِ الْأَصْغَرَ - فَقَطْ - ؛ فَيَجِبُ التَّنْبِيهُ لِهَذَا ؛

لَأَنَّ الْخَلْطَ بَيْنَهُمَا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الظَّنِّ بِأَنَّ كُفْرَ الْعَمَلِ - كُلَّهُ - لَا

يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ مَذْهَبِ الْمُرْجَانَةِ - كَمَا

رَأَيْتَ - ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ لِلشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ ؛ كَمَا فِي رِسَالَةِ

«حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٤٢-٤٤) .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا عَلَى

جُمْلَةِ (الْكَفْرِ الْعَمَلِيِّ) - مُسْتَذْرِكًا - :

«وَمِنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، وَابْنُ الْقَيْمِ !! وَلَكِنِ الْمَوْلَفُ (يَكْتُمُ)

هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لِيَغُضُّ النَّظَرَ عَنْ أَنَّهُ قَدْ يَتَضَمَّنُ الْكُفْرَ الْإِعْتِقَادِي

- أحيانًا - ؛ كَمَا فِي بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَوْلَفُ .

٥٤- مُغالطة :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧١٦) :

«وَلنَضْرِبُ لِذَلِكَ مِثَالاً لِكُفْرِ الْعَمَلِ وَأَخْرَجَ لِكُفْرِ الْقَوْلِ :

أ- مِثَالُ كُفْرِ الْعَمَلِ : السُّحْرُ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِي) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِباً - :

«تَنَبَّهْ لِمِغَالَطَتِهِ ؛ فَإِنَّهُ سَيَذْكَرُ أَنَّهُ كَانَ مَقْرُوناً بِالْإِعْتِقَادِ !!» .

٥٥- كُفْرٌ اِعْتِقَادِيٌّ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧١٦)

- مُتَمِّمًا - :

«... فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ كُفْرَهُمْ هُوَ تَعْلِيمُ السُّحْرِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ ، وَيَقُولُونَ لِلْمُتَعَلِّمِ : إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ عَاقِبَةَ عَمَلِهِمْ هَذَا هِيَ الْخُسَارَةُ الْكُبْرَى فِي الْآخِرَةِ ، فَلَمْ يَجْعَلْ عِلْمَهُمْ بِأَنَّهُ كُفْرٌ ، وَتَحْذِيرَهُمُ الْمُتَعَلِّمَ مِنْهُ وَاعْتِقَادَهُمْ سُوءَ عَاقِبَتِهِ مَانِعاً مِنْ تَكْفِيرِهِمْ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِي) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَدِّدًا ،

وَرَادًا - :

«سبحان الله ! ليس هذا كفرًا اعتقاديًا؟!».

٥٦- الكُفْرُ الْقَوْلِيُّ - الْقَلْبِيُّ :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧١٨) :

(ب - وَمِثَالُ كُفْرِ الْقَوْلِ : النُّطْقُ بِالْكَفْرِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ).

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

(وهو في هذه الحال نصرٌ عن الكفر الذي في القلب !

فتأمل قول ابن تيمية - الآتي في آخر الصفحة التالية [في

«ظاهرة» سَفَرُ] - : (لم يتكلم إلا وصدوره منشرح به !)).

٥٧- مَفَالِطَةٌ أُخْرَى :

قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٠)

- رَادًّا - :

«إِنَّ حَضَرَ الْكُفْرِ فِي (الاسْتِحْلَالِ) قَدْ لَا يَلْزَمُ حَتَّى عَلَى

مَذْهَبِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَلِمَةَ «الاسْتِحْلَالِ» لَا تَدُلُّ عَلَى اعْتِقَادِ

حِلِّ مُحْرَمٍ، إِلَّا بِحَسَبِ الْاصْطِلَاحِ، أَمَا فِي اللُّغَةِ - بَلْ وَفِي كَلَامِ

الشَّرْعِ -؛ فَإِنَّ الْمُسْتَحِلَّ هُوَ الْمُسْتَمْرِي لِلْحَرَامِ؛ الَّذِي لَا يَعْأُ

بِالتَّحْرِيمِ وَلَا يُيَالِي بِهِ؛ كَمَا قَالَ - ﷺ - : «يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَّ

وَالْحَزِيرَ»...».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضاً،
وَمُبِيناً الْمُرَادَ مِنَ التَّكْفِيرِ بِ(الاسْتِحْلَالِ) :-

«مغالطة أخرى؛ فإن المقصود منه القلي!».

٥٨- لِمَاذَا النِّزَاعُ وَالْمُنَازَعَةُ؟

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٢) :-

«يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: أَهْلُ
السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِالذُّنُوبِ؛ فَإِنَّمَا تُرِيدُ بِهِ
الْمَعَاصِيَ - كَالزُّنَى وَالشُّرْبِ -، وَأَمَّا هَذِهِ الْمَبَانِي - يَعْنِي:
الْأَرْكَانَ -؛ ففِي تَكْفِيرِ تَارِكِهَا نِزَاعٌ مَشْهُورٌ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرَكاً :-

«لِمَاذَا النِّزَاعُ - إِذْن - إِذَا كَانَتِ الْمَخَالَفَةُ بِالْوُضُوحِ الَّذِي

يَزْعُمُهُ الْمَوْلَفُ؟!».

٥٩- نَقْضٌ وَانْتِقَاضٌ:

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٣) :-

«إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُتَّبِعُونَ لِنُصُوصِ الشَّرْعِ فِي كُلِّ
شَيْءٍ، فَمَا جَعَلَهُ الشَّرْعُ كُفْرًا بِإِطْلَاقٍ؛ فَهُوَ - عِنْدَهُمْ - كُفْرٌ
بِإِطْلَاقٍ؛ كَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، أَوْ تَعَاطَى السُّحْرَ، أَوْ حَكَّمَ بِشَّرْعٍ

غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - ، وَسَمَّوْا فَاعِلَهُ كَافِرًا بِإِطْلَاقٍ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضًا - :

«هذا منقوضٌ بأحاديثٍ صحيحة ؛ ك : «[مَنْ] انتسب إلى

غير أبيه كفر» ، «من حلف بغير الله ؛ فقد كفر» ... ونحوه» .

٦٠- نَفْيُ الْإِيمَانِ (الكَامِلِ) :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٣) :

«وَمَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِيمَانَ بِفِعْلِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْصِيَةِ ؛

يَنْفُونَ عَنْهُ الْإِيمَانَ ، لَكِنْ لَا يُخْرِجُونَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَهَذَا هُوَ

مَعْنَى قَوْلِهِمْ : «نُتِبْتُ لَهُ مُطْلَقَ الْإِيمَانِ ، لَا الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ» ،

وَذَلِكَ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ : «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ

مُؤْمِنٌ» ... إلخ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مَبِينًا ،

وَنَاقِضًا - :

«وهذا معناه نفي الإيمان الكامل عنه ، وذلك لا يستلزم

أنه كافر مرتد» .

٦١- نَقْضُ التَّنَاقُضِ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٣) :

«مِنَ ذَلِكَ : أَنْ الْأَوَّلَ جَاءَ فِي الْكُفْرِ بِصِيغَةِ الْمَعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ؛ مِثْلُ : «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ - أَوْ الشُّرْكِ - تَرْكُ الصَّلَاةِ» ، أَوْ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي ؛ مِثْلُ : «... فَمَنْ تَرَكَهَا ؛ فَقَدْ كَفَرَ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً - :

«هذا منقوضٌ بالعبدِ الأبقِ من موالیه : «... فقد كفر» ، وقوله : «من حلف بغير الله ؛ فقد كفر» ، هل يسوي بينهما؟! أم يقول بقول السلف : كفر دون كفر؟! انظر ما تقدم (ص ٦٦٦)» .

٦٢- حَوْلَ الْكُفْرِ الْأَصْفَرِ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٤) :

«وَمَنْ ارْتَكَبَ ذَنْبًا لَمْ يَجْعَلْهُ الشَّرْعُ كُفْرًا بِإِطْلَاقٍ ؛ فَهُوَ مُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ الَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ - قَدِيمًا - بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْخَوَارِجِ ، وَحُكْمُهُ - عِنْدَهُمْ - فِي الْآخِرَةِ - أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ إِنْفَازِ الْوَعِيدِ - كَالْتَوْبَةِ ، وَالِاسْتِغْفَارِ ، وَالْحَسَنَاتِ الْمَاحِيَةِ - وَنَحْوِهَا - ؛ فَهُوَ تَحْتَ مَسِيئَةِ اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ ؛ وَلِهَذَا فَهُمْ يَجْزِمُونَ بِأَنْ بَعْضَ

أهل الكباير سيدخلون النار، وأن بعضهم لن يدخلها - كما هو مقتضى الجمع بين الأدلة في هذه المسألة - .

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - معلقاً على

الجملة الأولى - :

«وهل من ذلك : «من حلف بغير الله ؛ فقد أشرك» !؟» .

٦٣ - تناقض آخر :

- قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٢٤) :

«ولا يكفرون من ارتكب ما هو من جنس المعاصي ؛ ما لم يستحل ذلك ؛ فليسوا - إذن - خوارج» .

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - منتقداً :

«تأمل ما أخذه على هذا القيد - على مخالفه - ص (٧٢٠)

بند (سابعاً) - !» .

٦٤ - تعثر، وعثرات :

- قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٢٦)

- متعقباً الطحاوي في حده التكفير - :

«وإنما قاله تبعاً لِمذهب المرجئة الحنيفة ؛ الذين

يقولون : إن الإيمان هو التصديق والإقرار، والكفر هو ضد

ذَلِكَ ؛ وَهُوَ التَّكْذِيبُ وَالْجُحُودُ ؛ أَي : جُحُودُ الْإِقْرَارِ - كَمَا سَبَقَ تَفْصِيلُ مَذْهَبِهِمْ - .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذْرِكًا - :

«هَذَا إِذَا فَهَمَ أَنَّهُ يَعْنِي جُحُودَ الْإِسْلَامِ كَلًّا ! وَهَذَا عَمَّا لَا

يَخْفَى عَلَى الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُهُ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ ! وَلَكِنَّهُ يَتَّبِعُ الْعَثْرَاتِ اللَّفْظِيَّةَ ! فَإِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ يَتَوَسَّعُونَ فِي التَّكْفِيرِ ! فَهُوَ يَقْصِدُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَوْ جُزْءًا مِنْهُ - مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ - عَلَى الْأَقْلِ - .»

٦٥ - خَلَطٌ وَتَبَايُنٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٧) :

«وَلَا زِمُ ذَلِكَ وَطَرْدُهُ : أَنْ يُقَالَ : مَنْ كَفَرَ بِالْقُرْآنِ مَعَ

إِقْرَارِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَنَا إِيَّاهُ لِلْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَتَرَكْنَا دَعْوَتَهُ لِلشَّهَادَتَيْنِ ؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ !!» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُنْتَقِدًا ،

وَرَادًا - :

«خَلَطَ بَيْنَ دَعْوَتِهِ إِلَى الْإِيمَانِ ، وَبَيْنَ دَعْوَتِهِ إِلَى الْعَمَلِ بِمَا

هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ ؛ فَتَنَّبَهُ .»

٦٦- كَتَمَ لِبَعْضِ الْعِلْمِ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٧٢٨) :

«وَنَقُولُ : إِنَّهُ بَقَطَعَ النَّظَرَ عَنِ أَنْ الثَّابِتَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ هُوَ تَكْفِيرُ التَّارِكِ _ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ _ ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَلْتَقِي مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الطَّحَاوِيَّ لَا يُكْفَرُ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الصَّلَاةِ ، بَلْ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْإِقْرَارِ ، لَاحِظْ قَوْلَهُ _ : «وَلَا يَكُونُ كَافِرًا إِلَّا مِنْ حَيْثُ كَانَ مُسْلِمًا ، وَإِسْلَامُهُ كَانَ بِإِقْرَارِهِ بِالْإِسْلَامِ ؛ فَلِذَلِكَ رَدُّهُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِجُحُودِهِ الْإِسْلَامَ» _ ؛ تَجَدَّدَ ذَلِكَ جَلِيلًا .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُعَلِّقًا عَلَى

قَوْلِهِ : «وَقَدْ نَقَلْنَاهُ» _ :

«(ص ٦٨٣) ، وَهَنَّاكَ رَوَايَاتٌ أُخْرَى لَمْ يَذْكُرْهَا ! وَبِخَاصَّةِ

الرَّوَايَةِ الَّتِي قَلَّتَ فِيهَا : إِنَّهَا يَلْتَقِي مَعَهَا قَوْلُ الطَّحَاوِيَّ .»

٦٧- التَّكْفِيرُ بَعْدَ (الدَّعْوَةِ) ، وَحَيْثِيَّاتُهُ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٧٢٨) :

«مَنْ كَفَرَ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَرَكَّهَا كُفْرًا ، أَوْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ الَّتِي يُكْفَرُ بِجَاحِدِهَا ؛ فَإِنَّهُ يُدْعَى إِلَى ذَلِكَ الْعَمَلِ أَوْ الْإِعْتِقَادِ ، وَيُسْتَتَابُ مِنْ تَرْكِهِ أَوْ جَحْدِهِ ، وَلَا

نَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَفَرَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ ؛ فَإِنَّ
إِسْلَامَهُ يَكُونُ بِأَدَائِهَا ، وَإِذَا كَفَرَ بِجَحْدِ الْبُعْثِ ، أَوْ الْجَنَّةِ ، أَوْ
النَّارِ ؛ فَإِنَّ إِسْلَامَهُ يَكُونُ بِالْإِسْلَامِ بِهَا ، وَهَكَذَا .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا عَلَى

كَلِمَةٍ (يُدْعَى) - :

«مَنْ الدَّاعِي - أَوْلَى - ؟؟»

وما حُكِمَ إِذَا لَمْ يُدْعَ - ثَانِيًا - ؟؟» .

٦٨ - كَيْلٌ بِمَكْيَالَيْنِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٣٣)

- مُعَلِّقًا عَلَى رَدِّ رَوَايَةٍ : «الْإِيمَانُ مُثَبَّتٌ فِي الْقُلُوبِ ؛ كَالْجِبَالِ
الرَّوَّاسِي ؛ وَزِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ : كُفْرٌ» - :

«وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَمَانَةِ شَارِحِ «الطَّحَاوِيَّةِ» - الْعَلَامَةِ عَلِيِّ

ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعِزِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَتَجَرُّدِهِ عَنِ
الْهَوَى وَالتَّعَصُّبِ ، أَنَّهُ - مَعَ كَوْنِهِ حَنَفِيًّا - قَدْ بَيَّنَّ بَطْلَانَ هَذَا
الْحَدِيثِ نَقْلًا عَنْ شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَبَيَّنَّ فِيهِ
عِلَّةَ أُخْرَى غَيْرَ أَبِي الْمُطْبِيعِ ، وَهُوَ أَبُو الْمُهْزَمِ ؛ الَّذِي قَالَ عَنْهُ
شُعْبَةُ : «لَوْ أَعْطَوْهُ فَلَسَيْنِ لِحَدَّثْتُهُمْ سَبْعِينَ حَدِيثًا...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلَّقًا - :
 «أليس من الإنصاف - أيضاً - أن يصف المؤلف - هداانا الله وإياه - بالأمانة - الشيخَ الألباني؛ لا سيما وقد رماه بالإرجاء ! ولو بالإشارة - كمثل أن ينقل عنه أنه حكم على الحديث بالوضع في تعليقه على «شرح الطحاوية» (ص ٣٤٢-٣٤٣) - ، وأن يجيل إليه - كما فعل فيما يأتي - ؛ حيث أحال على «الشرح» بتحقيق الأرنؤوط - ! أم الإحالة إلى بعض كتبه إنما يكون إذا كان فيها ما هو حُجَّةٌ للمؤلف بزعمه !؟ أو كان لصالحه !؟».

٦٩- سَقَطَ ، وَتَصْحِيحٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٣٥) رَدًّا عَلَى (ما خَلَطَ النَّاسُ) فِي مَعْنَى «الإِيمَانِ» (بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ) !! :
 «فَقَالُوا : إِنَّ عَمَلَ الْجَوَارِحِ لَيْسَ مِنَ الإِيمَانِ ؛ [...] كُلُّهُ فِي الْقَلْبِ - فَقَطْ -» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُصَحِّحًا - :

«لعله سقط : «الإيمان» !» .

٧٠- مَنْ لَمْ يُكْفَرْ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٣٦) :

«كالنصوص الثابتة الصريحة في تكفير تارك الصلاة؛ التي انعقد عليها إجماع الصحابة، لكن المرجحة جعلوها من قبيل الوعيد والتغليظ، فقالوا: إن التارك المصير الذي يعرض على السيف، ويستتاب ثلاثة أيام، ثم يقتل ممتنعاً عن أدائها؛ إنه مسلم يقتل حداً».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - ذاكراً (بعض) من لم يكفر بترك الصلاة - :

«ومنهم الإمام الشافعي - عندي - !؟ كما اشتهر عنه، ونقله المؤلف ص (٦٥٧)».

٧١- تأويل؛ بل تعطيل؛

- قال (د. سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٣٦) :

«فهذا الأصل العظيم؛ من فطن له واطلع على مذهب السلف؛ علم يقيناً أنه المذهب الحق الذي لا تناقض فيه، ولا تعارض بين نص وآخر، وعلم كثيراً من أسباب وقوع الخلاف بين الناس في الإيمان، وأنه لا مخلص له - ولا لهم - من الخطأ والتناقض؛ إلا بافتناء أثر السلف الصالح في كل ذلك».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - معلقاً - :

«هَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ ، لَكِنْ قَدْ أَصَابَكَ نَحْوُ مَا أَصَابَ
بَعْضَ مَنْ ذَكَرْتَ ! وَهُوَ أَنَّكَ تَتَأَوَّلُ مَذْهَبَهُمْ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ
إِلَى مَذْهَبِكَ الَّذِي لَمْ تُلْخِصْهُ تَلْخِصًا يَرْفَعُ الشُّكَّ ، فَهِيَ أَنْتَ
- هُنَا - وَفِيمَا سَبَقَ - فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ - أَيْضًا - تَفْهَمُ الْقُرَاءَ أَنَّكَ
تَعْنِي التَّارِكَ الْمَصِيرَ الَّذِي ... إلخ ، وَلَيْسَ مُطْلَقَ التَّارِكِ !

فَإِنْ كَانَ هَذَا قَصْدَكَ ؛ فَهَلَا بَيَّنْتَهُ لِقُرَائِكَ ، وَحِينَئِذٍ سَتَجِدُ
مَنْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ ، وَمِنْهُمْ كَاتِبُ هَذِهِ الْأَخْرَفِ
- وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِهِ - ، وَمَعَ ذَلِكَ ؛ فَأَنْتَ تُلْجِئُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
بِالْمُرْجِيَةِ !!

وَلَكِنْ - بِالتَّأَكِيدِ - لَيْسَ هَذَا هُوَ الْكَافِرُ - فَقَطْ - عِنْدَكَ ؛
فَقَدْ تَكَلَّفْتَ - جَدًّا - فِي تَأْوِيلِ حَدِيثِ دُخُولِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا
قَطُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - تَكَلَّفًا عَجِيبًا ، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ دِلَالَتُهُ
عِنْدَكَ !

وَكَأَنَّكَ كُنْتَ أَنْتَ تَشْعُرُ بِذَلِكَ ، فَتَحَاوِلُ الْعَمْرَ مِنْ
صِحَّتِهِ ، وَإِيجَادَ التُّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ
فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ ، مُخَالَفًا بِذَلِكَ إِطْبَاقَ حِفْظِ الْحَدِيثِ عَلَى
صِحَّتِهَا ؛ كَالْبُخَارِيِّ ، وَمُسْلِمٍ ، وَأَبِي عَوَانَةَ ، وَأَبْنِ خُرَيْمَةَ ، وَأَبْنِ

حِيَانٌ، وَابْنِ مَنَدَةَ - وَغَيْرِهِمْ - ! فَصَنِّعُ مَنْ يَكُونُ هَذَا ١؟
 وَأَنْتَ تَعْلَمُ - فِيمَا أَظُنُّ - أَنْ لَا تَعَارِضَ بَيْنَ مُثَبِّتٍ وَنَافٍ
 - لَوْ كَانَ هُنَاكَ نَافٍ - ، وَبَيْنَ مَنْ عَلِمَ وَمَنْ لَا يَعْلَمُ ، وَمِنْ هُنَا
 كَانَتْ قَاعِدَةٌ : «زِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ» .

لِذَلِكَ كَانَ مِنْ لَوَازِمِ التَّحْقِيقِ - بَلْ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ - أَنْ
 يُبَيِّنَ الْمُؤَلِّفُ رَأْيَهُ بِوَضُوحٍ : مَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلْفِ ١؟
 أَهْوَى التَّكْفِيرِ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ ١؟
 أَمْ بِإِضْرَارِهِ عَلَى تَرْكِهَا مُطْلَقًا ؛ بِحَيْثُ يَمُوتُ وَقَدْ شَاخَ ،
 وَلَمْ يُصَلِّ لِلَّهِ صَلَاةً ١؟
 أَوْ هُوَ الَّذِي رَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى الْحَاكِمِ ، فَأَمَرَهُ بِالصَّلَاةِ ، فَأَبَى ،
 فَقُتِلَ ١؟

وَأَنْ يُبَيِّنَ - أَيْضًا - إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَهُ مِنَ الْوَضُوحِ
 أَنَّهُمْ لَا يَغْنَوْنَ الْمَصِيرَ الْمُعَانِدَ - : لِمَاذَا اخْتَلَفَتْ أَيْمَةُ السَّلْفِ فِي
 الْمَسْأَلَةِ ، بَلْ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الْإِمَامِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ ؛ كَأَحْمَدَ
 - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَضِلًّا عَنِ أَتْبَاعِهِ ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَنْهَجِهِ - مِنْ
 أَهْلِ الْحَدِيثِ ، مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ - ؛ كَابْنِ بَطَّةَ ، وَابْنِ
 الْقَيِّمِ الَّذِي كُنْتُ نَقَلْتُ كَلَامَهُ فِي رِسَالَتِي ، وَفِيهَا أَنَّهُ جَعَلَ تَرْكَ

الصَّلَاةِ مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ قَطْعاً) ، لَا الْاِعْتِقَادِيَّ - بِخِلَافِ الْمُنْتَبِعِ مِنَ الصَّلَاةِ - وَلَوْ قُوتِلَ - ؛ فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا .
٧٢- دَعْوَى مَزْعُومَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةٌ ٧٤٦) :

« حَدِيثُ الْجَهَنَّمِيِّينَ ، أَوْ (حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ) :

وَهُوَ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ ، وَتَحَسَّنَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَيْهِمْ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ .

وَأَصْرَحَ لَفْظِ اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْمُرْجِنَةُ فِي إِحْدَى رَوَايَاتِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ؛ وَهِيَ : « ... فَيَقُولُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : شَفَعْتَ الْمَلَائِكَةَ ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ ؛ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا - قَطُّ - ؛ قَدْ عَادُوا حُمَمًا ، فَيَلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ - يُقَالُ لَهُ : نَهْرُ الْحَيَاةِ - ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تُخْرِجُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ... » .

قَالَ : « فَيُخْرِجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ ؛ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، هُوَ لَاءُ عِتْقَاءِ اللَّهِ ؛ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ

عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرَ قَدْمُوهُ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا عَلَى

قَوْلِهِ : «اسْتَدَلْتُ بِهِ الْمُرْجئة» - :

«مَنْ هُوَ الْمُسْتَدَلُّ؟!» .

٧٣- لَا فَرْقَ ، وَلَكِنْ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٦) :

«وَهذِهِ إِحْدَى رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ لِلْحَدِيثِ ، وَلَمْ تَرِدْ هَذِهِ

الَلْفِظَةُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ؛ عَلَى كَثْرَةِ رَوَايَاتِهِ لَهُ عَنِ أَبِي سَعِيدٍ ،

وَأَنَسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، إِلَّا أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَخِيرَةَ وَهِيَ قَوْلُ أَهْلِ

الْجَنَّةِ : «أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضًا :

«مَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَا أَثْبَتَهُ وَمَا نَفَاهُ؟» .

٧٤- إِثْبَاتٌ ، ثُمَّ نَفْيٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٦)

- مُتَمَّمًا :

«... وَرَدَّتْ فِي إِحْدَى رَوَايَاتِهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ

أَبِي سَعِيدٍ - أَيْضًا - .» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبِينًا

اضْطْرَابَهُ - :

«وَسَيَنْفِيهَا قَرِيبًا (ص ٧٥٠)!». .

٧٥- أَيْنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ ؟!

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٦)

- رَادًّا - :

«أَمَّا الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ فَقَدْ رَوَاهُ مُخْتَصِرًا وَمُطَوَّلًا، عَنِ أَبِي

هُرَيْرَةَ، وَأَنْسِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَلَمْ تَرِدْ هَذِهِ

اللَّفْظَةُ عِنْدَهُ إِلَّا فِي رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ أَبِي سَعِيدٍ

- أَيْضًا -» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَجِّبًا،

مُسْتَنْكِرًا - :

«أَلَا يَكْفِي ذَلِكَ؛ وَهِيَ فِي «الصَّحِيحِينَ»؟!» .

٧٦- إِنْزَامٌ فَاشِلٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٧) :

«إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى الْمُرْجئةِ فِي زِيَادَةِ

الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، وَهُمْ يُؤْوِلُونَهُ، وَلَا يَأْخُذُونَ بِهِ فِي ذَلِكَ، فَمِنْ

التَّحَكُّمِ أَنْ يَرُدُّوا أَوَّلَ الْحَدِيثِ وَيَسْتَدِلُّوا بِآخِرِهِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الَّذِي فِي آخِرِهِ لَيْسَ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ رِوَايَاتِهِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَقَّباً - :
«هَذَا غَيْرُ وَاوَدٍ عَلَيْنَا - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ».

٧٧- تَكَرَّرَ بِلاَ اسْتِقْرَارٍ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٨) :

«إِنَّ أَكْثَرَ رِوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ، بَلْ هِيَ مُصْرَحَةٌ بِأَنَّ الْجَهَنَّمِيِّينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ وَمِنْ الْعَامِلِينَ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكاً - :

«تَكَرَّرَ لِمَا سَبَقَ!».

٧٨- تَرْجِيحٌ دُونَ تَعَارُضٍ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٩)

- (مُحَاوِلًا) جَمَعَ هَذَا النَّصْرُ مَعَ النَّصُوصِ الْآخَرِيِّ، وَفَهَمَهُ مِنْ خِلَالِهَا - :

«أَوَّلًا: مِنْ جِهَةِ التَّرْجِيحِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً - :

«لا مبرر للترجيح ؛ لأنه لا تعارض».

٧٩- خروج .. عن البحث :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صفحة ٧٤٩)

_ مَتَمًّا _ :

«أن يقال : إن الروايات التي لم تذكر فيها هذه الزيادة ؛ أَرْجَحُ مِنْ تِلْكَ ؛ مِنْ حَيْثُ كَثُرَتْهَا وَمُوَافَقَتُهَا لِلْأَصُولِ الْقَطْعِيَّةِ ؛ فِي أَنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَأَنْ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُسْتَدْرِكًا ،

وَنَاقِضًا _ :

«خروج عن البحث».

٨٠- تَوْهَمٌ ، أَوْ إِيهَامٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صفحة ٧٤٩)

_ مَتَمًّا _ :

«فَمَثَلًا : رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ، هَذَا نَصُّهَا :

«حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَأَرَادَ أَنْ

يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنَ أَهْلِ النَّارِ ؛ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا

مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا ؛ مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ

مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَغْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السَّجُودِ؛ تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السَّجُودِ؛ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السَّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُصَبَّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ؛ فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ».

فهذه روايةٌ متفقٌ عليها بين الشيخين.

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«وتلك مثلها - أيضاً - مما اتفقا عليه، وإن أوهم أنها من

أفراد مسلم، ثم عزاها للبخاري - أيضاً -!».

٨١- تَنَاقُضٌ جَدِيدٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُّ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٠)

- مُتَمَّماً - :

«فهذا مما يُرْجَحُ هذه الرواية؛ لاتفاق كلا الصحابيين عليها، وتصريح التابعي بأن أبا سعيد لم يغير، أو لم يزد على أبي هريرة إلا ما ذكر؛ فلديه زيادة علم ترجح روايته على رواية عطاء بن يسار، عن أبي سعيد - منفرداً -، لا سيما وقد شاركه فيها سعيد بن المسيب، كما في رواية البخاري في كتاب الأذان».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبِينًا

تَنَاقُضُهُ - :

«هنا أخذ بالزيادة!». .

٨٢- ثُمَّ ... تَنَاقُضُ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٠)

- مُتَمَّمًا - :

«وَمِمَّا يُقَوِّبُهُ أَنْ رَوَايَةَ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ - نَفْسِهِ - عِنْدَ

الْبُخَارِيِّ ، لَمْ يَرِذْ فِيهَا قَوْلُهُ : «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا - قَطُّ» - ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبِينًا

تَنَاقُضُهُ - :

«هذا يُنَافِي إثباته الماضي ص(٧٤٦) ، والآتي ص(٧٥١)

بلفظ: «بغير عملٍ عملوه ، ولا خيرٍ قدموه» ، فهو نصٌّ - أيضاً -

كالذي نفاه!». .

٨٣- مُكَابَرَةٌ فِلْسَفِيَّةٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥١) :

«فَلَمْ يَرِذْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ إِلَّا قَوْلُ أَهْلِ

الْجَنَّةِ ! وَهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ حَسْبَ ظَاهِرٍ مَا يَعْلَمُونَ ! كَمَا جَاءَ

فيه: «فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا»؛ فإن كانتِ الْمَعْرِفَةُ بِحَسَبِ عِلْمِهِمْ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا!! فلا يَخْفَى أَنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمُؤْمِنُونَ أَنْ فِيهِ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَتْ بِحَسَبِ أَثَرِ السَّجُودِ - كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى -؛ فَلَا يَبْنَعُدُ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِ الْمُصَلِّينَ مِنْ إِسَاءَةِ الصَّلَاةِ، وَالإِهْمَالِ الشَّدِيدِ فِي أَدَائِهَا مَا لَا يَخْضُلُ لَهُ مَعَهُ عَلَامَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ!!».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا، وَنَاقِضًا:

«مكابرةٌ عجيبةٌ؛ بل الصوابُ أنهم قالوا ذلك بإعلامِ الله إياهم، ومما يدلُّ على ذلك قوله - تعالى -: «فمن وجدتم في قلبه...»؛ فهل علموا ما في قلوبهم إلا بإعلامه - تعالى -؟! الله أكبر!! فلسفةٌ غريبةٌ تشبه فلسفة المؤولة؛ بل المعطلة، ولفٌ ودورانٌ لا يليق بالمؤلف! وخصوصاً أنه ضيِّع كثيراً من البحث حول (الإيمان قول وعمل)، وقد مضى ما فيه كفايةً - وزيادةً - في الرد على المرجئة.

وتأول قول أهل الجنة: «وأدخلهم الله بغير عمل...» بما يُشعر أنه لا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أنه خطأ، وأنه في المصلين،

مع صراحة الحديث أن هؤلاء أخرجوا بعد إخراجهم المصلين ؛
فصنِعُ مَنْ هذا ؟!

ثم إنه صار إلى الترجيح ، وهو فرغ التعارض !!! .

٨٤- تَأْوِيلٌ .. وَ.. شُدُودٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٢) :

« وَمِنْ ذَلِكَ : مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خُزَيْمَةَ - رَحِمَهُ

اللَّهُ - ؛ قَالَ :

« هَذِهِ اللَّفْظَةُ : « لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا - قَطُّ » : مِنْ الْجِنْسِ

الَّذِي تَقُولُ الْعَرَبُ بِنَفْيِ الْأَسْمِ عَنِ الشَّيْءِ ؛ لِتَنْقِصِهِ عَنِ الْكَمَالِ

والتَّمَامِ ، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ - عَلَى هَذَا الْأَصْلِ - : لَمْ يَعْمَلُوا

خَيْرًا - قَطُّ - عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ ، لَا عَلَى مَا أَوْجِبَ عَلَيْهِ

وَأَمْرًا بِهِ « ... » .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا :

« قُلْتُ : هَذَا - أَوْلَى - تَأْوِيلٌ ! وَلَا مَبْرُرٌ لَهُ !

وثنائياً : لو سلّم به ؛ فلا ينفع المؤلف ؛ لأن البحث في

إخراج تارك الصلاة من النار بإيمانه .

والمؤلف (كأنه) يشعر بصرفه الموضوع إلى موضوع آخر ؛

ولذلك شدّ عن جادة الحفاظ ، فوضع احتمال أن الرواية غير محفوظة ، وهي داء المؤولة الذين تأولوا النصوص بزيادة الإيمان - بما أشبع المؤلف الموضوع في الردّ عليهم ! - .

٨٥- تَقْضُ عَلَيَّ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٣) :

«وَكَذَلِكَ حَدِيثُ قَاتِلِ الْمَيْمَةِ نَفْسٍ ؛ الَّذِي جَاءَ فِيهِ : «أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ» ؛ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ الْأَرْضِ الصَّالِحَةِ ؛ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَهَا ، فَرَأَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا - قَطُّ - بَعْدُ ؛ إِذْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ شَرَعَ فِي سَبِيلِ التَّوْبَةِ ؛ وَلِهَذَا حَكَّمَ اللَّهُ - تَعَالَى - بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ بِقِيَاسِ الْأَرْضِ وَالْحَاقِقِ بِأَقْرَبِ الدَّارَيْنِ ، ثُمَّ قَبِضَ هَذِهِ ، وَبَاعَدَ تِلْكَ - رَحْمَةً مِنْهُ - ؛ وَإِلَّا كَانَ يَهْلِكُ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا ،

وَمُتَعَقِبًا - :

«هذا التعليل لا ينفي أن العبارة على عمومها ؛ لأن توجُّهه إنما كان بعد ذلك» .

٨٦- تَعَقُّبًا وَاسْتِدْرَاكًا :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٣) :

«وَمَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ
الْجَهَنَّمِيِّينَ - هَذَا - ، أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مِنْهُمْ ؛ حَيْثُ ذَكَرْتَ أَنَّهُ آخِرُ
أَهْلِ النَّارِ خُرُوجاً مِنْهَا» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذْرِكاً - :
« مَا هُوَ الْمُؤَيِّدُ ؟ ! » .

٨٧- دَعْوَى مَنقُوضَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُّ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٣) :

«وَقَبْلَ بَيَانِ ذَلِكَ نَقُولُ : إِنَّ الْجَمْعَ مُقْتَضَاهُ صِحَّةُ
الاسْتِدْلَالِ ، فَهَلْ هَذَا الْحَدِيثُ يَصْلُحُ لِمَا اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْمُرْجِئَةُ
بِاطْلَاقٍ - أَيُ : دَعْوَى أَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ مُجَرَّدٌ - ؟ » .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُجِيباً ،
مُسْتَذْرِكاً - :

« لا ، وَلَكِنْ أَلَا يُبْطَلُ دَعْوَاكَ : أَنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ
بِإِيمَانِهِ - فَقَطْ - دُونَ عَمَلٍ ؟ ! » .

٨٨- تَضْلِيلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُّ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٦)

- (مُؤَوَّلًا) رَوَايَاتٍ : « .. لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطًّا » - :

«فإذا كانت هذه حالة غيبية مخصوصة لا نذكرها - لا في الدنيا ولا في الآخرة -؛ فنحن نكلها إلى علام الغيوب، ولا نعارض بها ما نذكره ونعلمه من الأدلة البيّنة على قتل (الممتنع) عن الصلاة كُفراً، وإجراء أحكام المرتدّ عليه؛ فإنّ هذا مما قام دليله، وأمرنا بتنفيذه، ولم نُؤمر بشقّ قلوب الناس، ومعرفة ما إذا كان يُحتمل أن يكون من الجهنميين، أم لا؟».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضاً - :

«تضليل؛ فإن البحث ليس في هذا الممتنع».

٨٩- تَعْطِيلٌ :

- قَالَ (د . سَقَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٨) :

«سُكَّانُ الْأَطْرَافِ الْبَعِيدَةِ وَالْجُزُرِ النَّائِيَةِ، مِمَّنْ لَمْ يَصِلْهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ، وَيَتَشَبَّهُ فِيهِمُ الشُّرْكُ وَالْجَهْلُ بِالدِّينِ، فَهُمْ غَافِلُونَ عَنْهُ، أَوْ مُعْرِضُونَ عَنْ تَعَلُّمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ مِنْ أَحْكَامِهِ شَيْئاً؛ فَهَؤُلَاءِ لَا شَكَّ أَنْ فِيهِمُ الْمَعْذُورُ، وَفِيهِمُ الْمُواخَذُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِباً - :

«وهذا ليس مراداً بالحديث ، وحمله عليه تعطيل ظاهر» .

٩٠- أسلوب غريب ... بل ليس بغريب !!

قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٥٨)

- محاولاً (محاولة) أخرى في (تأويل) الأحاديث :-

«رواه الحاكم (٤/٤٧٣) وقال: صحيح على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي، وصححه .

زاد (!) العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث

الصحيحة» رقم (٨٧) (١/١٢٧)، لكنه زاد (!) فيه: «ولا

صلاة» في قوله: «وهم لا يدرون ما صيام، ولا صدقة، ولا

نسك!» وهي ليست في «المستدرک!» وأما استدلال الشيخ به

على عدم تكفير تارك الصلاة؛ فبرده ما أوضحنا أعلاه» .

■ فقال (شيخنا الألباني) - نعمة الله برحمته - :

«أسلوب غريب في التشكيك بصحة هذه الزيادة الثابتة

عند ابن ماجه في صلب الحديث ، وقواه الحافظ !» .

٩١- (الكامل) الإيمانى :

قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٥٩)

- موجهاً لشيخنا نصائحه !! وتوجيهاته !! في (طريقة البحث

والتأليف) ! - :

«أولاً: الرجوع لكتب العقيدة السلفية؛ والشيخ من أعلم الناس بها - مطبوعة أو مخطوطة - ، وأخذ عقيدة أهل السنة والجماعة منها، لا من مجرد كتب الخلاف، والفقه، وشروح كتب السنة؛ فهذه ليست مصادر أصلية للعقيدة؛ لا في موضوع الصفات، ولا الإيمان، ولا غيرها، فإن رجع الباحث إلى هذه: فمع الحذر والتوقي مما تسرب إليها من كلام أهل الكلام المذموم؛ التي لم يرد بها نص من كتاب، ولا سنة، ولا قول أحد من السلف؛ مثل أن: «الأعمال شرط كمال».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - متعقبا -

على كلمة (كمال) - :

«هذا ما صرح به ابن تيمية في غير ما حديث».

٩٢- متى يقتل تارك الصلاة؟

- قال (د. سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٥٩)

- مُتَمَّأ - :

«وعبارة: «وإن تركها كسلاً يقتل حداً»، وعبارة: «لا

يكفر إلا بجحود ما أقر به»، وعبارة: «يكفر ظاهراً لا باطناً»...

إلخ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّبًا

الْعِبَارَةَ الْأُولَى :-

«قد ذكرنا في الرسالة أنه يُقتل كُفْرًا».

٩٣- (الْعَمَلُ) الْمَكْفُرُ صَاحِبُهُ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةٌ ٧٥٩)

- مُتَمَمًّا (نَصَائِحُهُ) وَ (تَوْجِيهَاتِهِ) - لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ ! :-

«ثَانِيًا : الرَّجُوعُ لِكُتُبِ الْفِرْقِ - أَوْ أَقْوَالِ الْفِرْقِ - كَمَا

كُتِبَ فِيهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ؛ لِيَعْرِفَ الْفِرْقَ جَلِيًّا بَيْنَ

مَذْهَبِهِمْ وَمَذْهَبِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ ،

وَالْأَسْمَاءِ ، وَالْأَحْكَامِ ، وَلِيَعْرِفَ حَقِيقَةَ الْإِرْجَاءِ ؛ فَلَا يَقَعَ فِي

بَعْضِ أَصُولِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ، وَلِيَتَأَكَّدَ أَنَّ الْكُفْرَ يَكُونُ بِالْعَمَلِ

كَمَا يَكُونُ بِالْإِعْتِقَادِ ، وَيَكُونُ بِالْإِبَاءِ وَتَرْكِ الْإِنْفِيَادِ ، كَمَا يَكُونُ

بِتَرْكِ الْإِقْرَارِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا عَلَى

كَلِمَةِ (الْعَمَلِ) :-

«لا نشكُّ في هذا ؛ إِذَا كَانَ مُخْبِرًا عَمَّا فِي الْقَلْبِ ؛ كَمَا فِي

مثال الممتنع عن الصلاة، وقد عُرِضَ على السيف، وهو ما قاله ابن تيمية - كما كنتُ نقلته عنه في الرسالة - .

٩٤- الإِبَاءُ، وَتَرْكُ الْإِنْقِيَادِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٩) :

«بَلْ مَنْ تَدَبَّرَ كِتَابَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَفَاهُ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ التَّكْفِيرُ بِالْإِبَاءِ وَتَرْكِ الْإِنْقِيَادِ، وَهُوَ كُفْرُ إِبْلِيسَ، وَفِرْعَوْنَ، وَأَكْثَرِ الْأُمَّمِ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِبًا، وَمُنْبَهًا - :

«هذه الألفاظ تُعْطِي من المعنى أكثر مما يعطيه لفظ (الترك) أو (ترك الصلاة)» .

٩٥- تَأْوِيلٌ وَتَشْكِيكٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٩)

- مُتَوَاصِلًا بِذِكْرِ (وَصَايَاهُ)!! - :

«ثَالِثًا: جَمْعُ التَّصَوُّصِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَوْضُوعِ، وَإِرْجَاعُ الْمُتَشَابِهِ مِنْهَا - كَحَدِيثِ الشَّفَاعَةِ - إِلَى الْمُحْكَمِ، وَالظَّنِّيُّ الدَّلَالَةَ إِلَى الْقَطْعِيِّ، وَالِاسْتِنَارَةَ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ، لَا أَنْ

يَعْمِدُ الْبَاحِثُ إِلَى نَصِّ وَاحِدٍ يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ فَيَجْعَلُهُ
عِمَادَ بَحْثِهِ ، وَيَبْنِي عَلَيْهِ رَأْيَهُ ، وَيُؤَوِّلُ كُلَّ مَا خَالَفَهُ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«هَذَا مَا وَقَعَتْ فِيهِ أَنْتَ حِينَ تَكَلَّفْتَ فِي تَأْوِيلِ

الْأَحَادِيثِ ، وَالتَّشْكِيكِ فِي صَحْتِهَا !» .

٩٦- ضَوَابِطُ فِي (التَّرْكِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٠)

- (مُسْتَرْسِلًا) بِذِكْرِ (وَصَايَاهُ) ، وَ(تَوَجِّهَاتِهِ)!! - :

«فَبِذَ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ فِي تَأْوِيلِ النُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ عَنِ

ظَاهِرِهَا ، وَالْاِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا بِلِوَازِمِ مُتَوَهِّمَةٍ ، أَوْ بَاطِلَةٍ ، وَإِنْ

أَشْكَلَ ذَلِكَ ؛ فَلْيُرَاجَعِ جَوَابُ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ عَنِ هَذِهِ اللَّوَازِمِ ؛

فَإِنَّ تَأْوِيلَ مَا جَاءَ مِنَ النُّصُوصِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ مِنْ جِنْسِ

تَأْوِيلَاتِ الْمُعْطَلَّةِ وَالْمُقَوَّضَةِ ، كَمَا أَنَّ تَأْوِيلَ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ

(عَلَى حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ) - وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ فِي أَكْثَرِ مِنْ

كِتَابٍ - ، وَتَسْوِيغِ مُخَالَفَتِهِ يَفْتَحُ بَابًا لِنَسْخِ كُلِّ أَصُولِ الْعَقِيدَةِ

الْمُتَلَقَاةِ عَنْهُمْ ، الْمُسْتَنْدَةِ إِلَى إِجْمَاعِهِمْ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مَتَعْقِبًا - :

«لم تصرح بنوع الترك ، هل هو الكلبي ، أم الجزني ، وظني أنه يعني الأول ! وحيث نسالك عن القيد : ما دليله ؟ وما الفرق بينه وبين من يصلي في رمضان - مثلاً - ؟ ! ليس أن صلاته القليلة تُخبر عما في قلبه من الإيمان القليل ما لا ينبىء عنه التارك للصلاة البتة ؟!».

٩٧- جهل :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٠) مُتَمَّمًا (وَصَايَاهُ) !! :

«ثامناً : التِزَامُ قَاعِدَةَ مُطَرِّدَةٍ فِي تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ بِشَوَاهِدِهِ ، أَوْ تَضْعِيفِهِ ؛ مَهْمَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ ، فَمَثَلًا : إِذَا كَانَتْ رَوَايَةٌ : «فَمَنْ تَرَكَهَا ؛ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمِلَّةِ» لَا تَقْوَى بِرَوَايَةٍ : «فَمَنْ تَرَكَهَا ؛ فَقَدْ كَفَرَ» ، بَلْ نَضَعُفُ الْأُولَى وَنُزُولُ الْأُخْرَى ؛ فَمَا هُوَ التَّحَكُّمُ إِذْنُ ؟».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضًا - :

«جهلٌ بالحديث من وجوه!».

٩٨- جهلٌ وكنتم :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٠)

مُكْمَلًا - :

«وَلَا سِيْمَا إِذَا اقْتَرَنَ بِذَلِكَ تَلْفِيْقُ الْمُتَوْنِ وَفَقَ رَأْيِ
الْبَاحِثِ؛ مِثْلَ إِذْخَالِ لَفْظَةِ: «فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هُوَ لَاءُ عَتَقَاءُ
الرَّحْمَنِ؛ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ»، دُونَ لَفْظَةِ: «فَيَقُولُ
أَهْلُ النَّارِ: مَا أَغْنَى عَنْكُمْ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -،
وَلَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُفْصَلًا - :

«هذا اللفظ للبخاري من حديث أبي سعيد، جعلتها بين
معكوفتين، فهذا جمع بين الروايات، وليس تلفيقاً - هداك
الله -، وإنما التلفيق أن أضم إلى حديثه لفظ حديث أنس الذي
أشار إليه بقوله - دون لفظه - : «فَيَقُولُ أَهْلُ النَّارِ»، (و ص ٣٣)
هي التي ذكرت فيها هذا اللفظ مُنْبَهًا فيها أن ابن القيم لَفَّقَ بينه
- وهو من حديث أنس - وبين لفظ أبي سعيد!

وَكَتَمَ الْمُؤَلِّفَ عَزْوِي إِيَاهُ لِأَنس - تَأْيِيدًا لِرَأْيِي!

- زَعَمَ! -».

٩٩ - اتِّهَامٌ بَاطِلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٢)

مُتَمِّمًا شَيْخَنَا الْأَلْبَانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

«فَالشَّيْخُ وَإِنْ وَافَقَ الْمُرْجِئَةَ ...».

■ فَقَالَ (شَيْخَنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُنَاقِضًا

إِيَّاهُ - :

«تَهْمَةً».

١٠٠- مِنْ (الْعَمَلِ) مَا هُوَ مُكْفَرٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٢)

- مُتَمِّمًا (أَتَهَامَهُ) لِشَيْخِنَا - :

«... فِي حَضْرِ الْكُفْرِ فِي الْإِعْتِقَادِ : قَدْ خَالَفَهُمْ فِي زَعْمِهِمْ أَنْ

الْمُصِرُّ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقْتَلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فِي

الْبَاطِنِ ، وَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ ؛ فَيُغْسَلُ ، وَيُكْفَنُ ،

وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُقْبَرُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَرِثُ وَيُورَثُ».

■ فَقَالَ (شَيْخَنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِبًا

دَعْوَى (الْحَضْرِ) - :

«بَلْ وَفِي الْعَمَلِ الدَّالُّ عَلَى الْإِعْتِقَادِ».

١٠١- غَمَزٌ ، وَدِفَاعٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٤)

- غامزاً بي ! - :

«أما التلميذُ المُقَدِّمُ؛ فإنه جعلَ مناطَ الحُكْمِ هوَ أن يكونَ «جهداً لوجوبها معَ كونه مِمَّنْ نشأ بينَ المُسلمينَ» (ص ١٧)».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُدَافِعاً
(عَنِّي) ، وَمُبَيِّناً - :

«لماذا نسبتَ إليه هذا ، وهو قد أعاد كلامَ الشيخِ بنصِّه
- الذي نقله المؤلف (ص ٧٦٣) - ، وفيها مناطُ الحكمِ !
ولا يُنسَبُ هذا إليه ؛ لأنه نقله عن السخاوي».

١٠٢- إشكالٌ مُتَهَاوٍ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صفحة ٧٦٤)
- واضِعاً عَلَيَّ إِشْكَالاً (!) - :

«بماذا تحكّمُ على كلامِ الشَّيْخِ فِي الرُّسَالَةِ إِذَا كَانَ مَا
ذَكَرْتَ هُوَ «الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ الَّذِي قَطَعَ بِهِ
الْجُمْهُورُ»؟!».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُدَافِعاً
وَمُبَيِّناً - :

«هذا ليس قوله ، وناقلُ الكفر ليس بكافر ، وقصده من ذلك الردُّ على المكفرين مطلقاً ، وأنه يُخالفه» .

١٠٣_ كَلَامٌ بَاطِلٌ ، وَرَأْيٌ عَاطِلٌ :

_ قَالَ (د . سَقَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةٌ ٧٦٥)
مُتَكَلِّمًا عَلَى حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ ؛ (رَابِطًا) إِيَّاهُ بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ
_ الْمُتَقَدِّمِ (بِرَقْمِ : ٩٠) _ :

«فهؤلاء الذين يكونون حينئذٍ - نسأل الله العافية - ؛ نقول
كما قال حذيفة : إِنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تُنَجِّهِمْ مِنَ النَّارِ ؛ إِذْ لَا
يَعْلَمُونَ غَيْرَهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ أَسْوَأُ زَمَانٍ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ رَادًّا ،
وَنَاقِضًا _ :

«هذا كلامٌ باطلٌ - جزماً - ولو لم يرغبه المؤلف ! - ؛ لأن
الحديث في الشفاعة للذين يستحقون العذابَ : بذنوب
ارتكبوها ، أما هؤلاء ؛ فإنهم إذا كانوا لا يعلمون غير الشهادة ؛
فهم لا يستحقون العذاب ؛ فتأمل .

فإن دخل أحدٌ منهم النارَ بذنب ؛ فهو العدلُ ، ولكن لا
علاقة [له] بحديث : « لم يعمل خيراً قط » ؛ فهذا كمن أسلم ،

ومات ؛ فهو في الجنة دون عذاب .
فَحَمَلُ الحديث على من لا يستحقُّ العذابَ ؛ تعطيلٌ
واضحٌ له عن دلالة الصريحة ، فسبحان الله ! لقد وقع المؤلف
فيما نسب غيره إليه !» .

□□□□□

قال مُعَدُّهُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - :

... هذا آخِرُ ما وقفتُ عليه من تعليقات شيخنا - رحمه

اللَّهِ - وحواشيه - على كتاب «الظاهرة» ؛ وهي تعليقات - كما

قدَّمتُ - جاءت عَفْوُ خاطرِ شيخنا ؛ لا عن تعمُّدٍ تعقُّبٍ ، أو

(بجثِّ) ، أو (فتش) عن أغلاط !!

واللَّهِ الموقِّقُ للهدى واليقين .

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ ^(١) .

□□□□□

(١) وكان الفراغ من النظر في هذا الكتاب ؛ مُراجعةً ، وتصحيحاً ،

وترتيباً : ضحى يوم الاثنين ، لثلاثِ بقَيْنَ من شهرِ ذي الحِجَّةِ ، سنة

(١٤٢٢هـ) .

واللَّهُ المُسدِّدُ .

الفهرس التفصلي

- كلمتان تليقان بهذا الزمان ... بخط شيخنا الإمام ٣
- المقدمة ٥
- الامتحان بموافقة أهل السنة ٧
- علماء السنة سدٌ منيعٌ ٩
- أساليب مكشوفة ١٠
- انقلاب ، وانتكاس ١١
- سيد قطب ، والتوحيد ١٢
- مكان (سيد) بين العلماء ١٤
- ثناء في غير موضعه ١٦
- الوصفُ بـ (الشهيد) ١٨
- إلحاق الجزم بالشهادة بـ (الاستثناء) الإرجائي ١٨
- مأخذ منع (الاستثناء) ١٩
- لا تقولوا : «شهيدي» ٢٠
- كلامٌ محررٌ للعلامة ابن عثيمين ٢١
- تبويب البخاري في «صحيحه» ٢٢
- تفسير (سيد) لكلمة التوحيد ٢٥
- (الحاكمية) أخصّ خصائص الألوهية - عند (سيد) ٢٧

- ٢٧ الخلط بين (الربوبية) ، و(الالوهية)
- ٢٨ بين (سيد قطب) ، و(محمد قطب)
- ٢٩ المعنى الحق لـ (لا إله إلا الله)
- ٣١ بين (سفر الحوالي) ، و(محمد قطب)
- ٣٣ (سيد قطب) بين عقيدة الخوارج والمرجئة
- ٣٤ (سيد قطب) ، وتكفير المجتمعات
- ٣٦ (سفر الحوالي) وأفكار (سيد) التكفيرية
- ٣٨ من أفكار (سفر) ، وفكره
- ٤١ الجمع بين نقيضين متناقضين
- ٤٢ أثر تعظيم المبتدعة ، وخطره
- ٤٤ من الردود على (سيده) ، وعقائده
- ٤٧ بين (سفر) و(سيده) في التأويل
- ٤٨ علامات باطلة
- ٤٩ جهل (سيد) بـ (توحيد الأسماء والصفات)
- ٥١ بين (سفر) ، و(سيده) في الطعن بالصحابة
- ٥١ طعن (سيد) بمعاوية وعمر ورضي الله عنهما
- ٥٢ طعن (سيد) بعثمان رضي الله عنه
- ٥٣ حكم الطعن بالصحابة ، وأنه زندقة
- ٥٣ طعن (سيد) بنبي الله موسى عليه السلام
- ٥٤ (سيد) وإنكاره حجية خبر الأحاد في العقيدة
- ٥٥ نعم ؛ إنه الإرجاء الأكيد ؛ بثوب جديد

- ٥٥ نماذج أخرى من المحرفات (سيّد).....
- ٥٦ منهج (سيّد) في التفسير ، وبيان خَلَلِهِ وَزَلَلِهِ.....
- ٥٨ موافقات (سَفَر) لِـ (سيّده).....
- ٦٢ (سيّد) وتشبُّهه بالكفّار.....
- ٦٢ النقص على (سيّد).....
- ٦٣ أمانة أهل الحديث.....
- ٦٤ انعكاس ، وارتكاس.....
- ٦٥ العِدَاءُ لِلألباني بسبب موقفه من (التكفير).....
- ٦٦ كتاب «الظاهرة» بين (ناصر) ، و(سيّد).....
- ٦٩ (إرجاء) آخر (!) في السكوت عن أهل البدع.....
- ٧١ الوسط الحقّ (العدل).....
- ٧١ خارجيّة عصريّة.....
- ٧٣ صُورُ مَحْرَافٍ (المرجئة = الخوارج).....
- ٧٦ من آخر ما كتب شيخنا الإمام.....
- ٧٧ حول رسالة «حكم تارك الصلاة».....
- ٧٩ تأويل (سَفَر) ، وتعطيله.....
- ٧٩ كَتَمَ لِلعِلْمِ.....
- ٨٠ غَلُوُ (سَفَر) ، ومخالفته.....
- ٨٢ اتّهام ظالم.....
- ٨٣ موافقة (سفر) - قديماً! - لأهل الحقّ.....
- ٨٥ اضطرابٌ وتناقضٌ.....

- ٨٧..... تناقض (سيّد) في الحكم والحكمة
- ٨٩..... سيّد قطب وتجويزه (التشريع)
- ٩٠..... حقيقة (العبادة) عند (سيّد).....
- ٩٤..... كلمة حق
- ٩٦..... نهاية المقدمة
- ٩٧..... صور نماذج للكتاب - بخط شيخنا الألباني -
- ١٠٧..... بداية كتاب شيخنا
- ١٠٧..... ١- اضطراب :
- ١٠٨..... ٢- تناقض :
- ١٠٨..... ٣- إيهام :
- ١٠٩..... ٤- تهيج :
- ١٠٩..... ٥- استعجال :
- ١١٠..... ٦- دعوى باطلّة :
- ١١٠..... ٧- بين (الحكم) و(التشريع) :
- ١١١..... ٨- بين الكفر (الأصغر) ، و(الأكبر) :
- ١١١..... ٩- سقط :
- ١١٢..... ١٠- حول (جنس العمل) :
- ١١٢..... ١١- اغتراب و انتقاض :
- ١١٤..... ١٢- إلزام :
- ١١٤..... ١٣- تأويل ؛ بل تعطيل :
- ١١٥..... ١٤- غمز باطل :

- ١٥_ استِذْلالٌ بِالضَّعِيفِ : ١١٦
- ١٦_ كَتَمَ لِلْعِلْمِ : ١١٦
- ١٧_ تَخْرِيجٌ : ١١٧
- ١٨_ الْإِزَامُ بِأَعْمَالِ الْقُلُوبِ : ١١٧
- ١٩_ الْإِزَامُ ثَانٍ : ١١٨
- ٢٠_ تَكْفِيرُ الْمُتَنَبِّعِ : ١١٨
- ٢١_ مُعَالَطَةٌ : ١١٩
- ٢٢_ حَوْلُ (الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ) : ١١٩
- ٢٣_ مِنْ مَذْهَبِ (الْخَوَارِجِ) : ١٢٠
- ٢٤_ حَوْلُ (تَارِكِ الصَّلَاةِ) : ١٢٠
- ٢٥_ اسْتِذْلالٌ بِالضَّعِيفِ : ١٢١
- ٢٦_ مِثْلُهُ : ١٢١
- ٢٧_ تَكْفِيرُ تَارِكِ (الزَّكَاةِ) : ١٢١
- ٢٨_ دَعْوَى بَاطِلَةٌ : ١٢٢
- ٢٩_ اسْتِذْرَاكٌ : ١٢٣
- ٣٠_ خُصُوصٌ ؛ وَلَا خُصُوصَ : ١٢٤
- ٣١_ ظَلَمٌ : ١٢٤
- ٣٢_ تَدْلِيسٌ : ١٢٥
- ٣٣_ فِرْيَةٌ : ١٢٥
- ٣٤_ تَلْيِيسٌ : ١٢٦
- ٣٥_ فَرْقٌ شَائِعٌ : ١٢٦

- ٣٦_ عِلَّةُ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ : ١٢٧
- ٣٧_ قِيَاسُ مَرْدُودٍ : ١٢٨
- ٣٨_ هَلْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُرْجِيٌّ ؟! ١٢٨
- ٣٩_ مَعْنَى (الْإِتِّزَامِ) : ١٢٩
- ٤٠_ تَارِكُ الصِّيَامِ وَالزُّكَاةِ : ١٢٩
- ٤١_ تَشْكِيكٌ لِلهُوَى : ١٣٠
- ٤٢_ تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ : ١٣٠
- ٤٣_ هُرُوبٌ حَمَاسِيٌّ : ١٣١
- ٤٤_ هُوَ بِهِ أَوْلَى : ١٣٢
- ٤٥_ بَيْنَ (الظَّاهِرِ) وَ(البَاطِنِ) : ١٣٢
- ٤٦_ بَنَرٌ وَحَذْفٌ : ١٣٣
- ٤٧_ مَتَى يَكْفُرُ تَارِكُ الصَّلَاةِ ؟! ١٣٣
- ٤٨_ قَوْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ : ١٣٤
- ٤٩_ بَيْنَ (العِنَادِ) ، وَ(الجَحْدِ) : ١٣٥
- ٥٠_ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ : ١٣٥
- ٥١_ حَمَاسَةٌ وَمُبَالَغَةٌ : ١٣٦
- ٥٢_ بَيْنَ (الظَّاهِرِ) وَ(البَاطِنِ) : ١٣٧
- ٥٣_ بَيْنَ (الكُفْرِ العَمَلِيِّ) ، وَ(الْأَصْغَرِ) : ١٣٨
- ٥٤_ مُغَالَطَةٌ : ١٣٩
- ٥٥_ كُفْرٌ اعْتِقَادِيٌّ : ١٣٩
- ٥٦_ الكُفْرُ القَوْلِيُّ القَلْبِيُّ : ١٤٠

- ٥٧_ مُغَالَطَةٌ أُخْرَى : ١٤٠
- ٥٨_ لِمَاذَا النَّزَاعُ وَالْمُنَارَعَةُ؟! ١٤١
- ٥٩_ نَقْضٌ وَانْتِقَاضٌ : ١٤١
- ٦٠_ نَفْيُ الْإِيمَانِ (الْكَامِلِ) : ١٤٢
- ٦١_ نَقْضُ التَّنَاقُضِ : ١٤٢
- ٦٢_ حَوْلَ (الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ) : ١٤٣
- ٦٣_ تَنَاقُضٌ آخَرُ : ١٤٤
- ٦٤_ تَعَثَّرٌ ، وَعَثْرَاتٌ : ١٤٤
- ٦٥_ خَلَطٌ وَتَبَائُنٌ : ١٤٥
- ٦٦_ كَتَمَ لِبَعْضِ الْعِلْمِ : ١٤٦
- ٦٧_ التَّكْفِيرُ بَعْدَ (الدَّعْوَةِ) ، وَحَيْثِيَّاتُهُ : ١٤٦
- ٦٨_ كَيْلٌ بِمَكْيَالَيْنِ : ١٤٧
- ٦٩_ سَقَطٌ ، وَتَصْحِيحٌ : ١٤٨
- ٧٠_ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ : ١٤٨
- ٧١_ تَأْوِيلٌ ؛ بَلْ تَعْطِيلٌ : ١٤٩
- ٧٢_ دَعْوَى مَزْعُومَةٍ : ١٥٢
- ٧٣_ لَا فَرْقَ ، وَلَكِنْ : ١٥٣
- ٧٤_ إِثْبَاتٌ ، ثُمَّ نَفْيٌ : ١٥٣
- ٧٥_ أَيْنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ؟! ١٥٤
- ٧٦_ الْإِزَامُ فَاشِلٌ : ١٥٤
- ٧٧_ تَكَرَّرَ بِلَا اسْتِقْرَارٍ : ١٥٥

- ٧٨_ تَرْجِيحٌ دُونَ تَعَارُضٍ : ١٥٥
- ٧٩_ خُرُوجٌ .. عَنِ الْبَحْثِ : ١٥٦
- ٨٠_ تَوْهَمٌ ، أَوْ إِيهَامٌ : ١٥٦
- ٨١_ تَنَاقُضٌ جَدِيدٌ : ١٥٧
- ٨٢_ ثُمَّ ... تَنَاقُضٌ : ١٥٨
- ٨٣_ مَكَابِرَةٌ فَلَسْفِيَّةٌ : ١٥٨
- ٨٤_ تَأْوِيلٌ .. وَ .. شُدُودٌ : ١٦٠
- ٨٥_ نَقْضٌ عِلْمِيٌّ : ١٦١
- ٨٦_ تَعَقُّبٌ وَاسْتِذْرَاكٌ : ١٦١
- ٨٧_ دَعْوَى مَنقُوضَةٌ : ١٦٢
- ٨٨_ تَضْلِيلٌ : ١٦٢
- ٨٩_ تَعْطِيلٌ : ١٦٣
- ٩٠_ أَسْلُوبٌ غَرِيبٌ ... بَلْ لَيْسَ بِغَرِيبٍ !! ١٦٤
- ٩١_ (الْكَمَالُ) الْإِيْمَانِيُّ : ١٦٤
- ٩٢_ مَتَى يُقْتَلُ تَارِكُ الصَّلَاةِ ؟ ١٦٥
- ٩٣_ (الْعَمَلُ) الْمَكْفَرُ صَاحِبُهُ : ١٦٦
- ٩٤_ الْإِبَاءُ ، وَتَرْكُ الْإِنْقِيَادِ : ١٦٧
- ٩٥_ تَأْوِيلٌ وَتَشْكِيكٌ : ١٦٧
- ٩٦_ ضَوَابِطُ فِي (التَّرْكِ) : ١٦٨
- ٩٧_ جَهْلٌ : ١٦٩
- ٩٨_ جَهْلٌ وَكُتْمٌ : ١٦٩

- ٩٩_ اتَّهَامٌ بَاطِلٌ : ١٧٠
- ١٠٠_ مِنَ (الْعَمَلِ) مَا هُوَ مُكْفَرٌ : ١٧١
- ١٠١_ غَمَزَ ، وَدَفَاعٌ : ١٧١
- ١٠٢_ إِشْكَاكٌ مُتَّهَاوٌ : ١٧٢
- ١٠٣_ كَلَامٌ بَاطِلٌ ، وَرَأْيٌ عَاطِلٌ : ١٧٣
- الفهرس التفصلي ١٧٧

□□□□□

TEL : 06-7444435
 FAX : 06-7424094
 MOBIL: 050 6330014
 P.O.BOX:20288
 ALNAKHEEL ROAD
 NEAR AL FURQAN MASJID
 AJMAN U.A.E
 E- mail furqan1@emiratea.net.ae
 WWW.Furqanalsafia . com

مكتبة الفرقان

AL FURQAN BOOKSHOP

هاتف : ٠٦/٧٤٤٤٤٣٥
 فاكس : ٠٦/٧٤٢٤٠٩٤
 الجول : ٥٠٠/ ١٣٣٠٠١٤
 ص.ب. : ٢٠٢٨٨
 شارع لنخيل
 بجانب مسجد الفرقان
 عجمان - ع.ا.
 البريد الإلكتروني
 الموقع على الشبكة

الرقم	اسم الكتاب	اسم المؤلف والمعلق	العدد
١	منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل	د/ ربيع بن هادي المنخلي	١٣
٢	براءة علماء الأمة من تركية أهل البدعة والمنمة	عصام بن عبد الله السنانى	١٣
٣	النصر العزيز في الرد على الوجيز حوز مرع من شيخ عبد الحقائق	د/ ربيع بن هادي المنخلي	١٥
٤	العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم	د/ ربيع بن هادي المنخلي	١٥
٥	جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات	د/ ربيع بن هادي المنخلي	١٣
٦	الحد الفاصل بين الحق والباطل	د/ ربيع بن هادي المنخلي	١٢
٧	الفتاوى الجليلة عن المناهج الدعوية	الشيخ أحمد بن يحيى النجمي / ت - حسن بن منصور الدهري	٧
٨	الوسائل المفيدة للحياة السعيدة	العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي	٣
٩	كشف المنارة عن صلاة الاستخارة وعلاتها بالمعونة الصحيحة المختارة	عبد الله بن محمد الحمادي	١٠
١٠	صفة صوم النبي ﷺ	الشيخان / علي الحلبي و سليم الهلالي	١٠
١١	الجواهر الفريدة في نهج الأمة الأربعة عن التشديد	الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري	٥
١٢	أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره مزينة ومنقحة	د/ ربيع بن هادي المنخلي	١٥
١٣	بصائر ذوي الشرف يشرح مرويات منهج السلف	الشيخ سليم بن عبد الهلالي	١٣
١٤	منهاج أهل الحق والإتياع في مخالفة أهل الجهل والابتداع	الشيخ سليمان بن سحمان ت: عبد السلام بن برجس	١٠
١٥	تطوير المنظمات بكشف مقاصد وشبهات الانتخايات/طبعة جديدة مزينة منقحة	محمد بن عبد الله الإمام/ قم له العلامة مقبل الوداعي	١٣
١٦	الصراج الوهاج في بيان المنهاج / مجلد	الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني	١٧
١٧	المطلب الأسنى من أسماء الله الحسنى وما ورد في السنة وليس في كتاب الله / مجلد	عصام بن عبد المنعم المري	١٣
١٨	حجج الأملاف في بيان الفرق بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف	الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري	٥
١٩	الطريقة المثلى في الإرشاد إلى ترك التقليد واتباع ما هو الأولى - مع مقدمة مهمة في وجوب التزام فهم السلف للنصوص الكتاب والسنة	الطبيب نور الحسن خان ابن محمد صديق خان ت: أبو عبد الهادي عبد الحميد بن أحمد العربي الأثري	١٢
٢٠	المحجة البيضاء في حماية السنة الفراء من زلات الأه الأضواء زرع أهل الألوام	د/ ربيع بن هادي المنخلي	١٢
٢١	القول المفيد في حكم الأئمة - مع فتاوى لعلامة العصر: الألباني، ابن عثيمين..	عصام بن عبد المنعم المري	٦
٢٢	ماذا يتفقون من أين باز رحمه الله ؟	د/ خالد بن علي بن محمد العنبري	٧
٢٣	القول المبرور في جواز الجماعة الثانية للمسحور	أبو إسحاق الحمايطي تديم : أبو الحسن مسلمي السليمي	١٢
٢٤	لدر الثمين في وجوب توكير العلماء وطلبية العلم في الدين	الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري	٥
٢٥	نظرات في كتاب التصوير الفني في القرآن الكريم لسيد قطب	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي المنخلي	٦
٢٦	الإرهاب وأثره على الأفراد والأمم تديم/ العلامة صالح بن فوزان الفوزان - العلامة علي بن محمد بن ناصر الفهبي	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي المنخلي	١٠
٢٧	توضيح مقاصد مصطلحات الطيمية في الرسالة التكميرية	د/ محمد بن عبد الرحمن الفخيس	٥

الرقم	اسم الكتاب	اسم المؤلف والمحقق	الصفحة
٢٨	نقض قول من تبع الفلاسفة في دعواهم أن الله لا داخل العالم ولا خارجه	د/ محمد بن عبد الرحمن الخميس	٥
٢٩	كثرتا قليلا من الليل ما يهجعون	محمد بن سمود العريفي/مراجعة وتقديم العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين	١٠
٣٠	طريق الوصول إلى إيضاح الثلاثة الأصول	الشيخ العلامة / زيد بن محمد بن هادي المنظلي جمع وإعداد / فوز بن علي بن علي المنظلي	١٥
٣١	رسائل وتوجيهات في الأفرح الأعراس	جماعة من كبار العلماء	٣
٣٢	المنخل إلى الصحيح مع التكميل والتوضيح للمنخل إلى الصحيح ٤/١	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي صير المنظلي	١٣٠
٣٣	تطوير العيون بأحكام الأضاحي والميدين	الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني	٣٣
٣٤	إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل ٢/١	الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني حقه / أبو إسحاق المنطلي وقدم له العلامة مقبل الوداعي	٤٧
٣٥	كفاية الحفظة شرح المقدمة العرفية في علم مصطلح الحديث / مجلد	شرح الشيخ / سليم بن عبد الهادي السلفي	٣٠
٣٦	الجهاد المبذول في تطوير العقول بشرح منظومة وسيلة الحصول ٢/١	الشيخ/ زيد بن محمد بن هادي المنظلي	٤٥
٣٧	إمداد القاري بشرح كتاب التفسير من صحيح البخاري ٤/١	الشيخ العلامة/ عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري	١٢٠
٣٨	الأزهار المنفورة في تبين أن أهل الحديث هم فرقة النجاة والملائكة المنصورة	الشيخ/ فوزي بن عبد الله الأثري	١٤
٣٩	الحكم بغير ما أنزل الله وإسناد تكثير في حقه كتاب رمنة وفول ملف الأمة وبلية * زمينة الفكر التكفيري * ومناقشة مائة للكتاب ومقالة * المرجح لا تقبلنا"	د/ خالد بن علي بن محمد المنبري قرأه وقرظه العلامة الأبايبي وقدم له د/ صالح السدنان	٢٥
٤٠	أحكام الأضحية في الكتاب والسنة - قدم له الشيخ / جد فهد الأرنؤوط	الشيخ / أبو سعيد بلعيد بن أحمد	٦
٤١	الوصايا العشرية للتائبين إلى المرافقة	أبي عبد الله أحمد بن محمد الشحي	٣
٤٢	صفة غسل النبي ﷺ وحكم الأضاحي المشروعة-تم له شرح / جد فهد الأرنؤوط	الشيخ / أبو سعيد بلعيد بن أحمد	١٠
٤٣	إفرادات ابن عباس عن جمهور الصحابة في الأحكام الفقهية دراسة مقارنة / مجلد	محمد سموي سيد عبد الرحمن الرستاق	٣٠
٤٤	المورد العذب الزلال فيما نقد على بعض المناهج الدعوية من المعتقد والأعمال / مجلد	الشيخ / أحمد بن يحيى النجدي قرظه الشيخ صالح الفوزان والشيخ ربيع بن هادي المنظلي	٢٥
٤٥	مطاحن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ / مجلد	الشيخ العلامة / ربيع بن هادي صير المنظلي	٢٠
٤٦	الأضواء الأثرية في بيان إنكار السلف بعضهم على بعض في المعاملات الخلاقية الفقهية / دراسة أثرية علمية منهجية في أصول وقواعد وضوابط وآداب الخلاف في الفقه الإسلامي	الشيخ/ فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري	١٧
٤٧	تطعة الأخيار في تأليف قلوب الأبرار / دراسة أثرية علمية منهجية في أصول وقواعد وضوابط وآداب الخلاف في الفقه الإسلامي	الشيخ/ فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري	١٢
٤٨	نور البصائر والأساليب في أحكام العبادات والمعاملات والحقوق والواجبات	الشيخ العلامة/ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ت/ خالد بن عثمان السبت	٨
٤٩	الإيضاح والبيان في أخطاء طائفة السوادان ٢/١ - ومعه فتاوى من هيئة كبار العلماء : العلامة ابن باز ، العلامة ابن عثيمين ، العلامة عبد المحسن العباد ، العلامة صالح الفوزان ، والعلامة عبد الله القرطوي	أحمد بن عبد العزيز بن محمد التويجري	١٣

الرقم	اسم الكتاب	اسم المؤلف والمحقق	الصفحة
٥٠	السور المطبوع في وجوب طاعة ولاة أمر المسلمين بالمعروف	الشيخ/ فوزي بن عبد الله بن محمد الأكري قدم له الشيخ الدكتور/ صالح بن فوزان الفوزان	١٢
٥١	بريق المهر في أحكام سجود المسهر	أبو عبد الباري عبد الحميد بن أحمد العربي الجزائري	٥
٥٢	كتاب في رؤية الله تبارك وتعالى	ابن النخاس - ت / د. محفوظ الرحمن بن زين الله السلاني	٤
٥٣	تطبيق التحف على منظومة طرفة الطرف في مصطلح من سلف	الشيخ أحمد بن سيدي محمد الشنقيطي حقله وهذبه وعلق عليه / أبو العالية المحضني	١٠
٥٤	التوضيحات الأخرى على متن الرسالة التتمرية /مجلد	تأليف : أبي العالية المحصي إشراف وتقديم : د/ محمد بن عبد الرحمن الغميس	٣٥
٥٥	ست درر في أصول أهل الأثر	عبد المالك رضائي	١٢
٥٦	رسالة الإرشاد إلى بيان الحق في حكم الجهاد	تأليف : فضيلة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي تقريب : الشيخ صالح بن فوزان الفوزان والشيخ زيد بن محمد بن هادي المنظلي	١٢
٥٧	ثم التحزب والتحزيبين	نصوص من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله	٢
٥٨	جماعة واحدة في الإسلام لاجتماع	فتوى المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله .	٢
٥٩	هذه الجماعات من الائتئين وسبعين فرقة	الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله ، الشيخ صالح الفوزان حفظه الله ، الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله .	٢
٦٠	الجماعات الحزبية خنجر مسموم طعن به الأمة الإسلام	أ.د. الشيخ عبد الله الطيار	٢
٦١	انتبه لا تكن ممجبا راعيا ، كئناح الجماعات الحزبية الهمج الرعاع	تعليقات الإمام ابن القيم ، والإمام الخطيب رحمهما الله	٢
٦٢	دعاة على أبواب جهنم	العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان	٢
٦٣	شرح نظم مقامة رسالة ابن أبي زيد القيرواني	تأليف الشيخ أحمد بن مشرف الأحساني المالكي شرح أبي العالية المحصي	٦
٦٤	(الكتاب الأربعون باب الجزائر) مدارك السفر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحاسبية	تأليف : عبد المالك بن أحمد بن المبارك رضائي الجزائري قرأه وفرظه : العلامة محمد ناصر الدين الألباني والعلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر	٣٥
٦٥	معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة	تأليف : الشيخ عبد السلام بن برجس	٢٥
٦٦	استبح رب العبد في الرد على مختصر الطحاوية وكتاب التوحيد	تأليف : عبد العزيز بن عبد الله الراجحي	١٤
٦٧	جزء عم والقاعدة البدائية مع مقرر التوحيد		٣
٦٨	حصن المسلم صغير	سعيد القحطاني	١
٦٩	حصن المسلم كبير	سعيد القحطاني	٢
٧٠	قاعدة جنيلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية	تحقيق : د/ ربيع بن هادي المنظلي	٣٠
٧١	حكم القضاء عند الأمة الأربعة	أبو عبد الرحمن فوزي الأكري	-

٧٢	العلماء يتولون تنفيذ الدعوى السياسية المنحرفة لعبد الرحمن عبد الخالق	أبو أحمد السلفي	٧
٧٤	الأمريلسزوم الجماعة المسلمين وإمامهم والتعظيم من مفارقتهم	عبد السلام بن برجس العبد للكريم	١٢
٧٥	الزائسُ الثمسين فسي توضيح العلاقة بين الحكام والمحكومين	أبو يوسف عبد الرحمن السلفي تقرظ أبو عبد الباري عبد الحميد العربي	٥
٧٦	أحسن المقال في تفرغ حديث كل أمر ذي بال	عبد الزروف بن عبد الخنان	٧
٧٧	(الكتاب الثاني عن سف الجرائز) فتاوى العلماء الأكاير فيما أهدر من دماء في الجزائر	جمع وتعليق عبد المالك بن أحمد رمضان الجزائري	٢٠
٧٨	كشفت الشبهات لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب	شرح الشيخ حمد بن عبد الله الحمد	١٠
٧٩	المعتقد الصحيح للوجب على كل مسلم إعتاده	عبد السلام بن برجس العبدالكريم	٧
٨٠	المقالات السلطانية في العقيدة والمنهج والواقع	سليم بن عبد الهلالي	١٢
٨١	قصة العيون في تصوير ابن عباس قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون رواية ودراسة ودرعية	سليم بن عبد الهلالي	١٧
٨٢	وقفات مع حياة سماحة الشيخ ابن باز	عزيز بن فرحان العنزي	٧
٨٣	منهاج النجاة في وجوب تسوية الصفوف في الصلاة	فوزي الأثري	٧
٨٤	التصر الحديث لبيان أن الأمة الأربعة من أهل الحديث	فوزي الأثري	٧
٨٥	عقد المصوص في تحريم ذكر الخلاف إذا ثبتت النصوص	فوزي الأثري	٧
٨٦	الدر المنقلى في تبين حكم إعفاء اللحي	فوزي الأثري	-٧
٨٧	الزنا تعريفه تحريمه أضراره أحكامه الوقلية منه	أحمد بن حسن النهاري الرمي	-
٨٨	صحيح قصص الأنبياء لابن كثير	سليم الهلالي	٢٧
٨٩	نكر الموت لابن أبي الدنيا	مشهور بن حسن آل سلمان	-
٩٠	الروايل الصيب لابن القيم	سليم الهلالي	٣٠
٩١	حكم القضاء عند الأئمة الأربعة	الشيخ فوزي الأثري	٣
٩٢	الشرح الميسر على الفقهاء الأبيط الأكبر المنسوبين لأبي حنيفة	د/ محمد بن عبد الرحمن الخميس	١٤
٩٤	المنظومات الأثرية في العلوم الشرعية	أبي المالية فخر الدين المحصي	٧
٩٥	الصرط المستقيم في إثبات حرف القديم	د/ محمد بن عبد الرحمن الخميس	١٠
٩٦	الإرسال في مصطلح الحديث	د/ محفوظ الرحمن رحمه الله	١٠

